الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

دور القاضي الإداري في إستخراج القرائن القضائية

رسالة معدة لنيل شهادة الماستر البحثي في القانون العام

إعداد

نبيل الأشمر

اللجنة المناقشة

رئيساً

الأستاذ المشرف

الدكتور فوزات خليل فرحات

عضواً

أستاذ

الدكتور عصام نعمة اسماعيل

عضواً

أستاذ مساعد

الدكتورة ريما غازي الأدهمي

2020

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذا البحث، وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع الى عائلتي التي ساندتني وكانت الدافع لي في الوصول الى إنهاء هذا البحث،
فقدت لي كل ما أحতاجه من دعم معنوي وتشجيع لكي أصل الى هذه الخاتمة في ظل هذه الفترة الصعبة
والأليمة التي يمر بها بلدي لبنان.

أتمنى أن أكون دائماً عند حسن ظنكم.....

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي وقّني في بلوغ هذه المرحلة.

أتوجه بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة المناقشة لهذا البحث على الجهد الذي بذلوه من أجل إتمام هذا البحث، فنصائحكم وملاحظاتكم كانت لها تأثير كبير على المستوى العلمي الذي يعكسه هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر الى إدارة كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الفرع الأول وأفراد الهيئة التعليمية والموظفين على كل جهد ساهم في وصولنا الى هذه المرحلة.

أخيراً الشكر خاص إلى الدكتور حسان الأشمر، الذي ساندني من سنة الأولى لي في هذه الكلية وصولاً إلى إعداد هذا البحث.

لائحة بالمختصرات.

باللغة العربية:

ا.م: اصول محاكمات مدنية.

ص: صفحة.

ق: قضائية.

م.د: مجلس الدولة المصري.

م.ش: مجلس شورى الدولة اللبناني.

م.ق.ا: مجلة القضاء الاداري في لبنان.

en Français:

ASS: Assemblée.

C.E: conseil d'état français.

C.J.A: code de justice administrative français.

Concl.: conclusion.

P.: page.

Pp.: pages.

REC.: recueil lebon.

L.G.D.J.: Librairie générale de droit et de jurisprudence.

المقدمة.

يلتزم القاضي الإداري بأداء واجباته في الرقابة على أعمال الإدارة بأقصى درجات الدقة لمحاولة الوصول إلى المساواة بين تحقيق المصلحة العامة للمجتمع من جهة، وإحترام وحماية الحقوق الفردية من جهة أخرى. لذلك إن القاضي الإداري ليس مطلوب منه العلم بالقاعدة القانونية الواجبة التطبيق على وقائع الدعوى فقط، بل عليه أن يبادر إلى التطبيق الصحيح للقانون وفق مبدأ المشروعية، ذلك أنه في المنازعات الإدارية تكون الإدارة وما تتمتع به من إمتيازات طرف في منازعة بوجه الفرد الذي يعتبر الطرف الأضعف أمامها.

أمام هذه الوضعية يجد القاضي نفسه بين خصمين أحدهما يمثل المصلحة العامة والثاني يمثل المصلحة الخاصة، فعليه أن يقوم بإعادة التوازن بين أطراف النزاع، تصحيحاً وترجيحاً لحق الضعيف على القوي، أي حق الفرد على الدولة. الأمر الذي يتطلب معالجة دقيقة لأن الفرد الذي يتضرر من قرارات الإدارة يلجأ إلى القضاء حيث يكون ملزم بتقديم البينة بإعتباره المدعي عملاً بالقاعدة العامة للإثبات، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرته بالإثبات أمام ما تتمتع به الإدارة من إمتيازات.

فالقاضي الإداري يتولى دوراً قيادياً في إدارة التحقيق، وهذا الدور الريادي يتجلى بأبهى مظاهره من خلال البحث عن الإثبات عملاً بالسلطة الإستقصائية التي تتميز بها المنازعات الإدارية، عن طريق مسارعتة إلى نجدة المستدعي الذي يدخل في نزاع غير متكافئ مع الإدارة. فإفتقار الحق إلى دليل يؤيده يكون في حُكم العدم، وعلى كل من يلجأ إلى القضاء إقامة الدليل على وجود حقه، ولأن الإثبات هو الاداة الضرورية التي يعول عليها القاضي من أجل الفصل في اي نزاع.

تعتبر القرائن وسيلة من وسائل الإثبات قديمة المنشأ، ففي العهد الروماني وكننتيجة للصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها القاضي في تقييم الأدلة، الامر الذي سمح له بأن يستند في حكمه الى مؤشرات بسيطة. كما أن القانون الروماني قد عرف القرائن القانونية التي لطالما شكلت مصدر الهام للقانون الحالي.

في العصور الوسطى كثرت استخدام القرائن خصوصاً في المسائل الجزائية، فعند عدم توفر الأدلة كانوا يلجؤوا الى ما يُعرف بال "ordalie" او المحنة، حيث يُبتلى المتهم بإجتياز إختبار قاسٍ كالقائه في النهر فإذا نجا اعتبر بريئاً، وإذا مات سُبِّتت التهمة في حقه. والمبارزة القضائية في اوروبا حيث يُفترض مسؤولية الخاسر في المبارزة. اما اليوم نجد ان اللجوء الى القرائن ليس مُقتسر على إحدى فروع القانون بل مختلف النصوص القانونية أتت على ذكرها.

وبالعودة إلى الإثبات أمام القضاء الإداري، فإزاء عدم تحديد وسائل الإثبات أو قيمتها من قبل المشرع على عكس القانون المدني الذي حدّد بشكل واضح كل وسائل الإثبات وقيمتها، كان لابد من تطوير لنظرية الإثبات الإداري من أجل حماية الحقوق الفردية وخوفاً من ضياعها إزاء صعوبة إثبات الحق في الكثير من الأحيان، فتمكن الإجتهد الإداري من لعب دور بارز وجريء في هذا الإطار إنطلاقاً من الإعتراف بالقرائن كوسيلة إثبات، ووصولاً إلى الاكتفاء بالقرائن الجدية من أجل الحكم بمسؤولية الإدارة.

مر الإعتراف بالقرائن كوسيلة من وسائل الإثبات بعدة مراحل، في البداية سكت فقهاء القانون الإداري عن أي دور إحتمالي للقرائن في الإثبات الإداري، فالقانون الإداري حديث النشأة نسبياً سريع التطور، وأن مجلس الدولة يستند الى القانون والمبادئ العامة للقانون ولا يمكن له ان يترك مكاناً لوجود القرائن التي توصف بالقدم والاقبل اماناً.

اما ابتداءً من سنة 1950 إكتشف الإجتهد الإداري الفرنسي القرائن وإهتم بها مؤكداً على أهمية الدور الذي تلعبه في الإثبات، فإعتبر الفقه الإداري الفرنسي بأن قرينة الشرعية تسيطر على القانون الإداري الفرنسي برمته.

أضافت القرينة القضائية إلى نظرية الإثبات أمام القضاء الإداري قيمة إيجابية ملموسة وعميقة، كونها تلعب دور هام في إحداث التوازن بين المراكز القانونية المتفاوتة للخصوم في الدعوى الإدارية، كما انها إستندت على الدور الإيجابي الذي يتمتع به القاضي الإداري حيث يعود له تحديد مدى الركون إليها والاختذ بها، على عكس ما هو معمول به أمام القضاء المدني الذي حدد الحالات التي يسمح بها بإستخراج القرائن القضائية وقيمتها الثبوتية.

وعليه فإنّ الحاجة للجوء للقرائن في مجال القضاء الإداري جعلت الفقيه الكبير يقول: "إنّ القاضي يعيش ويتحرك في جو من القرائن".

أولاً: أهمية الموضوع.

لطالما شكّل القانون الإداري محور اهتمام لدى الباحثين نتيجة عدة عوامل، فمن جهة إن القضاء الإداري هو حديث نسبياً بالإستناد إلى فروع القانون الأخرى مما يدفع الباحثين إلى فهمه بشكل أوسع وأعمق لمواكبة تطور قواعده كون المجتمع في تطور مستمر.

إن القرائن القضائية في مجال الإثبات الإداري تلعب دور اساسياً في مساعدة القاضي الإداري في حل النزاع، خصوصاً عندما يعوز الدليل لأحد الأطراف، كما تسمح للقاضي بتحريك عبء الإثبات بالطريقة التي يراها ضرورية عندما يمتنع أحد الأطراف عن تقديم الدليل.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن ما تتضمنه النصوص القانونية الضابطة لعملية إستخراج القرائن في القانون المدني سواء لجهة الحالات التي يمكن للقاضي اللجوء الى القرائن او لجهة قيمتها أمام وسائل الإثبات الأخرى، وغيابها في إطار المنازعات الإدارية أدت إلى طرح عدة علامات استفهام في ذهننا حول الإطار القانوني الذي يتحرك به القاضي الإداري أثناء لجوئه إلى إستخراج القرائن القضائية، ما يدفعنا لمحاولة التصدي لهذه التساؤلات، آمليين ان نجد لها في دراستنا أجوبة واضحة، تسمح لطلاب القانون والباحثين بالاستفادة منها.

ثانياً: الإشكالية.

إنطلاقاً من التساؤلات المذكورة اعلاه يمكن طرح اشكالية البحث التي تتمثل بمدى الاعتماد على القرائن القضائية في الإثبات أمام المحاكم الإدارية ومدى سلطة القاضي في إستخراج القرائن القضائية وحدود هذه السلطة.

ثالثاً: التساؤلات.

في إطار التصدي للإشكالية المطروحة اعلاه يبادر الى أذهاننا مجموعة من التساؤلات التي لا بد من الإجابة عليها في بحثنا ويمكن تلخيصها عبر:

1- ما هي القرائن القضائية؟

2- ما هي العناصر المؤلفة للقرائن القضائية؟

3- ماهو دور القرائن القضائية في الإثبات أمام المحاكم الإدارية؟

4- هل لأطراف النزاع دور في إستخراج القرائن القضائية؟

5- هل للقاضي الإداري سلطة مطلقة في إستخراج القرائن القضائية؟

6- ما مدى هذه السلطة وحدودها؟

رابعاً: منهجية الموضوع.

لمعالجة إشكالية البحث ارتأينا ان نمضي ببحثنا وفقاً للمناهج التالية:

المنهج التحليلي الذي نستهدف من خلاله الكشف عن الحقيقة من خلال تجزئة عملية إستخراج القرائن إلى أبسط عناصرها، وتحليل النصوص القانونية والاجتهادية التي عالجتها.

المنهج المقارن حيث نستطيع المقارنة بين قواعد القانون الإداري والمدني من جهة، و بين النصوص القانونية والاجتهادية والفقهية الإدارية في كل من لبنان، فرنسا، ومصر من جهة أخرى، وذلك لتبيان أوجه الإختلاف والتشابه فيما بينهم.

خامساً: تقسيم الموضوع.

سوف نقوم بتقسيم الدراسة إلى قسمين يتناول القسم الأول دور القرائن القضائية في الإثبات الإداري، ويكون في فصلين، يتناول الفصل الأول القواعد العامة للإثبات الإداري، والفصل الثاني حجية الإثبات بالقرائن القضائية. اما القسم الثاني يتناول الإطار القانوني لدور القاضي الإداري في إستخراج القرائن القضائية، ويكون في فصلين ايضاً، على أن يتناول الفصل الأول السلطة التقديرية للقاضي إزاء القرائن القضائية، والفصل الثاني الضوابط التي تحكم إختيار القرائن القضائية.

القسم الأول: دور القرائن القضائية في الإثبات الإداري.

إن القواعد المنظمة لأصول المحاكمات الإدارية والمدنية هدفها تحقيق العدالة وضمان مصالح الفرقاء وحمايتهم، وكشف السبيل أمام القاضي للوصول إلى هذه الأهداف. فالمقصود بهذه القواعد بالمفهوم العام الإجراءات الواجب اتباعها ومراعاتها من جانب أطراف النزاع من جهة والقاضي من جهة أخرى، فيتوجب التقيد والتمسك بها منذ بداية الدعوى وإصدار الحكم فيها، وصولاً إلى إجراءات الطعن، والفصل فيها حفاظاً على سلامة أسس التقاضي وقواعده، وإحقيقاً للحق وتأميناً للعدالة.

إلا أن القواعد المتبعة في الأصول المحاكمات الإدارية تتسم بطابعها الخاص، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها أن الدولة دائماً تشكل طرف في النزاع مع ما تتمتع به من إمتيازات السلطة العامة غير المألوفة في القانون الخاص، مما يضفي عليها طابع متميز ومستقل عن القواعد المعمول بها في أصول المحاكمات المدنية حيث يسود التوازن بين أطرافها. فكان لا بد من إضفاء طابع خاص على دور القاضي الإداري خصوصاً في الإثبات تكريساً لدوره كمراقب لإنسجام قرارات السلطة الإدارية مع مبدأ المشروعية من جهة، وصوناً لحقوق الأفراد عن طريق تحقيق التوازن الإثباتي بين طرفي النزاع الذي يميل لصالح الإدارة خصوصاً في ظل محدودية القواعد التي أقرها المشرع الإداري في الإثبات من جهة أخرى، فكان لا بد من أن يتمتع القاضي الإداري بدور خاص من أجل إعادة التوازن.

تلعب القرائن القضائية بإعتبارها وسيلة من وسائل الإثبات دوراً بارزاً في مجال الدعوى الإدارية والمدنية فتعتبر ملاذ القاضي الذي يلجأ إليها عندما لا تساعده الوسائل الأخرى في الوصول للحقيقة.

لكن نظراً لما يتمتع به القاضي الإداري من سلطة تقديرية واسعة في الإثبات حيث لم يقيد المشرع بدليل معين لإثبات واقعة بعينها، فإن دور القرائن القضائية يكون أكثر بروزاً في الدعاوى الإدارية، بحيث تعد من أهم الوسائل التي يستعين بها القاضي الإداري في إعادة التوازن بين أطراف النزاع عبر التخفيف من وطأة عبء الإثبات الملقى على عاتق المدعي بنقله إلى جانب الإدارة ولو تم ذلك بصورة مؤقتة، علماً أن تقاعس الإدارة أو حتى فشلها في دحض أدلة المستدعي يؤدي حتماً إلى إنهاء الدعوى لصالح هذا الأخير.

بناءً على ما تقدم، سوف نقسم هذا القسم إلى فصلين، على أن نخصص الفصل الأول للقواعد العامة للإثبات الإداري والفصل الثاني لحجية الإثبات بالقرائن القضائية.

الفصل الأول: القواعد العامة للإثبات الإداري.

إن معظم قواعد القانون الإداري لا تعالج وسائل الإثبات بشكل مفصل، فلم تحدد سلماً للتراتبية فيما بينها ولا للقيمة الثبوتية لها¹ أو لدور القاضي الإداري تجاه هذا النقص. على عكس أصول المحاكمات المدنية حيث يهيمن عليها الفرقاء إلى حد كبير في ظل وجود تقنين يرضى أحكام وإجراءات ووسائل الإثبات والقوة الثبوتية لها، التي بدورها تلزم القاضي المدني في التقيد بالأحكام القانونية الراعية للإثبات². الأمر الذي يعكس أهمية المساحة التي تركها المشرع للقاضي الإداري في مجال الإثبات تأكيداً منه على وجود دور للقاضي والاجتهاد الإداري في إشغال هذه المساحة وسد هذه الثغرات.

من هنا تميزت أصول المحاكمات الإدارية بالطابع الاستقصائي التي يوجهها القاضي الإداري³، وقد أشارت إلى ذلك مختلف القوانين الإدارية سواء في فرنسا أو في لبنان حيث تُركّ لمجلس شورى الدولة حرية إستنباط القواعد الملائمة لإستكمال ما نقص بما يتناسب مع واقع الحياة الإدارية وطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الإدارة وأشخاص القانون الخاص⁴، باستثناء ما حُدّد بالمرسوم الاشتراعي رقم 1959/119، أما المحكمة الإدارية العليا في مصر فقد اكدت على الامتناع عن القياس بين الإجراءات القضاء الإداري والقضاء العادي لقيام الفرق بينهما⁵.

لتعاطم دور القاضي الإداري في مجال تسيير الدعوى وإثباتها ذهب البعض إلى القول بأن القاضي الإداري في هذا الإطار ينوب عن المشرع في مباشرة وظيفته أكثر من مجرد الإقتصار على تطبيق القانون⁶.

¹ P. PACTET, Essai d'une théorie de la preuve devant la juridiction administrative, these, ed. Pédone, 1952, pp.1 et suivantes.

² جوزف، رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، الطبعة الأولى، المنشورات الحقوقية صادر، 2010، ص 34-35.

³ C.E., 4/7/1962, Paisnel, Rec., tab. P.1077.

⁴ ادوار، عيد، أصول المحاكمات الإدارية، الجزء الأول، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت 1974، ص 59.

⁵ برهان، زريق، نظام الإثبات في القانون الإداري، الطبعة الأولى، مطبعة الداودي، سوريا 2009، ص 33.

⁶ Y., GAUDEMMENT, Les méthodes du juge administratif, Paris, L.G.D.J., 1972, p129.

بناءً على ما ذكر يتميز الإثبات الإداري بمفهوم مختلف عن الإثبات المدني على الرغم من وحدة الهدف إنطلاقاً من إستقصائية أصول المحاكمات الإدارية ووصولاً للوجود الدائم لأشخاص القانون العام كطرف في النزاع مع ما يتمتع به من إمتيازات. مما يفتح الباب حول ماهية الإثبات الاداري ودور القاضي الاداري فيه.

المبحث الأول: ماهية الإثبات الإداري.

إن مفهوم الإثبات في المنازعات الإدارية يخضع لنفس المفهوم العام للإثبات المدني أو الجزائي، فبغض النظر عن نوعية وطبيعة المنازعة فالإثبات يُنصب على الوقائع المادية والتصرفات القانونية المتعلقة بهذه المنازعات.

لكن الرغم من التشابه بالمفهوم إلا أنه على مستوى الدور تتميز قواعد الإثبات أمام القضاء الإداري بطبيعة خاصة تجعلها مختلفة عن غيرها من قواعد الإثبات. ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الوظيفة التي يضطلع القضاء الإداري. فبينما يحاول المشرع الإداري إقامة التوازن بين المصلحة العامة المتمثلة في حماية مبدأ المشروعية ومنع الإنحراف بالسلطة وضمان سير المرافق العامة بانتظام وباضطراد من جهة، وبين المصلحة الخاصة للأفراد المتمثلة في حماية وصيانة حقوقهم وحرياتهم من جهة أخرى، فإن إقامة العدل بين المتنازعين على أساس قواعد القانون الخاص تُعتبر جوهر وظيفة القضاء المدني¹.

قبل التعمق أكثر بمفهوم الإثبات الإداري وتمايزه عن الإثبات المدني لا بد لنا وقد الوقوف عند النظريات راعية لموضوع الإثبات محاولين وضع مفهوم له محدداً لإطاره القانوني ولالية عمله.

المطلب الأول: تعريف الإثبات ومذاهبه.

للقوف على حقيقة الإثبات الإداري لا بد لنا من استعراض المفهوم العام للإثبات والمذاهب العامة الراعية له.

الفقرة الأولى: مفهوم الإثبات.

الإثبات بمعناه العام هو التحقق من حدوث الوقائع. وفي الاصطلاح الفقهي هو الدليل الذي يقدمه من يدعي أمراً على الحق بالبينة المقررة قانوناً. والبينة هي الدليل أو الحجة لأنها تبين الحق وتظهره² وبمعنى

¹ سمية، كمال، "الدور الإجرائي للقاضي الإداري في الإثبات: دراسة مقارنة"، منشور في مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 42، حزيران 2015، ص 104.

² خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، اشراف رمزي جريج، الجزء الثالث (نظام الإثبات)، طبعة رابعة منقحة، المنشورات الحقوقية صادر، 2004 ص 5-6.

آخر هو إقامة الدليل على حقيقة أمر أو صحته، يقدمه من يدعي أمراً على الحق بالوسائل المعينة بالقانون¹.

وقد عرّفه الفقه الفرنسي على أنه إقامة الدليل أمام القضاء على حقيقة واقعة معينة يؤكدّها أحد الأطراف في الخصومة وينكرها الطرف الآخر²، وعليه فإن عملية الإثبات تتطلب وجود حلقة من ثلاثة أطراف: الطرف الأول: القانون الذي يحدد وسائل الإثبات وكيفية القيام به.

الطرف الثاني: الخصوم الذين يتحملون عبء الإثبات.

الطرف الثالث: القاضي الذي يتلقى الأدلة من الخصوم ويعرضها على النصوص القانونية، ويبت في النزاع بين الخصوم بمقتضى تلك النصوص.

فالمدعي مكلف بإثبات مصدر الحق محل النزاع، والقاضي مكلف بالفصل كون هذا الحق لمدعيه أو نفيه بعد أن يعرض مصدر الحق الذي أثبتته المدعي على النصوص القانونية التي يطبقها على الوقائع.

وقد عرفت المادة 131 ا.م.م.³ الإثبات القضائي بأنه إقامة الدليل أمام القضاء، على واقعة أو عمل قانوني يسند إلى أي منهما طلب أو دفع أو دفاع.

الفقرة الثانية: المذاهب العامة للإثبات.

ظهرت عدة نظريات محاولة وضع أساس وإطار قانوني للإثبات نظراً للأهمية التي يحوزها أمام القضاء، وعليه انقسمت مذاهب الإثبات في القوانين إلى ثلاث مذاهب محاولة توضيح دور الأطراف والقاضي في هذه العملية.

من هنا اثيرت مسألة دور القاضي في اختيار الأدلة وتقدير قيمتها والسلطة التي يتمتع بها في إدارة النزاع، ونشأ عن ذلك مفهوم الأول يرتكز على فكرة العدالة أي حرية واسعة للقاضي في قبول الأدلة وتقدير

¹ محمد، عبده، أصول المحاكمات المدنية، الطبعة الأولى، (حقوق النشر و التاليف محفوظة للمؤلف)، بيروت، 2008، ص190.

² La preuve: est la démonstration de la vérité d'un Fait qui affirme dans une instance par l'une des parties et qui est nie par l'autre. (J. VINCENT et S. GUINCHARD, Procédure civile, Dalloz, 21éd 1987, p910).

³ المادة 131 من مشروع القانون المنفذ بالمرسوم الاشتراعي رقم 90، تاريخ 16/9/1983، المتعلق باصدار قانون اصول المحاكمات المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 40، تاريخ 6/10/1983.

القيمة العائدة لها، والمفهوم الثاني يستند إلى دافع الإستقرار في التعامل ويوجب تقييد حرية القاضي في إختيار الأدلة وتعيين قيمتها¹.

وعليه برزت ثلاثة مذاهب راعية لعملية الإثبات: الإثبات الحر، الإثبات المقيد والإثبات المختلط.

أولاً: مذهب الإثبات الحر.

هذا المذهب يركز على إعطاء القاضي سلطة مطلقة في تحري الوقائع المطروحة عليه، وإستعمال الوسائل التي يراها لازمة لإنتزاع الحقيقة وتكوين الإقتناع سواء بعلمه الشخصي او بتقننه عن طريق الحيلة². كما يترك للخصوم حرية تقديم الأدلة كيفما يشاؤون في سبيل إقناع القاضي.

سيطر هذا المذهب على الشرائع القديمة، ولا يزال هذا المنهج متبعاً في المانيا وسويسرا وانكلترا واميركا، حيث إعتبر انه يساعد على تحقيق العدالة ويكشف الحقيقة اكثر من سواه، لكن يعاب عليه من عدم نزاهة القاضي وعدم تجرده، فضلاً عن إحتمال التباين بين وجهات النظر بين القاضي والأخر³. وتجدر الاشارة إلى ان القانون الأنكليزي اجبر القضاة على تعليل احكامهم وذكر الأسباب التي خولتهم الأخذ ببعض وسائل الإثبات دون غيرها.

ثانياً: مذهب الإثبات المقيد.

هذا المذهب يحدد الطرق الخاصة بالإثبات على إختلاف التصرفات والوقائع، فيحدد لكل وسيلة قيمتها ويفرض على القاضي والخصوم التقييد بها، ولا تكون لقناعة القاضي الحقيقية اي أهمية، إذ أن ما يهم هو القناعة التي يفرضها القانون مسبقاً⁴. فإذا تمكن الخصم من تقديم الدليل المحدد قانوناً أصبح على القاضي إعتبار الواقعة المراد إثباتها صحيحة دون اي الالتفات لقناعته الذاتية، والعكس صحيح في حال عدم تقديم الدليل من قبل مدعي الواقعة ولو استحوذت على القناعة الشخصية للقاضي فتصبح الواقعة غير ثابتة وبالتالي لا يستطيع من يدعيها التذرع بها.

¹ جهاد، صفا، ابحاث في القانون الإداري، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص63.

² خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص8.

³ مرجع سابق، ص 9.

⁴ جهاد، صفا، ابحاث في القانون الإداري، مرجع سابق، ص64.

وعليه فإنه وفقاً لهذا المذهب تكون وسائل الإثبات محددة وتحدد قواعده القيمة القانونية لكل وسيلة أمام الأخرى، وبالتالي يكون القاضي مجرد مراقب لعملية تطبيق القواعد الراعية للإثبات المحددة سلفاً والتأكد من إحترامها للمبادئ العامة للمحاكمة.

ثالثاً: مذهب الإثبات المختلط.

إن هذا المذهب يقوم على تعيين الأدلة، وتحديد قيمتها، أما على صعيد دور القاضي فهو لا يخرج عن الدور الرقابي في الدعوى ولا يتمتع بدور إيجابي كبير، إلا أنه يتمتع بنوع من الحرية في تقدير بعض الأدلة التي لم تحدد قانوناً كاليمين التكميلية والإستجواب والتحقيق المادي¹، ويمنح أيضاً القاضي سلطة لا بأس بها في استخلاص القرائن القضائية.

فالمذهب المختلط يكون اتخذ موقف وسطي بين المذهب الحر الذي يكون للقاضي دور إيجابي كبير والمذهب المقيد الذي يلعب فيه القاضي دور حيادي رقابي بحت لتطبيق القواعد القانونية الراعية لعملية الإثبات.

وقد اخذت بهذا المذهب طائفة كبيرة من القوانين الحديثة، ومنها القانون الفرنسي والبلجيكي واللبناني والمصري². والمقصود هنا على صعيد القانون المدني وليس الإداري.

إن نقاط الالتقاء بين القانون المدني والمذهب المقيّد عبر تحديده طرق الإثبات وتبيان قيمتها ومرتبها حيث يسود مبدأ التوازن بين الأطراف وعدم تمتع القاضي المدني بقدر كاف من الحرية يعبر عن النظرية الكلاسيكية لدور القاضي المدني، إلا أنه سريعاً ما ظهرت نظرية تطالب بتوسيع دوره ومن هنا ترجمت هذه النظرية بالمذهب المختلط، وهو ما يعبر عن أهمية الدور الذي يلعبه القاضي في الإثبات وضرورة حماية هذه المساحة بالنصوص القانونية المناسبة.

¹ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص 9.

² مرجع سابق، ص، ص 12.

المطلب الثاني: النظام القانوني للإثبات الإداري.

بعد تحديدنا للمذاهب العامة في الإثبات فلا بد من معرفة موقف القضاء الإداري من هذه المذاهب. حيث أن أبرز ما يميز المنازعة الإدارية هو وجود أحد أطراف النزاع شخص من اشخاص القانون العام، مما يضفي كما ذكرنا على هذه المنازعة صفة عدم التوازن بين أطرافها الذي سوف ينعكس على قدرة كل طرف في الإثبات سواء من ناحية الشخص العام وما يتمتع به من إمتيازات والفرد الذي يتمتع بطبيعة الحال بالمركز الأضعف.

إنطلاقاً من هنا كان لا بد من إحاطة الدعوى الإدارية بنظام خاص يختلف عن نظام الإثبات في الدعوى المدنية المبني على مبدأ التكافؤ والتوازن بين الاطرف وبالتالي دحض امكانية تطبيق النظام المقيد في الإثبات على الدعوى الإدارية.

ولمعرفة نظام الإثبات الذي تبناه القانون الإداري لا بد من الرجوع إلى النصوص القانونية والقواعد التي كرسها الاجتهاد للوقوف على الحقيقة الأمر.

الفقرة الأولى: مذهب الإثبات امام القضاء الإداري.

لمعرفة المذهب المعتمد من قبل القانون الاداري لا بد لنا من المرور عبر النصوص القانونية والاراء الاجتهادية في كل من لبنان ومصر، وفرنسا.

أولاً: في لبنان.

نصت المادة 84 من نظام مجلس شورى الدولة¹ في فقرتها الأولى على انه "يعين المقرر الشكل الذي تجري فيه اعمال التحقيق، ويستوحي في ذلك المبادئ الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية دون ان يكون ملزماً بالنقيد بها حرفياً ويحرص على ان يكون جميع اعمال التحقيق كاملة ومجردة ويكون حق الدفاع محترماً".

¹ المادة 84 من مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم 10424، تاريخ 14/6/1975، المتعلق بتنظيم القضاء الإداري في لبنان، الجريدة الرسمية، العدد 39، تاريخ 15/11/1984.

انطلاقاً مما تقدم نلاحظ ان المشتري أكد على المساحة التي يتمتع بها القاضي الإداري، فالمقصود بحرية المقرر بتعيين الشكل الذي يجري به التحقيق أنه يستطيع أن يدير التحقيق بالطريقة التي تأمن جلاء الحقيقة وفق عناقته من خلال تقديره لوسائل الإثبات المقدمة وتقدير قيمتها، بالإضافة الى نقل عبء الإثبات بالطريقة الأكثر جدوى على نتائج التحقيق. اما بالنسبة للمبادئ الواردة في اصول المحاكمات المدنية فعبرت عن ضرورة إحترام القاضي الإداري لمبدأ وجاهية المحاكمة وحياده، حيث انتهت المادة بالتاكيد على حق الدفاع وإحترامه.

كما أكد الاجتهاد على هذا المعنى فإعتبر "أن القواعد العامة او القواعد الأمرة في أصول المحاكمات المدنية تطبق في المحاكمات الإدارية كمبادئ عامة الزامية شرط ان لا تناقض بعض النصوص الخاصة المتعلقة بأصول المحاكمات الإدارية او تنظيم او طابع المحكمة الإدارية العليا بالذات"¹.

ثانياً: في مصر.

احال المشرع المصري في المادة الثالثة من مواد اصدار القانون الخاص بمجلس الدولة² إلى قانون الإثبات فيما لم يرد فيه نص وبما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية³، فقد نصت: "تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، و تطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، وذلك إلى ان يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي".

كما جاء في أحد قرارات المحكمة الإدارية العليا طعن رقم 1202 لسنة 26ق، جلسة 1983/6/25 على ان "جرى قضاء هذه المحكمة باضطراد على ان احكام قانون المرافعات لا تطبق في المنازعات الإدارية إذا كانت هذه الاحكام تتعارض روحا او نصا مع احكام قانون تنظيم مجلس الدولة سواء في الإجراءات او في أصول النظام القضائي بمجلس الدولة و اوضاعه الخاصة به، فلا ياخذ القضاء الإداري من احكام

¹ م.ش، قرار رقم 88، تاريخ 1997/11/6، بلدية بكفيا المحيثة/ورثة المرحومين ابراهيم و ميشال شيبان غصوب- الدولة، م.ق.إ في لبنان، 1999، ص130.

² المادة 3 من قانون رقم 47، تاريخ 1972، المتعلق بتنظيم مجلس الدولة المصري، دون تاريخ نشر.

³ الدورية العلمية المتخصصة، صادرة عن مركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة المصري، العدد الأول، إدار 2015، ص43-44.

قانون المرافعات الالضرورة و بقدر بحيث لا يكون في القاعدة المنصوص عليها في قانون المرافعات جور او افتراء على كيان القانون الإداري و استقلاله،...¹.
وعليه لا نرى من مانع من تطبيق مضمون ما تضمنه هذا الاجتهاد على المسائل التي تتعلق بالإثبات في المنازعات الإدارية.
ثالثاً: في فرنسا.

إن القانون الإداري الفرنسي المكتوب لا يحكم إلا جزئياً نظام الإثبات²، لذلك فإن تحديد نظام الإثبات ووسائله كان إلى حد كبير عمل الاجتهاد الفرنسي. وقيل في هذا الإطار " في الاجراءات المدنية، نتحدث عن الادلة وادارتها. وفي إجراءات التقاضي الإداري، هناك دائماً مسألة تحقيق"³. فإجراءات التقاضي الاداري، لا تتضمن نص عام يحدد عبء الإثبات أو يحدد أنواع الادلة المقبولة ولا يخلق بينها تسلسل هرمي يفرض على القاضي إحترامه⁴. وكقاعدة عامة، فإن الاطراف حرة في اختيار الادلة التي يتعين عليها تقديمها دعماً لمطالبها، كما أن القاضي حر في تقييم قيمة الادلة المقدمة إليه، وفي البت في تدابير التحقيق والتحقق، وفي تحميل عبء الإثبات.

فعلى الرغم من تدخل بعض النصوص كالقانون رقم 22 تاريخ تموز 1889 المتعلق بالمحاكم الإدارية، إلا نطاقها محدود فمن ناحية اقتصرت على مبادئ كانت مكرسة مسبقاً من قبل الاجتهاد الإداري ومن جهة أخرى كانت غير قادرة على الإحاطة بكافة الإجراءات والتدابير الممكنة او التي يمكن تخيلها صادرة او ممارسة من قبل القاضي⁵. فالباب الثاني من القانون رقم 22 نص على الإجراءات الواجب على المحاكم

¹ سعود، العلوان، رسالة دكتوراه بعنوان "دور القاضي الإداري في إثبات عدم مشروعية القرار الطعين : دراسة مقارنة"، كلية القانون في جامعة عمان العربية، شباط 2014، ص18.

² P. PACTET, Essai d'une théorie de la preuve devant la juridiction administrative, op. cit, pp1 et suivantes.

³ Ch. DEBBASCH, procedure administrative contentieuse et procedure civile, L.G.D.J., 1962, p367.

⁴ rapport présenté par M. D. LEGER, auditeur au Conseil d'État de France, « La preuve devant le juge administratif français », 1972, pp. 1-45, disponible sur le site: <http://www.aca-europe.eu/colloquia/1972/france-1.pdf>.

⁵ F, Rabbat, L'office du juge et la preuve dans le contentieux administratif à la lumière du droit français et du droit libanais, these, universite de poitiers, France, 2013, p40.

الإدارية إتباعها عند اللجوء الى الخبرة او التحقيق الميداني او الإستجواب او تدقيق المستندات، لكنه إعتراف لمجلس الدولة بالحق في الخروج عنها. كما نصت المادة 22 من نفس القانون على أنه" في أي حال من الأحوال، لا تكون المحكمة ملزمة باتباع رأي الخبراء"، وألغيت الفقرة الثانية للمادة 13 القانون رقم 22 بموجب المرسوم رقم 10 نيسان 1959 حيث كانت تنص على أنه" فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن أداء الأشغال العامة، ينبغي إصدار أمر بتعيين خبير إذا طلب ذلك أحد الطرفين".

بناء على ما ذكر يمكن التأكيد على أن القانون الإداري قد تبني مذهب الإثبات الحر سواء بشكل ظاهري عندما ينص على ذلك بشكل واضح، او بشكل ضمني من خلال عدم تضمين القانون قواعد واضحة محددة ومعينة تسمح بتطبيق أحد المذاهب الأخرى، وهي الحالة الاكثر شيوعا.

إن هذا المذهب هو الاكثر انسجاماً مع الطبيعة النزاع الإداري، وهو نتيجة منطوقية لإستقصائية المحاكمة أمام القضاء الإداري وعدم المساواة بين الأطرافها، حيث تبرز الحاجة إلى الدور الذي يلعبه القاضي الاداري من أجل إعادة التوازن بين الإدارة والفرد.

الفقرة الثانية: إمتيازات الإدارة في الإثبات.

سبق وشرنا إلى ان عملية الإثبات سواء أمام القضاء الإداري او القضاء العادي تهدف الى تحقيق الهدف نفسه الا وهو تحقيق العدالة، عبر تقديم كل طرف في النزاع الأدلة المقبولة قانونا على الوقائع والتصرفات التي تأكد مزاعمه حول حقه المطالب به، وفي ظل نظام قانوني معين يرفع هذه العملية من كافة الجوانب وبشكل كاف من أجل إحقاق الحق وإيصال لكل صاحب حق حقه.

ونظراً إلى دقة عملية الإثبات وأهميتها في إنهاء النزاع، فإنها تشكل محطة هامة تتمتع بخصائص تميزها عن باقي المراحل التي تمر بها الدعوى من أجل الفصل بها.

وفضلا عن أهميتها كمرحلة ضرورية من أجل الفصل في الدعوى فإن وضعها في إطار التنازع الإداري الذي يتضمن وضعيات شاذة عن القانون الخاص أدى الى التأثير المباشر على نظام الإثبات أمام القضاء الإداري. وكننتيجة انفراد نظام الإثبات أمام القضاء الإداري بعوامل تميزه عن الإثبات أمام القضاء المدني.

أولاً: العوامل المؤثرة في الإثبات الإداري.

كون مفهوم المنازعة الإدارية مرتبط بوجود أحد اشخاص القطاع العام طرف في النزاع، وحيث ان السلطة العامة نظراً إلى طبيعة عملها في تحقيق للمصلحة العامة تتميز بامتعتها بإمتيازات غير مالوفة في العلاقة

بين الأفراد بين بعضهم. ومن أجل تحقيق هذه المصلحة العامة فلا بد للإدارة من التدخل في مختلف القطاعات التي تحظى باهتمام الأفراد لتنظيمها، وبالتالي فلا بد من الفرد التعامل مع الإدارة سواء كمنتفع أو متعاقد، مما يمكن ان يؤدي إلى نشوء نزاعات بين الأفراد من جهة والسلطة من جهة أخرى.

نظراً لكون الإدارة هي طرف في النزاع امام القضاء الإداري وما تتمتع به من امتيازات لتحقيق المصلحة العامة، فلا يمكن تشبيهها بالخصومة أمام القضاء الإداري مثل القضاء العادي. مما يجعلها الطرف الاقوى من الناحية الإثباتية للأسباب التالية :

1-حيازة الأوراق والمستندات.

ان الإدارة بوصفها سلطة عامة تحتاج إلى تكوين ذاكرة مستقلة لها، التي تتمثل في أرشيف و سجلات بعيدا عن النسيان او الاضاعة المعرض لها الفرد، فتبقى محتفظة بكافة الوثائق بحيث يتم الرجوع إليها عند اللزوم للكشف عن حقيقة التصرفات الإدارية وتواريخها ومضمونها، وتكون مرجع ثابت لا ينتهي بانتهاء الاشخاص العاملين فيها.

تشكل الاوراق والمستندات الإدارية التي تحوزها جهة الإدارة إمتياز هام في مجال الإثبات، وتبرز أهمية هذا الإمتياز في إضعاف موقف الطرف الاخر اي الفرد، خصوصا انه يسود الطابع الخطي على أصول المحاكمات الإدارية مما ينعكس ايضا على الإثبات. إن حيازة مثل تلك الاوراق والمستندات والتي من شأن الإدارة عند وضعها تحت نظر المحكمة التي تنتظر في النزاع ان تؤدي حتما إلى تغيير مجرى الدعوى، فان هذه الاوراق تعتبر طريقا رئيسيا واساسياً في الإثبات أمام القضاء الإداري.

وقد جاء في حيثيات أحد قرارات مجلس شوري الدولة "... وبما ان الإدارة تملك وحدها الملف الإداري الذي توجد فيه جميع العناصر التي من شأنها ان تثبت او تخالف مزاعمها وعندما تتمتع عن إبراز المستندات الموجودة فيه رغم تكليفها بذلك..."¹، اما في مصر فجاء " القاعدة العامة في الإثبات هي تحمل المدعي عبء إثبات ما يدعيه، وهذه القاعدة قوامها التكافؤ والتوازن بين طرفي الخصومة، فكل منهما في نفس المركز القانوني، وبمكنته إثبات ما يراه بكل الوسائل، الأمر يختلف في القضاء الإداري؛ لأن الجهة الإدارية تحوز وتمتلك أدلة الإثبات، وفي الأغلب الأعم تكون..."². وفي ذلك تأكيد على أهمية المستندات

¹ م.ش، قرار رقم 570، تاريخ 2008/5/6، انطوان الخوري حلو ورفاقه/الدولة، م.ق.إ في لبنان، 2016، ص639.

² م.د، الطعن رقم 5117، سنة 58ق، تاريخ 2016/1/6، مجموعة المبادئ القانونية التي اقرتها المحكمة الإدارية العليا، المجموعة 1/61، المبدأ 26/ي، ص383.

التي بحوزت الإدارة وتفردها في امتلاك الحصري لبعض العناصر الحاسمة في الإثبات في مواجهة الفرد الذي يعتبر الاضعف أمام هذا الإمتياز.

2-التصرف التلقائي.

يقصد بالتصرف التلقائي سلطة الإدارة في إصدار قرارات تنفيذية او حق الإدارة في اتخاذ موقف معين تحدد به مركزها القانوني او حقوقها دون التوقف على ارادة الأفراد بمقتضى قرارات ملزمة، لها قوة تنفيذية بغير حاجة للجوء إلى القضاء.

فإذا كانت تترتب الأثار القانونية في العقود بتوافق الإرادات للمتعاقدين، فتترتب الأثار القانونية في القرارات الإدارية بالإرادة المنفردة للإدارة، فالقرار الإداري بطبيعته القانونية ليس تعبيراً عن تلاقي إنما على العكس يؤكد ويعلن إرادة طرف واحد هي الإدارة¹، في قرار لمجلس شوري الدولة جاء ما يلي " إن إقدام الوزير على إصدار قرار، دون الوقوف على رأي المعنيين بهذا القرار فإن هذا التصرف يتوافق مع الحق المعطى للإدارة بإتخاذ قرارات نافذة تنظيمية من طرف واحد وبمبشئتها المنفردة وفق ما تقتضيه المصلحة العامة دون الحاجة لإطلاع الآخرين مسبقاً على كل قرار تنوي الإدارة إتخاذه"².

وأساس التصرف التلقائي يرجع إلى أن الوظيفة الإدارية الأساسية والتي تهدف الإدارة إلى تحقيقها هي إشباع الحاجات العامة للأفراد. وهي من أهم الوسائل المتاحة للإدارة لمباشرة وظيفتها ولا تستطيع التنازل عنها. فليس للإدارة ترك إمتياز التصرف التلقائي كالاتجاه إلى القضاء لاستصدار حكم بدلا من التصرف المباشر الذي يفرض نفسه على الإدارة والأفراد على حد سواء، وعليه لا نجد الإدارة في مراجعة الإبطال سوى في مركز المستدعي بوجهها، والافردي في مركز المستدعي الذي بدوره سينعكس على وضع كل طرف في الإثبات.

3-صحة القرارات الإدارية.

قرينة صحة القرارات الإدارية هي قرينة زودت بها القرارات الإدارية حيث يعتبر ما تضمنته من أحكام صحيحة، ولها قيمتها القانونية في الإثبات إلى أن يثبت العكس، ذلك تفعيلا للعمل الإداري والذي يعد

¹ محمد، هادي، اطروحة دكتوراه بعنوان "القرار الإداري مفاهيمه ومراحل إتخاذه والمشكلات التي تثيرها منازعاته"، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، سنة 2017، ص54.

² م.ش، قرار رقم 255، تاريخ 1999/1/13، الرهبانية المارونية اللبنانية ورفاقها/الدولة-وزارة الداخلية، متوفر على:

القرار الإداري ابرز اشكاله. فهي تصدر مقترنة بقرينة السلامة ، التي تجعل القرار الإداري نافذ المفعول بإعتباره صحيح من تاريخ سريانه حتى إنتهاء العمل به سواء بإلغائه أو تعديله من جانب القضاء الإداري أو سحبه من جانب الجهة الإدارية ذاتها.

وقد اقدم مجلس الدولة الفرنسي في البداية على إعتبار ان الاوراق الإدارية بما فيها القرار الإداري من قبيل القرارات الرسمية وتحوز الحجية حتى إدعاء التزوير ولو لم يوجد نص بذلك، الا انه استقر مؤخرا على وجه نهائي ما عدا حالت وجود نص تشريعي ان للقرارات الإدارية الحجية حتى يثبت العكس باي طريق بما في ذلك القرائن القضائية¹، كما اكد مجلس الدولة المصر على حيث جاء " الأصل في القرار الإداري أنه يتمتع بقرينة الصحة، ويقع على عاتق من يدعي خلاف هذا الأصل أن يقيم الدليل على صحة ادعائه"². اما مجلس شورى الدولة فقد جاء في حيثيات إحدى قراراته: "وبما ان المستدعي من جهة أخرى يعزو إلى قرار الموافقة الاستثنائية انه لولاه لما حصل ما حصل. وبما ان هذا الإدعاء يفنقر إلى الإثبات. وبما ان المستدعي لم يبين العيوب التي تشوب قرار الموافقة الاستثنائية حتى يتمكن هذا المجلس من تحميمها للقول بشرعيتها او بعدم شرعيتها"³. من هنا تتجلى نقطة أخرى تبرز إمتيازات السلطة العامة في وجه الفرد التي ترمي بثقلها على الفرد وتزيد من صعوبة الإثبات على عاتقه حيث انه يفترض ان اعمال الإدارة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة التي تعتبر اسمى من المصلحة الخاصة التي يمثلها الفرد.

الفقرة الثالثة: تمايز الإثبات الإداري.

رغم إشتراك الإثبات الإداري مع الإثبات المدني ببعض الخصائص إنطلاقا من طبيعتهما كقواعد منظمة لعمل القضاء، إلا أنهما يختلفان عن بعضهما من عدة جوانب، وذلك راجع للطبيعة القانونية المتميزة للواحدة عن الأخرى، خصوصا في ظل عدم وجود نصوص قانونية كاملة تعالج مختلف جوانب الإثبات أمام القاضي الإداري. يظهر هذا التمايز بشكل اساسي عبر النقاط التالية:

¹ برهان، زريق، نظام الإثبات في القانون الإداري، مرجع سابق، ص49.

² م.د. الطعن رقم 5845، سنة 45ق، تاريخ 2002/1/19، مجموعة المبادئ القانونية التي اقترتها المحكمة الإدارية العليا، المجموعة 2002/1-2002/2، المبدأ 54، ص49.

³ م.ش، قرار رقم 196، تاريخ 2006/12/21، عبدالله حرب الحاج حسن/الدولة، م.ق.إ في لبنان، 2012، ص457.

أولاً: الواقعة المادية والتصرفات القانونية.

إنَّ الواقعة المادية البحتة او الحدث الواقعي لا تتدخل الإرادة البشرية مبدئياً في ترتيب الأثر أو الحكم القانوني المترتب عليها، والمنصوص عليه في القاعدة القانونية، أو في إختيار الحدث او النشاط بحد ذاته الذي يترتب عليه أثر قانوني أو قد لا يترتب عليه ذلك الأثر.¹

الواقعة القانونية هي واقعة مادية يرتب القانون عليها أثراً. فقد تكون واقعة طبيعية لا دخل للإرادة الأنسان فيها كالموت، وقد تكون واقعة إختيارية يقصد الإنسان من ورائها ترتيب النتيجة دون توقع الأثر القانوني المترتب عليها كالإستلاء والحيازة، وقد لا يقصد هذا الأثر كالدفع الغير مستحق، وقد يقصد عكس هذا الأثر كالعمل غير المشروع. وسواء كانت الواقعة طبيعية او إختيارية وسواء قصد أثرها القانوني أو لم يقصد أو قصد عكسه فهي دائماً واقعة مادية وليست إرادة كما هي الحال في التصرف القانوني.²

عرّفت المادة 147 من قانون الموجبات والعقود³ العمل القانوني بأنه العمل الذي يُحدث مفاعيل قانونية، وعلى الخصوص لإنشاء الموجبات. ويكون هذا العمل القانوني المنشئ للموجبات إما صادراً عن فريق واحد كتصريح فريق بمشيئته وإما أم يكون إتفاقاً فيعبر عنه العقد.

فالتصرف القانوني هو كل تصرف يقدم عليه فرد بغية إحداث نتائج قانونية معينة. هذه النتائج ترتب موجبات على عاتق من أقدم على التصرف فيلتزم أو يُلزم بها نتيجة تصرفه. والصورة الأكثر شيوعاً للتصرف القانوني هي الإتفاق أو العقد الذي يربط بين شخصين أو أكثر.⁴

وينعكس هذا الاختلاف بين المفهومين على نظام الإثبات:

فأمام القضاء المدني، حيث انه لا يمكن إثبات سوى الوقائع المادية بأي وسيلة إثبات، في حين ان القاعدة الاصلية لإثبات التصرفات القانونية هي عن طريق الكتابة باستثناء بعض التصرفات التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ محدد قانوناً.

¹ علي، ابي حيدر، دروس في المنهجية والمصطلحات القانونية، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، ص 153.

² علي، ابراهيم، منهجية البحث القانوني، ، الطبعة الثانية، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، 2001، ص82.

³ المادة 147 من قانون رقم 0، تاريخ 1932/3/9، الموجبات والعقود، الجريدة الرسمية، العدد 2642، تاريخ

1932/4/11.

⁴ مصطفى العوجي، القانون المدني، الجزء الأول العقد، الطبعة الخامسة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص27.

اما أمام القضاء الإداري فان الواقعة المادية تعامل معاملة التصرفات القانوني وبالتالي يمكن إثباتها باي وسيلة إثبات¹ مهما كانت قيمة التصرفات.

ثانياً: اليمين الحاسمة.

اليمين هي اخبار عن امر مع الاستشهاد بالله على صدق الخبر. وهي وسيلة يلجأ اليها أحد الفريقين للحصول على دليل يؤيد حقه عن طريق الاحتكام إلى ذمة خصمه، و هي استثناء عن القاعدة الاصلية التي تمنع المرء من ان يتخذ من عمله او كلامه حجة على غيره.²

نظم قانون أصول المحاكمات المدنية اليمين الحاسمة في المواد 236-253، ف جاء في المادة 236³ منه أن "اليمين الحاسمة هي التي يوجهها خصم من خصمه ليحسم بها النزاع. ولكن حلفها لا يجوز الا باذن المحكمة...."

أما أمام القضاء الإداري فهي مستبعدة تماما، حيث استقر الاجتهاد في فرنسا على عدم جواز الالتجاء اليها في الإثبات لإعتبارات تتعلق بالنظام العام وطبيعة الدعوى الإدارية⁴، فلا يمكن القبول بمسؤولية الدولة بسبب القسم الذي يؤديه أحد موظفيها⁵. اما في لبنان فان المادة 85 من نظام مجلس شوري الدولة التي اشارت إلى عدة وسائل يمكن للقاضي المقرر اللجوء اليها في سياق التحقيق و لم تذكر اليمين بانواعها معها.

¹ F, Rabbat, L'office du juge et la preuve dans le contentieux administratif à la lumière du droit français et du droit libanais، op. cit, p609.

² خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص166.

³ المادة 236 من قانون اصول المحاكمات المدنية، مرجع سابق.

⁴ جهاد، صفا، ابحاث في القانون الإداري، مرجع سابق، ص106.

⁵ M. D. LEGER, La preuve devant le juge administratif français, op. cit. pp 1-45.

المبحث الثاني: دور القاضي الإداري في الإثبات.

إن الهدف العام من اللجوء إلى القضاء هو من أجل حل النزاعات التي تنشأ بين الأطراف في ظل قانون يحدد الآلية والقواعد العامة المتعلقة بالأصول الواجب اتباعها لفض اي نزاع. وحيث أن القانون غير ناطق، كان لا بد من وجود متكلم بإسم القانون ومراقب للأصول التي يتضمنها وهو القاضي، وعليه يفترض أن يكون للقاضي دور الإشراف والتأكد من تطبيق الأصول والقواعد التي ينص عليها القانون بتجرد.

ان مبدأ سلطان الارادة الذي يشمل بدء وانهاء الدعوى، كما تحديد موضوع النزاع هو مرتبط بأطراف النزاع حصراً، لكن بعد رفع الدعوى يضع القاضي سواء المدني او الإداري يده عليها لمباشرة حد ادنى من السلطات المشتركة للتمكن من حسم النزاع.

إن الدعوى القضائية بإعتبارها علاقة بين مدعي ومدعي عليه من أجل الفصل في نقاط الخلاف تفترض وجود حد ادنى من المبادئ المشتركة بين أصول المحاكمات المدنية والأصول الإدارية، التي يمكن ان تتقاطع في بعض النقاط المتعلقة بتسيير الدعوى الناتجة عن وحدة الهدف من اللجوء إلى القضاء اي العدالة.

لذلك، للقاضي الإداري نوعان من المهام في الإثبات، المهمة الأولى هي عبارة عن المهمة المشتركة لاي قاضٍ مهما كانت الجهة القضائية التي ينتمي اليها، اما المهمة الثانية هي المهمة الخاصة الناتجة عن الأصول الاستقصائية للمنازعات الإداري¹.

¹ C.E., 16 février 1966, Echernier, Rec., p.112.

المطلب الأول: مهمة القاضي في الإثبات.

فيما عدا بعض الحالات التي ينص القانون، فإن القضاء لا يضع يده على الدعوى الا بناءً للطلب الذي يتقدم به أحد الخصوم¹، فالأفراد فقط هم أسياد حقوقهم ولا دور للقاضي هنا.

أما بعد أن يضع القاضي يده على النزاع تبعاً لموضوع النزاع المحدد من قبل أحد الأطراف على الأقل، فإن القاضي سواء المدني او الإداري يتمتع بدور مستقل عن ارادة الأطراف نابع عن طبيعة عمله كقاض، حيث يحتم عليه واجبه الفصل في النزاع المعروض أمامه على ضوء القواعد القانونية المرعية الاجراء.

فالقاضي ليس من مهمته تنفيذ طلبات الأطراف المتنازعة ولكنه يتمتع بهامش من الحرية لتطبيق القواعد القانونية ضمن الإطار الذي حدده أطراف الدعوى، فلو كان بإستطاعتهم حل نزاعهم لما لجؤوا الى القضاء، وعليه فإن للقاضي ان يذهب ابعد من طلبات الخصوم في مجال الإثبات، ويتمتع بدور لا باس به².

وتتجلى هذه السلطة من خلال عدة نقاط ابرزها: مراقبة مضمون الإثبات وسائل التحقيق التي يطلبها الأطراف، بالاضافة الاستعانة بوسائل تحقيق اخرى.

الفقرة الأولى: مراقبة مضمون الإثبات.

يمارس القاضي حد أدنى من الرقابة على عملية إثبات الوقائع والافعال. فبالإستناد إلى النظرية العامة للإثبات هناك عدة شروط يفترض توافرها في مضمون الإثبات³ وهي:

1- أن تكون الواقعة ممكنة غير مستحيلة.

اذ أن المستحيل لا يقبل الإثبات، كما لو ادعى شخص انه ولد لشخص اخر اصغر منه سنا. والاستحالة تكون معنوية اي غير قابلة للتصديق عقلا، او ماديا⁴.

2- أن تكون متعلقة بالحق المطالب به.

¹محمد، عبده، أصول المحاكمات المدنية، مرجع سابق، ص336.

² جوزف، رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص40.

³ برهان، زريق، نظام الإثبات في القانون الإداري، مرجع سابق، ص101.

⁴ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص20.

تكون الواقعة المراد إثباتها متعلقة في الحق المطالب به عندما يكون هناك علاقة مباشرة، حيث يستطيع القاضي من خلال إثبات الواقعة ان يستدل منها على وجود الحق.

ففي مراجعة الإبطال، يجب ان يكون موضوع الإثبات مفيدا في بحث عناصر المشروعية في القرار المطعون فيه كي يكون متعلقا بالموضوع.

3- أن تكون منتجة.

لا يكفي أن يكون موضوع الإثبات جائز قانونا بل يجب ان ايضا ان يكون مفيدا في حل النزاع. فالموضوع المقدم للإثبات من قبل أحد أطراف يجب أن يكون من شأنه أن يوفر القناعة لدى القاضي. فيقع على عاتق الأطراف في النزاع قبل تقديم الدلائل التي تثبت وقائع معينة في الدعوى، أن يختار الوقائع التي من شأنها أن تحسن موقعه في الدعوى وتظهره منطقياً بصاحب الحق. فلا نستطيع إختيار وقائع عشوائية والعمل على إثباتها، فالقاضي هنا يلعب دور الحكم في قبول الأبات على الوقائع التي من شأنها حل النزاع والكشف عن صاحب الحق، أما إذا كانت الواقعة المراد إثباتها لا تأثر على حل النزاع للقاضي تجاهلها.¹

كما يعتبر إثبات واقعة معينة غير منتج إذا كان يمكن للقاضي التثبت من الواقعة عبر العناصر الأخرى المقدمة في ملف الدعوى، فإذا طلب احد الأطراف من القاضي تعيين خبير او الإستماع للشهود من أجل إثبات واقعة منتجة في الدعوى، وإستطاع القاضي تكوين قناعته حول ثبوت أو عدم ثبوت الواقعة، فللقاضي رفض إثبات على إعتبار أنه أصبح غير منتج.²

4- أن يكون الإثبات جائز قانوناً.

فيجب ان تكون الواقعة جائزة الإثبات وذلك عندما لا يمنع القانون إثباتها. فالقانون يمنع إعادة بحث وإثبات الحالات التي تحوز حجية القضية المحكوم بها، وبالتالي فان الفرقاء في الدعوى لا يمكنهم إثبات واقعة تحوز حجية القضية المحكوم بها، كما يمكن القاضي ان الأطراف من إثبات وضعية غير شرعية اوجد نفسه فيها.³

¹ مجالس العمل التحكيمية، حكم رقم 683، تاريخ 1999/12/14، متوفر على : www.legiliban.ul.edu.lb

² تمييز مدني، قرار رقم 17، تاريخ 1955/2/7، متوفر على : www.legiliban.ul.edu.lb

³ جوزف، رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 104.

وعليه فان شروط محل الإثبات تنطبق أمام القضاء المدني او الإداري على حد سواء، والقاضي يعمل على التأكد من توفر هذه الشروط، فإذا تبين للقاضي ان عملية إثبات واقعة معينة لا تنطبق عليها هذه الشروط، وبالتالي يقصد بها فقط المماثلة من الفرقاء، فيطلب العدول عنها¹.

الفقرة الثانية: مراقبة وسائل التحقيق التي يطلبها الأطراف.

يعود للقاضي سلطة تقدير مدى ملائمة وسائل التحقيق المطلوبة من الفرقاء لإثبات الوقائع والتصرفات، فعلى الفريق الذي يطلب التحقيق حولها أن يبين بدقة الوسيلة والوقائع التي يريد إثباتها عن طريق تلك الوسيلة، لكي يتمكن القاضي من التأكد من وجود علاقة منطقية بين الوسيلة والواقعة المطلوب إثباتها. وبالتالي يُفترض حد ادنى من قدرة هذه الوسيلة لتحقيق الغاية المتوخاة منها وليس عرقلة عمل العدالة والخروج عن الموضوع، بالتالي للقاضي القدرة على رفض طلبات الخصوم في حال عدم اقتناعه بجداها سواء بالنسبة للواقعة حيث من الممكن ان تكون أصبحت ثابتة لا يمكن تحضها او عدم قدرة وسيلة التحقيق المطلوبة على تحقيق الغاية المرجوة منها.

وقد تبنى الاجتهاد القضاء المدني الفرنسي هذه النقطة حين إعتبر انه يمكن للقضاة ان يرفضوا الاستجابة لطلب تقرير الخبرة إذا ما قدروا بانه تتوافر لهم في الملف عناصر كافية لحل النزاع².

الفقرة الثالثة: الاستعانة بوسائل تحقيق اخرى.

يمكن للقاضي ان يقرر اللجوء إلى وسائل تحقيق من تلقاء نفسه دون الحاجة لطلب الفرقاء، على ان يبقى ضمن إطار المحدد للدعوى من قبل الأطراف بما لا يتعارض مع المبادئ العامة في المحاكمة³.

فيجوز للقاضي اثناء النظر في الدعوى وفي اي مرحلة من المراحل ان يستدعي أحد أطراف النزاع لأجل إستجوابه عن وقائع الدعوى، وتوصلا لمعرفة الحقيقة.

وقد اشار القانون الفرنسي إلى نوعين من الإستجواب⁴:

1- الإستجواب على وقائع معينة.

¹ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص 23.

² جوزف، رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 40.

³ Ch. DEBBASCH, procedure administrative contentieuse et procedure civile, op. cit, p375.

⁴ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص 163.

2- الحضور بالذات أمام المحكمة.

والنوع الثاني هو متروك للقاضي الذي له ان يلجأ اليه من تلقاء نفسه، وفي اي مرحلة من مراحل المحاكمة. وقد اكتفى بها قانون الأصول المحاكمات الفرنسي الجديد في المادة 184 وما يليها، واللبناني في المادة 218 ا.م.م.

كما انه هناك امور لا يستطيع القاضي البت بها دون الاستعانة بمن تتوافر فيهم معارف فنية معينة في شتى المجالات، لذلك للقاضي او للمحكمة ان تقرر تعيين خبير لاجراء معاينة¹. فالاستعانة بالخبرة هي سلطة اختيارية يقرها القاضي سواء بناء على رغبة الأطراف او من خلال سلطته حيث انه فرض القانون في حالات معينة وجوب القاضي الاستعانة بالخبرة و بعيدا عن رغبة اي من الفرقاء، سواء في المواد المدنية و الإدارية وذلك في حالة الكشف على الابنية².

المطلب الثاني: مهمة القاضي الإداري في الإثبات.

بالرجوع إلى مختلف المبادئ التي تقوم عليها نظرية الإثبات الحر أمام القضاء الإداري، فإنه يمكن من خلالها استخلاص مجموعة من المظاهر التي تعبر عن مهمة القاضي الخاصة في الإثبات ضمن المنازعة الإدارية، بالإضافة للمهمة السابق شرحها.

الفقرة الأولى: إختيار وسائل الإثبات والتحقيق.

الأصل العام هو حرية القاضي في الاستعانة بوسائل الإثبات وله سلطة تقديرية إزاء ذلك، وهو الذي يقرر بحرية ما إذا كانت البيانات الموجودة في الملف كافية للفصل في الدعوى، أم هناك حاجة لإجراءات جديدة، كما يقرر وسيلة الإثبات التي يحتاجها، وهو في كل ذلك لا يتقيد بطلبات الطرفين، حيث تعتبر رغبتهما مجرد استئناس له، فضلا عن أنه يمارس سلطته ولو لم يطلب أي طرف الاستعانة بوسيلة معينة للإثبات،

¹ محمد، عبده، أصول المحاكمات المدنية، مرجع سابق، ص324-325.

² F, Rabbat, L'office du juge et la preuve dans le contentieux administratif à la lumière du droit français et du droit libanais, op. cit, p194.

فان للقاضي الإداري الحرية في ان يامر باي اجراء من إجراءات الإثبات، وان يختار الوسيلة المناسبة والمنتجة للحكم في الدعوى، متى رأى ذلك ضروريا من أجل تكريس قناعة المحكمة¹.

وحتى لو اعترض عليها الطرفان له أن يرفض طلب الأطراف باجراء الخبرة مثلا، إذا رأى أنه لا حاجة لها. وقد استقر الاجتهاد على ذلك في مصر حيث حكمت المحكمة الإدارية العليا برفض إجراء الخبرة إذا اقتنعت بعدم جدواها حيث جاء في أحد قراراتها " لا إلزام على المحكمة أن تستجيب لطلب المدعي بنذب خبير في الدعوى... تعيين خبير في الدعوى هو من الرخص المخولة للمحكمة، فلها وحدها تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء لتكوين عقيدتها للفصل في الدعوى، بغير معقب عليها في ذلك"².

اما على الصعيد الفرنسي فقد جاء في قرار لمجلس الدولة "ان القاضي الإداري هو سيد التحقيق في النزاعات المرفوعة اليه، كونه مضطعا في المبدأ بإدارة الإجراءات، فانه يتمتع بسلطات تقدير واسعة ان بالنسبة إلى امكانية الأمر باجراء التحقيق ما او بالنسبة إلى الخيار بين مختلف إجراءات التحقيق الممكنة، فيمكن للقاضي الإداري ان يرفض الطلب ان يرفض الطلب المقدم من المستدعي باجراء تحقيق ما دون ان يعطي اي تعليل محدد بشأن ذلك"³.

اما على صعيد مجلس شورى الدولة فقد جاء في حيثيات أحد القرارات " انه في ما يتعلق بالسلطة الاستثنائية التي يتمتع بها القاضي الإداري، فانه يعود للمقرر ومن ثم للهيئة الحاكمة عند اصدارها القرار النهائي بفصل المراجعة، حق تقدير ضرورة اجراء التحقيق اللازم او عدمه و كيفية اجرائه...ومدى ضرورة اللجوء إلى تدابير التحقيق، وذلك اما عفوا او بناء لطلب الفرقاء..."⁴

في المقابل فان لهم حقوق تتمثل في دعوتهم للحضور اثناء تنفيذ اعمال الخبرة و هو امر جوهرى⁵، كما لهم الحق في ابداء ملاحظاتهم و ان يعترضوا على عدم اجراء الخبرة وفقا للأصول القانونية⁶.

¹ اسامة، المليجي، القواعد الإجرائية للإثبات وفقا لنصوص واحكام القضاء وراء الفقه، دار النهضة العربية، القاهرة 2000، ص21.

² م.د، الطعن رقم27402، سنة 55ق، تاريخ2015/3/24، مجموعة المبادئ القانونية التي اقرتها المحكمة الإدارية العليا، المجموعة1/61، المبدأ 1/69، ص729.

³ C.E., 18/11/1931, Lamolinairie, Rec, p999.

⁴ م.ش، قرار رقم 286، تاريخ 2008/1/8، جوزيف بولس طوبيا/الدولة و خليل الخوري، م.ق.إ في لبنان، 2016، ص402.

⁵ C.E., 14/11/1957, Commune d'Harol, Rec. p.613.

⁶ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص163

الفقرة الثانية: تقدير القيمة الثبوتية¹.

يملك القاضي الإداري سلطة الفصل بجواز او عدم جواز إثبات واقعة معينة من تلقاء نفسه، كما أنه لا يجوز للخصوم إجبار القاضي الإداري على إستعمال سلطته في الإثبات على إعتبار انها جوازية بالنسبة له، فالقاضي الإداري غير ملزم بطرق معينة للإثبات فهو الذي يحدد طرق الإثبات المقبولة أمامه والتي تتلائم مع الدعوى المعروضة أمامه، فتتساوى أمامه جميع الأدلة ولا ميزة للواحدة على الأخرى إلا من حيث قدرتها على اقناعه. فللقاضي الإداري حرية في تقدير الأدلة ومدى كفايتها، فهو يملك صلاحية تقدير الدليل الذي يُعرض عليه بما يحقق قناعته وما يجده مناسباً دون الحاجة إلى ذكر الاسباب التي دعت له لترجيح دليل على آخر.

فالقاضي الإداري غير مقيد بنتائج التحقيق الذي امر به²، وهذا ما تبنته المحكمة الإدارية العليا في مصر حيث جاء في احد قراراتها "حرية القاضي الإداري في تكوين اقتناعه بأدلة الإثبات المطروحة في الدعوى... لا إلزام على المحكمة أن تكون عقيدتها من خلال مستند معين دون غيره، ولا إلزام عليها أيضاً أن تتبع كل أوجه الدفاع في جميع جزئياته والرد عليها تباعاً"³.

اما مجلس شورى الدولة فقد جاء في أحد قراراته " انه في ما يتعلق بالسلطة الاستثنائية التي يتمتع بها القاضي الإداري، فانه يعود للمقرر ومن ثم للهيئة الحاكمة عند اصدارها القرار النهائي بفصل المراجعة، حق تقدير... وأهمية كل مستندات في المراجعة..."⁴.

¹ C.E., 27 mai 2002, S.A.L. Segleis: Req. n° 219888, disponible sur le site gouvernemental: www.legifrance.gouv.fr.

² C.E., 8/12/1967, ville de condre, Rec. p890.

³ م.د، الطعن رقم 291، سنة 53ق، تاريخ 2008/1/26، مجموعة المبادئ القانونية التي اقترتها المحكمة الإدارية العليا، المجموعة 1/53، المبدأ 71/ب، ص510.

⁴ م.ش، قرار رقم 286، تاريخ 2008/1/8، جوزيف بولس طوبيا/الدولة و خليل الخوري، م.ق.إ في لبنان، 2016، ص402.

الفصل الثاني: حجية الإثبات بالقرائن القضائية.

بعد ان يتم تقديم إستدعاء المراجعة إلى المحكمة الإدارية ، يتعين على هذه المحكمة السير بالإجراءات التي يفرضها القانون سواء من حيث تبليغ هذا الإستدعاء والاوراق إلى الطرف الاخر، أم من حيث التحقيق في الدعوى¹.

فمنذ تقديم الأطراف لإدعاءاتهم يصبح القاضي الإداري سيد التحقيق الأمر الذي يخوله سلطات واسعة للبحث عن الحقيقة ما اكده مجلس شورى الدولة عبر حيثيات القرار التالية "وفق القواعد التي ترعى أصول المحاكمات الإدارية يحق للقاضي ان يقدر بحرية الظروف التي تثبت قناعته، لذا يلجأ في الواقع إلى مجمل المعطيات خاصة بكل نزاع لتكوين قناعته الشخصية ومن بين هذه المعطيات تلك التي تتعلق باسباب واقعية وحسن إدارة والتي تكون قناعة راسخة لديه وتفرض بالتالي تبني حل معين دون سواه"²، بالإضافة إلى صلاحياته في نقل عبء الإثبات من خلال اعتماده على جملة من القرائن القضائية، ليستدل بها على الواقع المجهول من الواقع المعلوم، فهو لا يخلق المبادئ القانونية العامة من العدم انما في الغالب يستعين بها لاستقراء الحقيقة³.

وعليه فعندما يخلو ملف الدعوى من أدلة الإثبات الكافية او يتعذر على الطرف المكلف بالإثبات تقديم المستندات المؤيدة لطلبه تعتبر القرائن القضائية في مقدمة وسائل الإثبات أمام القاضي الإداري، فيتجه القاضي الإداري إلى تأسيس حكمه على القرائن المستقاة من الإمارات والشواهد التي تنبئ عنها اوراق الملف والتي تشكل في مجملها قرائن قضائية⁴.

وعليه تعتبر القرائن القضائية من وسائل الإثبات الغير مباشرة التي يستنبطها القاضي الإداري من وقائع الدعوى المعروضة عليه وظروفها للاستلال بها على وجود الحق المراد إثباته.

¹ ادوار، عيد، أصول المحاكمات الإدارية، مرجع سابق، ص61.

² م.ش، قرار رقم 98، تاريخ 2005/11/1، قزحيا وايلي وزخيا انطوان باسيل/ الدولة والياس وسمير ميشال حداد، م.ق.إ. في لبنان، 2011، ص181.

³ الدورية العلمية المتخصصة، مرجع سابق، ص47.

⁴ عبد العزيز، خليفة، الإثبات في دعاوي الإدارية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2010، ص155.

المبحث الأول: مفهوم القرائن القضائية.

القرينة في اللغة فعيلة بمعنى الفاعلة مأخوذة من المقارنة¹. وقرينة الرجل إمرأته لمقارنتها له، وهي أمر يشير الى المقصود. والقرين هو المقارن والمصاحب والزوج، والقرينة مؤنث قرين ، وهي من باب ضرب ونصر. وسميت القرينة بهذا الإسم لأن بها إتصلاً بما يستدل بها عليه².

تعد قرينة كل اماره ظاهرة تقارن شيئاً خفياً فتدل عليه، بمعنى انه يوجد امر ظاهر معروف يصلح الاعتماد عليه وان توجد صلة بين الأمر الظاهر والأمر الخفي³، وينظر اليها كدليل غير مباشر يقوم على الاستنتاج والقياس، وإذا كانت لا تصل إلى حد اليقين في الإثبات الا انها تنير القاضي اللى الحقيقة الأمر من خلال نظره إلى عدة امور او ظروف متشابهة او متلازمة وتنتقل الإثبات من نطاق الواقعة المقصودة إلى واقعة او وقائع أخرى⁴.

عرفت المادة 299 ا.م.م القرينة بقولها "القرائن هي نتائج تستخلص، بحكم القانون او تقدير القاضي، من واقعة معلومة للاستدلال على واقعة غير معروفة"، وجاء هذا النص اقتباساً عن المادة 1349 من القانون المدني الفرنسي⁵. اما المشرع المصري فلم يضع تعريف عام للقرينة سواء في قانون الإثبات المصري رقم 25 لسنة 1968 او في القانون المدني. وتقسم القرائن إلى نوعين⁶:

1-القرائن القانونية: تركز القرينة القانونية على إستنباط المشرع، فلا بد من ان يعين القانون الوقائع التي تتخذ اساساً للإستنباط، ويحدد النتائج المترتبة⁷، وعليه لا وجود لها من دون نص قانوني. وقد جاء في

¹ محمد بن ابي بكر بن عبد القادر، الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1995، ص183.

² احمد بن بكر، ابن منظور، لسان العرب، الجزء 11، الطبعة الثالثة، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1999، ص141.

³مصطفى، الطراونة، القرائن القضائية لإثبات عدم مشروعية القرار المطعون به (دراسة مقارنة)، دار الثقافة، الطبعة الأولى 2011، ص49.

⁴ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص270.

⁵ "les presumptions sont des consequences que la lois ou le magistrat tire d'un fait connu a un fait inconnu".

⁶ المادة 300 من قانون أصول المحاكمات المدنية، مرجع سابق.

⁷ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص277.

المادة 99 من قانون الإثبات المصري حول مفعولها بانها "تغني من قررت لمصلحة على اي طريقة أخرى من طرق الإثبات على انه يجوز نقض هذه القرينة"¹، اما في قانون ا.م.م فقد جاء في المادة 301 "القرينة القانونية هي التي ينص عليها القانون، وهي تغني من قررت لمصلحته عن اية طريقة أخرى من طرق الإثبات . على انه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي، ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك."

2- القرائن القضائية والتي تشكل موضوع بحثنا، حيث سوف نفضلها في المطالب اللاحقة.

بناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج ان القرائن ولدت من الشك، فالقاضي يلجا اليها عندما يوجد شك حول الواقعة معينة، بالإضافة الى عدة احتمالات بدون دليل مباشر تسمح بإختيار واحدة منهم، من هنا كانت العلاقة بين الشك والقرينة، وقيل في هذا الإطار ان الشك هو اب القرائن².

المطلب الأول: تعريف القرينة القضائية واركائها.

الفقرة الأولى: تعريف القرينة القضائية.

عرف الدكتور ادوار عيد القرينة القضائية بانها "تقوم في استنتاج القاضي من واقعة معروفة وثابتة، واقعة غير معروفة وغير ثابتة تكون هي موضوع الإدعاء او الدفع"³. اما الدكتور عبد الرزاق السنهوري عرفها بانها "القرائن التي تترك لتقدير القاضي، ويستخلصها من ظروف القضية وملابساتها"⁴.

جاء في المادة 302 ا.م.م "القرينة القضائية هي التي لم ينص عليها القانون، ويستتبطها القاضي من ظروف ووقائع الدعوى بما له من سلطة التقدير..."⁵. اما في المادة 100 من القانون الإثبات المصري فقد جاء انه "يترك لتقدير القاضي إستنباط كل قرينة لم يقررها القانون ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن إلا في

¹ المادة 99 من قانون رقم 25، تاريخ 1968، الإثبات المصري في المواد المدنية والتجارية، الجريدة الرسمية، العدد 22، تاريخ 1968/5/30.

² Anne-Blandine, Caire, relecture du droits des presemptions a la lumiere du droit europeen des droits l'homme, these, France, 2010, pp38 et suivantes.

³ ادوار، عيد، أصول المحاكمات الإدارية، مرجع سابق، ص378.

⁴ مصطفى، الطراونة، القرائن القضائية لإثبات عدم مشروعية القرار المطعون به، مرجع سابق، ص53.

⁵ المادة 302 أصول محاكمات مدنية، مرجع سابق.

الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود"¹. وفي القانون المدني الفرنسي نصت المادة 1382 حول القرائن القضائية على أن "القرائن التي لا ينص عليها القانون تترك لتقدير القاضي، الذي لا يجوز له أن يعترف بها إلا إذا كانت جدية ودقيقة ومتسقة، وفي الحالات التي يسمح فيها القانون بالإثبات بأي وسيلة"².

وفي تفسير المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني أشارت المادة 47 إلى أن "الإثبات بالقرائن غير المقررة في القانون يقوم على تفسير القاضي لما هو معلوم من الامارات والوقائع تفسيراً عقلياً لتكوين اعتقاده عن طريق استخلاص الواقعة المجهولة التي يراد إقامة الدليل عليها من مقدمات هذا المعلوم"³.

يتبين من هذه النصوص والتعاريف أن القرينة القضائية أمر يستنبطه القاضي من وقائع ثابتة في دعوى معينة، عن طريق الاستنتاج والاستنباط، لا عن طريق الاطلاع أو المعاينة أو أي طريق آخر من طرق الإثبات المباشرة.

تعد القرينة دليلاً غير مباشر إذ يستلزم أولاً ثبوت بعض الوقائع والتي تسمى بالدلائل باعتبار أن ثبوتها لا يسعى إليه بذاته بل لأجل الاستدلال به على سواه، من ثم يلجأ القاضي إلى الاستنتاج المنطقي ليستنبط من هذه الواقعة الثابتة والتي تدرع بها أحد الخصمين ما تحتوي عليه من دلالة على وجود أو حصول واقعة أو وقائع أخرى لم يقم عليها دليلاً آخر وهي محل نزاع من الخصم الثاني⁴.

الفقرة الثانية: أركان القرينة القضائية.

يشترط في القرينة القضائية توفر عدة أركان لكي يستطيع أن يستند إليها القاضي ويحتج بها، وهذه الأركان هي:

¹ المادة 100 من قانون، الإثبات المصري في المواد المدنية والتجارية، مرجع سابق.

² Art.1382 du code civile francais: "Les présomptions qui ne sont pas établies par la loi, sont laissées à l'appréciation du juge, qui ne doit les admettre que si elles sont graves, précises et concordantes, et dans les cas seulement où la loi admet la preuve par tout moyen."

³ عبد العزيز، خليفة، الإثبات في الدعاوي الإدارية، مرجع سابق، ص154.

⁴ ادوار، عيد، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، جزء السابع عشر، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، 1992، ص8

أولاً: العنصر المادي.

يتمثل العنصر المادي لأي نزاع قانوني بمجموعة الأحدثاق الإجتماعية التي تصادف الأشخاص في نشاطاتهم اليومية والتي تعكس الروابط والعلاقات في ما بينهم وبعبارة أخرى يمكن تحديد العنصر المادي بكافة الوقائع المادية البحتة التي ولدت هذا النزاع والتي كانت المصدر الأساسي للحقوق الذاتية التي يتمسك بها الأشخاص في نزاعهم.¹

وقد صنّف القانون هذه الأحداث الى:

- الواقعة المادية

- التصرفات القانونية

وكما سبق وأكدنا سابقاً خلال تعريفنا للواقعة المادية والتصرفات القانونية أن القانون الإداري يعاملها معاملة واحدة من حيث الإثبات.

لكن لا بد من الإشارة أن العنصر المادي في إطار القرائن القضائية لا يشمل إلا الوقائع التي يتنبّث منها القاضي لكي يستند اليها في إستنباطه²، فلا بد من ان تكون وقائع ثابتة بشكل قاطع حتى يكون الإستنباط الذي يبنى عليه سليماً، أما إذا كانت الواقعة المستنبط منها محتملة او غير ثابتة فانها لا تصلح مصدراً للإستنباط³.

ثانياً: العنصر المعنوي.

وهو يتجلى بالإستنباط المتروك إلى فطنة القاضي وحسن تخريجه ونور عقله⁴، فيجب ان يكون استخلاصاً سائغاً، بمعنى ان يكون مؤدياً عقلاً ومنطقاً إلى النتيجة التي ينتهي اليها حكمه⁵.

¹ علي، ابي حيدر، دروس في المنهجية والمصطلحات القانونية، مرجع سابق، ص150.

² خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص 271.

³ م.د. الطعن رقم 1954، سنة 37ق، تاريخ 10/4/1994، مجموعة المبادئ القانونية التي اقترتها المحكمة الإدارية العليا، المجموعة 2/38، المبدأ 96، ص952.

⁴ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص272.

⁵ عبد العزيز، خليفة، الإثبات في الدعاوي الإدارية، مرجع سابق، ص160.

إنّ هذه العملية العقلية تشبه الى حد كبير عملية القياس المنطقي القانوني، وهذا القياس هو قياس بسيط يتألف من ثلاثة أجزاء، المقدمة الأولى تسمى المقدمة الكبرى والمقدمة الثانية تسمى المقدمة الصغرى، وبالربط بين المقدمتين تنتج النتيجة¹.

فالربط بين المقدمتين ينجم عن كون فرضيات المقدمة الكبرى تحمل في طياتها المقدمة الصغرى، بمعنى أن المقدمة الصغرى تمثل إحدى حالات التي تشملها فرضيات المقدمة الكبرى،.

العنصر المعنوي يمثل الربط بين المقدمة الصغرى والنتيجة، ولا يكفي مجرد الاتصال بين المقدمتين فلا بد أن يكون الاتصال وثيقاً ومحكماً. كما يجب ان تتوفر تلك الصلة بصورة متينة بين الواقعة المعلومة والواقعة المجهولة بحيث يتولد الاستنتاج من هذه الصلة بحكم العقل والمنطق على ان لا يحتمل أي تاويل.

ولإعطاء مثال توضيحي:

فإذا أدلى الفرد بوجه الإدارة بواقعة معينة غير مثبتة، فإن هذا الإدلاء يمثل الفرضية الكبرى، أما الفرضيات التي تحملها هذه المقدمة هي فرضيتان:

الفرضية الأولى هي: جدية الإدلاء.

أما الفرضية الثانية هي: عدم جدية الإدلاء.

هنا ينتظر القاضي رد الإدارة على الفرد.

لنفترض أن الإدارة لم ترد والتزمت الصمت. فإن إلتزام الصمت من قبل الإدارة يمثل المقدمة الصغرى، بالتالي فإن إلتزام الصمت من قبل الإدارة يحملنا على الإعتقاد بحدوث الواقعة المدلى بها من الفرد.

فالقاضي استخرج قرينة قضائية من واقعة إلتزام الصمت من قبل الإدارة التي تمثل الواقعة المعلومة أو المستنبط منها، على جدية الإدلاء المقدم من الفرد التي تمثل الواقعة المجهولة أو المستنبطة.

¹ مهدي، فضل الله، علم المنطق (المنطق التقليدي)، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص 169.

المبحث الثاني: أهمية القرائن القضائية في الإثبات الإداري.

تلعب القرائن القضائية دوراً بارزاً في الإثبات سواء في الدعوى المدنية او الإدارية، حيث تكون ملاذ القاضي الذي يلجأ اليه إذا لم تسعفه الوسائل الأخرى في الوصول لحقيقة الإدعاء.

ونظراً لما يتمتع به القاضي الإداري من سلطة تقديرية واسعة في مجال الإثبات، حيث لم يقيدده المشرع بشكل عام بدليل معين لإثبات واقعة بعينها، فإن دور القرائن القضائية يكون أكثر بروزاً في الدعاوى الإدارية، بحيث تعد من أهم الوسائل لتحقيق التوازن بين طرفيها.

فتخفف القرائن القضائية من وطأة عبء الإثبات الملقاة على عاتق المدعي بإعتباره الطرف الاضعف ونقلها هذا العبء إلى جانب الإدارة وان كان ذلك بصفة مؤقتة الا انه قد يؤدي إلى انهاء الدعوى لصالح المستدعي إذا تقاعست الإدارة او فشلت في دحض القرينة بإثبات عكسها.

المطلب الأول: القيمة القضائية للقرينة القضائية.

تلعب القرائن القضائية دور هام وخصوصاً في مجال القضاء الإداري، وهذا يظهر من خلال الدور العملي الذي تؤديه القرائن القضائية في المجالات التي يتعذر او يصعب فيها الحصول على أدلة إثبات، فيقوم القاضي حينئذ باللجوء إلى الإثبات من خلال وقائع مجاورة وملازمة للواقعة محل النزاع.

وبالنظر لتنوع القرائن القضائية وعدم حصرها ولسلطة القاضي في اعتمادها في الإثبات، يظهر دورها في الإثبات سواء من خلال تعزيز أدلة الإثبات الأخرى التي يستند اليها القاضي لتكوين قناعته، حيث تساعد القاضي على ايجاد وتحقيق التوازن بين أدلة الإثبات وأدلة النفي في الدعوى¹. كما تعد من الأدلة الاصلية في الإثبات حيث من الجائز الإستناد اليها وحدها في اصدار الحكم².

¹ مصطفى، الطراونة، القرائن القضائية لإثبات عدم مشروعية القرار المطعون به، مرجع سابق، ص178.

² المرجع السابق، ص179.

الفقرة الأولى: في تعزيز أدلة الإثبات الأخرى.

لا شك في أن القرائن القضائية لها قيمة كبيرة في تعزيز أدلة الإثبات الأخرى التي يستند اليها القاضي في تكوين قناعته، بل إن هذه القرائن كثيرا ما تكون المعيار الذي يوازن به القاضي بين الأدلة مختلفة، وتقييم الدليل من حيث صدقه او كذبه او من حيث دلالاته.

قد يجد القاضي في الوقائع المثبتة في محاضر التحقيق والمعاينة او في تقرير الخبراء اساساً لإستنباط القرائن القضائية. كما قد يستخلص القرائن ايضاً من إفادات ومستندات صادرة عن الغير ومبرزة من الخصوم في الدعوى ،ومن موقف الخصم في المحاكمة كأن يمتنع عن تقديم ورقة او مستند أمرته المحكمة بتقديمه، كما يجوز للقاضي ايضاً ان سيتخلص القرائن القضائية من دلائل مستمدة من مضمون أوراق ومستندات لا تحوز لسبب من الاسباب حجيتها كالقرائن التي يستخلصها من محضر تحقيق او تقرير خبير باطلين لعيب في الشكل او عدم مراعاة مبدأ الجاهية¹.

الفقرة الثانية: القرينة دليل قائم بذاته.

للقوف على حقيقة دور القرائن القضائية باعتبارها دليل قائم بذاته سوف نبحت هذه النقطة من حيث الاراء الفقهية، النصوص القانونية ومن الوجهة الاجتهادية.

أولاً: قانونياً.

ان القاعدة الأصلية لنظرية الإثبات توجب البيئة الخطية لسائر التصرفات القانونية سواء كانت هذه التصرفات من نوع العقود او من نوع الالتزامات الصادرة عن مشيئة منفردة².

مثلاً المادة 302 الفقرة 2 ا.م.م والمادة 100 القانون الإثبات المصري فلم يجيزوا الإثبات بالقرائن القضائية الا في الاحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود³، اما المادة 1382 من القانون المدني الفرنسي التي إعتبرت انه لا يجوز للقاضي أن يعترف بها إلا إذا كانت جدية ودقيقة ومتسقة، وفي الحالات التي يسمح فيها القانون بالإثبات بأي وسيلة.

¹ ادوار، عيد، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، مرجع سابق، ص 27 وما بعدها.

² خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص 200.

³ المادة 100 من قانون، الإثبات المصري في المواد المدنية والتجارية، مرجع سابق.

وعليه فإنه في القانون المدني لا تعتبر القرائن القضائية وسيلة إثبات قائمة بذاتها الا حيث حدد القانون بنصوص صريحة سمحت للقاضي باستعمالها.

بالمقابل إن المشرع اللبناني أضاف استثناء على المبدأ المتقدم ذكره حيث اجاز في المادة نفسها¹ الإثبات بالقرائن القضائية في حالات تكون فيها البيئة الخطية واجبة في الاصل، ذلك عندما تستخلص القرينة من وقائع يمكن ان تعد تنفيذاً اختيارياً كلياً او جزئياً للالتزام المدعى به. فتكون إذا القرائن القضائية بمقتضى هذا النص جائزة في الإثبات، مهما كانت قيمة التصرف القانوني المراد إثباته². وعليه فإن القرائن القضائية أمام القضاء المدني تُعتبر وسيلة إثبات قائمة بذاتها لكن في الاحوال التي نص عليها قانون فقط، والتي تعتبر تقييد على سلطة القاضي في الإثبات

من جهة اخرى، فإن عدم تضمين نصوص القانون الإداري نص صريح حول الحالات التي يمكن إعتبار القرائن القضائية وسيلة إثبات قائمة بذاتها، فلا وجود لنص قانوني في القانون الإداري يقابل المادة 302 أ.م.م التي تحدد الحالات التي يمكن الإثبات بها بالقرائن، تسمح لنا بالقول أنه لا يوجد رادع قانوني يمنع إعتبار القرائن القضائية وسيلة إثبات قائمة بذاتها في الإثبات امام القضاء الإداري الإداري³. والدليل على ذلك تبني القانون الإداري لحرية القاضي الإداري في الإثبات، حيث أُعطي القاضي الإداري سلطة تقدير واسعة لوسائل الإثبات⁴، مما ينعكس بدوره على قدرة القاضي الإداري باستبعاد الإثبات بالكتابة لصالح وسيلة إثبات أخرى⁵.

وهنا لا بد من الإشارة الى أن معيار الإثبات بالقرائن القضائية بإعتبارها وسيلة إثبات قائمة بذاتها ليس ثابتاً، بل هو خاضع لتقدير القاضي الإداري الذي تختلف حدته تبعاً لنوع المراجعة. فتبلغ الذروة في دعاوي الإبطال، لتتدنى من أجل تعزيز الأدلة الأخرى المقدمة في إطار دعاوي القضاء الشامل. وهذا التمايز نابع عن الإختلاف بين طبيعة كل من مراجعة الإبطال ومراجعة القضاء الشامل.

¹ المادة 302 أصول محاكمات مدنية، مرجع سابق.

² محمد، عبده، أصول المحاكمات المدنية، مرجع سابق، ص320.

³ المادة 84 من نظام مجلس شوري الدولة، مرجع سابق.

⁴ في لبنان المادة 85 من نظام مجلس شوري الدولة، مرجع سابق.

En France: l'article R.626-1 du C.J.A.

⁵ F, Rabbat, L'office du juge et la preuve dans le contentieux administratif à la lumière du droit français et du droit libanais, op. cit, p59.

فالقاضي الإداري يعني جيداً أن المستدعي في مراجعة الإبطال هو غالباً غريب عن الإدارة، وذلك عائداً إلى أن الأفراد هم طرف ثالث في إطار إنشاء القرار الإداري المنفرد الطرف حتى بالنسبة للأفراد المحددين بالإسم، وكنتيجة فإن إثبات عدم الشرعية سوف يكون صعباً، وهو ما سيحفز القاضي على استخدام سلطته الاستقصائية المتمثلة بإستخراج القرائن القضائية بإعتبارها وسيلة إثبات قائمة بذاتها، لمساعدة مقدم المراجعة للتغلب على هذا الخلل بين الأطراف¹.

اما في إطار مراجعة القضاء الشامل فان المستدعي بحاجة إلى ربط النزاع مع الإدارة المختصة من أجل حث الإدارة على استصدار موقف او قرار ضمني بالرفض او صريح تطبيقاً لقاعدة القرار الإداري المسبق كشرط لقبول الدعوى أمام مجلس شورى الدولة²، ذلك أنّ هذه العملية السابقة للدعوى ممكن أن تهيئ للمدعي بدء بينة تساعده في تأمين الإثبات أمام القاضي، على أنه يمكن تدعيمها بالقرائن القضائية.

ثانياً: إجتهادياً.

إعتمد مجلس شورى الدولة على القرائن واصدر حكمه على اساسها في الكثير من الحالات، فقضى مجلس الدولة الفرنسي في 1962/10/3 في قرار له أن عدم جواب الدولة على الوقائع والإدعاءات المثارة من قبل المستدعي والتي لا تعارضها الاوراق والمستندات المبرزة في الملف يشكل قرينة على صحة تلك الوقائع والإدعاءات³. وكذلك ان سكوت المستدعي إزاء دفع ادلت به الإدارة يعتبر عن قرينة على صحة هذا الدفع إذا كانت اوراق الملف لا تتضمن دليلاً على عكسه⁴.

اما حول القيمة الثبوتية القرينة القضائية بإعتبارها دليل قائم بذاته، فقد جاء في أحد قرارات مجلس شورى الدولة اللبناني الحثيات التالية:

"... وبما ان لجنة الخبراء المكلفة من قبل هذا المجلس، والتي قامت بالمهمة الموكلة اليها، بحضور فريق المراجعة تعتبر بمثابة الموظف الرسمي عند قيامها بتنفيذ المهمة المعهودة اليها، وان تقريرها يتمتع بثبوتية

¹ F, Rabbat, L'office du juge et la preuve dans le contentieux administratif à la lumière du droit français et du droit libanais, op. cit, p103.

² وليد، جابر، محاضرات في مادة المنازعات الإدارية، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول، العام الجامعي 2017-2018، ص18.

³ ادوار، عيد، أصول المحاكمات الإدارية، مرجع سابق، ص379.

⁴ المرجع السابق، ص379.

تجاه الكافة لجهة ما دون فيه من امور قامت بها شخصيا او وقعت من ذوي العلاقة في حضور اعضاء هذه اللجنة، وضمن حدود سلطتها واختصاصها ولا يمكن دحض هذه الحجة الا بإدعاء التزوير....".

".... وبما ان عبء إثبات عكس هذا التقرير المشار اليه اعلاه، يقع على عاتق المستدعي ضدها - الدولة - والتي لم تقدم لهذا المجلس اي دليل او قرينة تدحض ما ورد في هذا التقرير،..."¹.

بناء على ما تقدم يمكن القول ان مجلس شورى الدولة إعتبر ان تقرير اللجنة بمثابة مستند رسمي صادر عن موظف رسمي ضمن حدود اختصاصه ولا يجوز دحضه كدليل الا بإدعاء التزوير، اما لجهة ما يتضمنه المستند فان الدولة لم تقدم اي دليل أو قرينة تدحض ما ورد فيه، بالتالي امكانية دحض ما يتضمنه المستند بالقرينة على إعتبار أنها تساوي مرتبة الدليل القائم بذاته، التي ليست هي الحال في القانون المدني، وبالتالي نحن أمام تطور للدور التي تقوم به القرينة القضائية خاصة في القانون الإداري الذي يتبنى المفهوم الواسع لسلطة القاضي في الإثبات.

ثالثاً: فقهيّاً.

أنزلت القرينة القضائية منزلة البينة الشخصية من حيث دلالتها نظراً لامكانية تعرض القاضي للخطأ في الإستنباط، كما للحذر من صحة الوقائع المتخذة اساساً لتعليه واستنتاجه.

غير ان بعض رجال القانون يرفعون منزلتها ويقولون بوجود التعويل عليها اكثر من البينة الشخصية، لأنها مبنية على وقائع ثابتة². أما الدكتور خليل جريج يرد بأن " هذه الحجة التي تصح في بعض الحالات النادرة لقربها من الحقيقة لا تكفي لاتخاذها اساساً لاقرار قاعدة عامة، اذ يحتمل أن يتسرب الضعف إلى هذا الدليل من ناحية التثبت من الواقعة، ومن ناحية الإستنباط المتروك إلى حسن تصرف القاضي خصوصاً عندما تكون الوقائع المستنبط منها ثابتة باقوال الشهود، بحيث يكون الاساس معرضاً للوهن او الضعف"³.

¹ م.ش، قرار رقم 15، تاريخ 2005/10/6، الشركة اللبنانية الدولية للمقالع والكسارات ش.م.ل/الدولة، م.ق.إ في لبنان، 2011، ص23 وما بعدها.

² خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص272.

³ المرجع السابق، ص272.

أما البعض الآخر يرى أنه لا يمكن أن تشكل دليلاً كاملاً ذلك لأنه من الظلم أن يعهد بمصير إنسان إلى منطق القاضي المحض، وما يقوم به من عمليات الاستنتاج والاستقصاء، مهما كانت هذه العمليات صحيحة ومنضبطة¹.

ويرى فريق آخر أن مساواة القرائن القضائية بالشهادة تتفق مع الأساس التي تستند إليه قاعدة الإثبات بالكتابة، على اعتبار أن الغرض الحقيقي من هذه القاعدة ليس الحذر إزاء القرائن والشهادة بقدر ما هو الوصول إلى تحقيق وقاية عامة، عن طريق إستبعاد هذه الوسائل في الإثبات وإعتماد الأدلة المهيأة التي تكفل التقليل من المنازعات.

فهذه النظرية الأخيرة تحمل بمضمونها أن عدم الركون نسبياً إلى الأدلة المستمدة من القرائن والشهادة ناتج عن ضعف قوتها في الإثبات أمام القوة العائدة للكتابة².

على الرغم من شروط القرينة القضائية الواضحة لجهة الواقعتان الثابتة والمستخرجة وضرورة توفر صلة منطقية بينهما إلا أنه يمكن اعتبار التفسير الأخير هو الأقرب للمنطق إذ يبرر صعوبة اعتبار القرائن القضائية وسيلة إثبات في الدعوى المدنية بناءً على دور القاضي في إستخراجها، وإمكانية انحرافه في إستخراجها عن الحقيقة الفعلية.

إلا أنه في ظل السلطة التقديرية للقاضي الإداري في الإثبات ودوره في إعادة التوازن التي سبق عرضها في الفصل الأول، حيث أهمها إمتلاك الإدارة لامتيازات السلطة العامة خاصة للمستندات التي دائماً ما تتهرب من تقديمها، لا مجال للأخذ بالأسباب السابق عرضها لإعتبار القرينة القضائية ليست دليل قائم بذاته في الإثبات أمام القاضي الإداري.

¹ مصطفى، الطراونة، القرائن القضائية لإثبات عدم مشروعية القرار المطعون به، مرجع سابق، ص 182 وما بعدها.

² ادوار، عيد، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، مرجع سابق، ص 11.

المطلب الثاني: دور القرائن القضائية في إعادة التوازن بين الأطراف.

في ضوء ما يتمتع به القاضي الإداري من سلطة تقديرية واسعة في مجال الإثبات، المنبثقة عن اعتناق القضاء الإداري لمذهب الإثبات الحر، الأمر الذي مكنه من لعب دور هام وإيجابي في الإثبات الإداري. إن القرائن القضائية بإعتبارها نتاجاً عن هذا الدور المذكور اعلاه تعتبر كثيرة ومتنوعة ولا تخضع لحصر تبعاً لخصوصية وصعوبة كل منازعة، وما تتطلبه من تدخل من جانب القاضي الإداري بهدف إعادة التوازن بين أطراف النزاع والوصول إلى الحقيقة.

ويبلغ دور القرائن القضائية في هذا إطار اوجه كلما انتقلنا إلى الميادين التي تظهر صعوبة بالغة أمام المستدعي نظراً للفجوى بين إمتيازات التي تتمتع بها الإدارة من جهة، وصعوبة الإثبات الملقى على عاتقه. ويتجلى هذا الدور بشكل واضح على سبيل المثال فقط في إثبات:

1- عيب الأنحراف بالسلطة.

2- الخطأ في المسؤولية الإدارية في بعض الحالات الخاصة.

3- في منازعات الضريبية.

الفقرة الأولى: في إثبات عيب الأنحراف بالسلطة.

يعتبر عيب الأنحراف في استخدام السلطة من اقدم العيوب القرارات الإدارية ظهوراً في القضاء الإداري، وقد حدد القضاء الإداري وبخاصة مجلس الدولة الفرنسي ماهيته، وتبعه مجلس شورى الدولة في ذلك، ودرج المشرع المصري على تسمية هذا العيب باساءة استعمال السلطة، ودرجه في نصوص قانون مجلس الدولة رقم 47 لسنة 1972.

ان انحراف في استعمال السلطة قد يتخذ منحيين: الأول يتمثل في تحويل السلطة بحد ذاته، والثاني يتجسد في تحويل الأصول.¹

¹ فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، 2004، ص148.

أولاً: تحوير السلطة.

يعتبر الدكتور فوزت فرحات ان العمل الإداري يكون مشوباً بعيب اساءة السلطة "عندما يكون القائم به قد اتخذته لغاية غير تلك المذكورة في النص، او بعبارة أخرى عندما تقدم السلطة الإدارية على القيام بعمل إداري يدخل ضمن دائرة اختصاصها، ولكن لغير الغاية التي حددت له قانوناً"¹، و اضاف "ان مفهوم هذا العيب هو مفهوم نظري لا يقوم على مخالفة نصوص او قواعد كأسباب الإبطال الأخرى، وهذا ما يترك المجال الواسع للقاضي الإداري للتقدير واعتماد الحلول المناسبة ليس في العناصر الظاهرة في القرار، وانما في النوايا ومقاصد مصدره"².

ويجري التمييز بين حالتين من حالات الانحراف بالسلطة³:

1- عند اتخاذها العمل، لم تكن السلطة تسعى لاية غاية تتعلق بالمصلحة العامة.

2- سعي السلطة الإدارية لدى اتخاذها العمل الإداري إلى تحقيق غاية تتعلق بالمصلحة العامة مختلفة تماماً عن الغاية التي كان يوجب عليها تحقيقها.

ثانياً: تحوير الأصول.

يعتبر الاجتهاد الإداري ان هذه الحالة هي شكل خاص من انحراف السلطة، وتتمثل باستخدام اجراء اداري لغاية غير تلك التي اتخذ الاجراء الأجلها⁴.

ثالثاً: إثبات الانحراف بالسلطة.

ان مسألة إثبات عيب انحراف السلطة مهمة صعبة المنال، فتتداخل فيها العوامل النفسية والذاتية للقائم بالعمل، وهذا ما يدفع بالقاضي الإداري في الكثير من الأحيان إلى صرف النظر عن القضية لغياب الإثبات، وهذا يعود إلى مهمة القاضي الصعبة الذي عليه التدخل في نوايا ومقاصد مصدر القرار، والعمل على فحصها واجراء تقديره في شأنها.

¹ فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، مرجع سابق ، ص، ص 149.

² المرجع السابق، ص 149.

³ عصام، اسماعيل، محاضرات في مادة القضاء الإداري، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول، العام الجامعي 2016-2017، ص 150.

⁴ للتوسع اكثر حول الموضوع راجع: فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، مرجع سابق ، ص 153 وما بعدها.

وتزداد مهمته صعوبة وحرجا عندما بنصب هذا التقدير على اتجاهات شخصية وعوامل ذاتية تدعو إلى الارتباب في الاستقامة ووجدان مصدر القرار، وهذا ما يجعل الإثبات في مثل هذه الاحوال من الامور شبه المستحيلة¹.

في هذا الإطار مر الاجتهاد الإداري بمرحلتين²، في المرحلة الأولى إتّسمت بوجود إثبات عيب الانحراف السلطة من خلال مضمون القرار المطعون فيه ذاته. اما المرحلة الثانية فأصبح يمكن استخلاص هذا العيب من خلال مجموعة من القرائن³، وفي ذلك تسهيلا لمهمة المستدعي.

ولا بد من الاشارة ان القرائن القضائية في هذا الإطار غنية ومتنوعة ويتمتع القاضي في سلطة وحرية في إستخراجها لا باس بها، سوف نتصدى لها بمختلف صورها في القسم الثاني.

الفقرة الثانية: في إثبات الخطأ في المسؤولية الإدارية.

ان المسؤولية عن الخطأ ماهي من حيث المبدأ سوى مسؤولية عن الخطأ الثابت، وهذا يعني ان الإثبات يقع على عاتق المتضرر عملاً بالقواعد العامة للإجراءات الإدارية القضائية التي تلقي بعبء الإثبات على المدعي.

انما استثناءً لهذا المبدأ يقوم الاجتهاد بتوضيح قرائن الخطأ، وفي هذه الحالة تتقلب قاعدة إثبات الخطأ، وهكذا لا يفرض على المدعي إثبات الخطأ.

إن الهدف من وراء هذا الإستثناء تسهيل عملية التعويض على المتضرر في الحالات التي يصعب فيها إثبات خطأ الإدارة مع امكانية اعطاء هذه الأخيرة فرصة لتبرئة نفسها⁴.

في هذه الحالة يفترض اننا أمام خطأ غير ثابت من جانب الإدارة مع ضرر ثابت من جانب المتضرر، بالاضافة إلى امكانية إحداث هذا الخطأ الغير ثابت للضرر المشكو منه. فأثبات الخطأ هنا يُفترض بإعمال

¹ فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، مرجع سابق ، ص156.

² F, Rabbat, L'office du juge et la preuve dans le contentieux administratif à la lumière du droit français et du droit libanais, op. cit, p73.

³ C.E., 3 août 1927, Stade Olympique Chabanais, Rec., p. 917, Concl ROUCHON – MAZERAT.

⁴ فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، مرجع سابق ، ص312 ومابعدها.

الية ذهنية من قبل القاضي مناطها الإلتخاذ من الوقائع المعلومة المتعلقة بحدوث الضرر أساساً لإثبات الخطأ¹، وإفترض ثبوته بوجه الإدارة مع امكانية دفعه من قبل الإدارة.

وقد اعتمد الاجتهاد هذا النظام بشكل رئيسي في فرضيتين:

1- تتعلق الفرضية الأولى بالمنتهجين من المنشآت العامة الذين يستفيدون من وجود خطأ مفترض يطالهم ناجم عن استعمالهم لهذه المباني².

2- اما الفرضية الثانية فتتعلق بالمنتهجين من المستشفيات العامة الذين يستفيدون بدورهم من وجود الخطأ المفترض عندما يتسبب لهم العلاج الطبي العادي الذي خضعوا له نتائج ضارة وغير طبيعية، بحيث يكشف طابعه غير المتوقع الخطأ الذي يعترى تنظيم او سير العمل في المرفق العام الاستشفائي³.

كما لا بد من الاشارة إلى ان قرينة الخطأ لا يمكن اعمالها في مجال المسؤولية بدون خطأ⁴.

الفقرة الثالثة: في المنازعات الضريبية.

ان مجلس شورى الدولة كمرجعا استئنافيا يطعن أمامه بالحكم الصادر بالدرجة الأولى عن الهيئات الإدارية ذات صفة قضائي، كلجان الاعتراضات على الضرائب والرسوم، أيا كان نوع الضريبة أو الرسم.

فمجلس شورى الدولة الناظر في القضايا الضريبية ليس صالحا للنظر بداية بأي نوع من الدعاوى التي تقدم مباشرة أمامه لأن صلاحيته كقاضي ضرائبي تنحصر في الأمور التي تعود بداية للجنة الاعتراضات. ولكن إذا كانت صفة مجلس شورى الدولة الأساسية لدى النظر في منازعات الضرائب هي كمحكمة استئناف ينظر في الدرجة الثانية في الطعن ضد القرارات الصادرة عن لجان الاعتراضات على الضرائب والرسوم، إلا أنها ليست الصفة الوحيدة، إذ أن المجلس كقاضي إبطال لتجاوز حد السلطة يبقى صالحا للنظر مباشرة

¹ محمد، حسونة، قرينة الخطأ في مجال المسؤولية الإدارية دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة 2011، ص192.

² فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، مرجع سابق، ص313.

³ Hugo-Bernard, pouillaude, le lien de causalite dans le droit administrative, universite Pantheon-Assas, these, 2001, pp 14 et suivantes.

⁴ للتوسع راجع: محمد، حسونة، قرينة الخطأ في مجال المسؤولية الإدارية دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، مرجع سابق، ص244 وما بعدها.

بالطعون المقدمة ضد القرار الإداري التي يمكن فصلها عن التكاليف بالضرائب والرسوم والتي تدخل ضمن نظرية الأعمال المنفصلة¹.

في هذا الإطار، وعملاً بالآثر الناشر للاستئناف الذي يخول المجلس ان ينظر في النزاع من جميع وجوهه كمحكمة الدرجة الأولى، فيدقق بالمسائل الواقعية والقانونية، وله أن يتوسع بالتحقيق إذا رأى انه ليس كافٍ. تلعب القرائن القضائية دور هام ومميز بين الإدارة والمكلف، فالقواعد المنصوص عليها في متن القانون الضريبي تضع قواعد عامة، وإن تطرقت إلى حالات خاصة، إلا أنها لا يمكن ان تغطي كافة الحالات الخاصة الموجودة على الارض الواقع، وبالتالي تلعب القرائن القضائية التي يستخلصها القاضي في هذا الإطار المذكور اعلاه دور هام سواء إلى جانب الإدارة عندما يحأول المكلف التهرب من الدفع والتفلت من أحكام القانون، او ومن جهة المكلف من خلال تدخل القاضي الإداري في إستخراج القرائن من الوقائع التي قدّمها إذا كان بإمكانها أن تحمل العقل على الإعتقاد بصحة قيام المكلف بالموجبات التي فرضها القانون على عاتقه، ونقل عبء الإثبات على عاتق الإدارة.

وفي هذا الإطار يقول الدكتور فوزت فرحات انه "عند تحديد المهنة او النشاط يجب علينا ان نستدل على ذلك بقرائن واقعية وليس بمجرد قرائن قانونية، لأن الأولى اكثر تطوراً ودقة من القرائن القانونية"².

¹ ميري، داود، التنازع الضريبي، دراسة صادرة عن المعهد الوطني للإدارة، سنة 2015، ص52، متوفر على:

<http://std.ena.gov.lb/Files/Samples/ContentieuxFiscal.pdf>

² فوزت، فرحات، التشريع الضريبي العام دراسة مقارنة، الطبعة الرابعة، (حقوق النشر والتاليف محفوظة للمؤلف)، 2013، ص115.

القسم الثاني: الإطار القانوني لدور القاضي الإداري في إستخراج القرائن القضائية.

بعد ان يتم تقديم إستدعاء المراجعة إلى مجلس شورى الدولة، يتعين على هذا المجلس السير بالإجراءات التي يفرضها القانون سواء من حيث تبليغ هذا الإستدعاء والاوراق إلى الطرف الاخر ام من حيث التحقيق في الدعوى¹.

فمنذ تقديم الأطراف لإدعاءاتهم يصبح القاضي الإداري سيد التحقيق الأمر الذي يخوله سلطات واسعة للبحث عن الحقيقة فله ان يتخذ من تلقاء نفسه اياً من أعمال البحث والتحقيق التي يرى ضرورتها من أجل الفصل في النزاع، ما يمكن إعتبره نتيجة طبيعية للطابع الاستقصائي لأصول المحاكمات الإدارية، حيث جاء في حيثيات احدى قرارات مجلس شورى الدولة "...بالنظر إلى كون أصول المحاكمات الإدارية تتسم بالطابع الإستقصائي فإنه يعود للقاضي في معرض درسه للملف ان يكلف الفرقاء تقديم بعض المستندات او الوثائق المتممة للملف او دفع مبلغ من المال كاتعاب خبير يكون قد عينه للتحقق من بعض الامور الواقعية او الفنية وذلك كي يتمكن المجلس توسعا في التحقيق من الوقوف على جميع عناصر النزاع وجلاء القضية توصلأ لتكوين قناعته واعطاء القرار النهائي"².

كما جاء في قرار اخر انه "...وفق القواعد التي ترعى أصول المحاكمات الإدارية يحق للقاضي ان يقدر بحرية الظروف التي تثبت قناعته، لذا يلجأ في الواقع إلى مجمل المعطيات خاصة بكل نزاع لتكوين قناعته الشخصية ومن بين هذه المعطيات تلك التي تتعلق باسباب واقعية وحسن إدارة والتي تكون قناعة راسخة لديه وتفرض بالتالي تبني حل معين دون سواه"³.

وصولاً إلى دوره في نقل موازين عبء الإثبات من خلال اعتماده على جملة من القرائن القضائية، ليستدل بها على الواقع المجهول من الواقع المعلوم، فهو لا يخلق المبادئ القانونية العامة من العدم انما في الغالب

¹ ادوار، عيد، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، مرجع سابق، ص 61.

² م.ش، قرار رقم 98، تاريخ 2005/11/1، قزحيا وإيلي وزخيا انطوان باسيل/ الدولة والياس وسمير ميشال حداد، م.ق.إ. في لبنان، 2011، ص 181.

³ م.ش، قرار رقم 146، تاريخ 2005/12/8، فؤاد نجيم ورفيقه/ بلدية بيروت، م.ق.إ. في لبنان، 2011، ص 291.

يستعين بها لاستقراء الحقيقة¹، ولتعاضم دور القاضي الإداري في مجال تسيير الدعوى وإثباتها ذهب البعض إلى القول بأن القاضي الإداري

ي هذا الإطار قيل ان القاضي الإداري ينوب عن المشرع في مباشرة وظيفته اكثر من مجرد الاقتصار على تطبيق القانون².

وباعتبار ان عملية إستخراج القرائن القضائية تتم من قبل القاضي الإداري في إطار هذه السلطة التقديرية، وتشكل وسيلة من وسائل التي يلجأ اليها القاضي، فإنها تخضع لنفس الإطار القانوني التي تخضع لها سائر الوسائل التحقيقية الممارسة في إطار سلطته التقديرية.

وحيث ان عملية إستخراج القرائن القضائية تنطلق من واقعة ثابتة ثم الارتقاء بها عبر عملية ذهنية منطقية من أجل استنتاج واقعة أخرى ليست ثابتة، فإن فالقاضي الإداري يمارسها بحرية سواء لجهة الواقعة المستتبط منها ام لجهة القوة الثبوتية للواقعة المستتبطه.

وحيث ان السلطة الاستقصائية التي يتمتع بها القاضي الإداري في الإثبات ليست سلطة اعتباطية، بل لها اهدافها ومبرراتها توجب على القاضي إحترامها، وكأي سلطة فإن دور القاضي في إستخراج القرائن القضائية يمكن ان ينحرف عن الغاية المتوخاة منها خصوصاً انها مرتبطة بالقناعة الشخصية للقاضي الناظر بالنزاع، التي بدورها يمكن ان تختلف حدتها من قاضٍ إلى آخر، وعليه فهناك عدة ضوابط تحكم حرية القاضي خلال إستخراجها.

بناء على ما تقدم سوف نقسم هذا القسم إلى فصلين، على ان نخصص الفصل الأول لالسلطة التقديرية للقاضي إزاء القرائن القضائية والفصل الثاني لالضوابط التي تحكم إختيار القرائن القضائية.

¹ الدورية العلمية المتخصصة، مرجع سابق، ص 47.

² Y., GAUDEMONT, Les méthodes du juge administratif, Paris, L.G.D.J., 1972, p129.

الفصل الأول: السلطة التقديرية للقاضي إزاء القرائن القضائية.

للقاضي الإداري دوراً هاماً في الإثبات الإداري من حيث انه صاحب السلطة في تحديد وسائل الإثبات التي يراها مناسبة، كما انه صاحب السلطة في تحديد قيمة الوسائل المتبعة في الإثبات.

فالقاضي الإداري في إطار حريته وسلطته التقديرية يبحث عن الحقيقة، فبعد ان يكون فهمه وتصوره لموضوع النزاع المعروف عليه يبدأ إستخدامه للوسائل الفنية القانونية.

إن القرائن القضائية تعتبر من الوسائل التي يبتدع فيها القاضي عندما لا يتوفر أدلة كافية في الدعوى او عندما يتقاعس أحد الأطراف عن تقديم الدليل، وعليه فإن اللجوء اليها خاضع لسلطة القاضي الإداري تبعا لخصوصية كل دعوى.

إن القاضي الإداري له سلطة واسعة يستعين بها في مجال استنباط القرائن القضائية، بإعتبار أن عملية إستخراج القرائن القضائية تنطوي على مرحلتين:

المرحلة الأولى التي تتمثل باختيار الواقعة المعلومة والثابتة التي سوف تشكل الارضية للاستنتاج.

اما المرحلة الثانية المتمثلة في عملية الاستنتاج الواقعة الغير معلومة ونقل عبء الإثبات.

وعليه لا بد من أجل إستخراج القرائن القضائية من ان يتمتع القاضي بقدر من الحرية والتقدير التي تتخذ من السلطة التقديرية للقاضي الإداري في الإثبات اساساً لها، سواء في المرحلة الأولى او المرحلة الثانية بإعتبار انهما تشكلان عملية واحدة.

فالقاضي حر في اختيار الواقعة الثابتة من بين الوقائع المتعددة التي يراها امامه لاستنباط واقعة أخرى منها، بما له من سلطان واسع في تقدير ما تحمله هذه الواقعة من الدلالة.

فالقرينة القضائية من اسلم الادلة من حيث الواقعة الثابتة التي يستنبط منها، واخطرها من حيث صحة الاستنباط، فيجب ان لا يقوم هذا العمل من فراغ بل يجب ان يكون الإستنباط من وقائع ثابتة يكون للقاضي حرية استقصائها.

المبحث الأول: في اختيار الواقعة المستتبط منها.

من خلال التعاريف وشروط القرائن القضائية السابق شرحها في القسم الأول تعتبر عملية اختيار الواقعة الثابتة او الممستتبط منها الخطوة الأولى من أجل تكوين قرينة قضائية، وبالتالي أولى مهمات القاضي الإداري في إستخراج القرائن القضائية تكمن في اختيار الواقعة التي سوف تشكل العنصر المادي التي تتألف منه القرينة القضائية.

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات ذلك أن إختيار الواقعة المستتبط منها يشكل طريق أساسي للوصول للواقعة المستتجة، تبعاً لثباتها ومدى صلتها بها، حيث يجب أن تحملنا على الاستنتاج العقلي دون أي استعمال للخيال على ضرورة تصور الواقعة المستتجة عن طريقها.

وبما ان القانون لم يحدد للقاضي الإداري الأدلة المقبولة أو قيمتها القانونية، فإن القاضي الإداري يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في تقدير ما يقدم اليه من أدلة وعناصر، دون ان يكون لأي منها حجية او قوة محددة، فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي يتطلب فيها القانون بمقتضى النصوص دليل معين على قيام واقعة محددة.

وعليه فان حرية القاضي باختيار الواقعة المستتبط منها تتطرق من ادعاءات الخصوم التي تختصر وقائع الدعوى، بالإضافة الى أنها تشكل اساساً للإدعاء حيث يمارس رقابته عليها للتأكد من وجودها المادي وثبوتها خصوصاً من جهة الإدارة.

كما يمكنه الإستنباط من التحقيقات التكميلية التي يقوم بها او يامر بها القاضي، حيث تسمح بايجاد وقائع تصلح للغستباط لم تكن واردة او ثابتة في الملف.

ثم ينتقل القاضي الى تقدير مدى ارتباط الواقعة الثابتة بالواقعة محل الإثبات. وتأكيداً على ذلك فقد جاء في حيثيات إحدى قرارات مجلس شورى الدولة "... يعود لهذا المجلس سلطة تقدير الوقائع الثابتة في الملف وممارسة صلاحية استقصائية واستخلاص القرائن المهمة والثابتة"¹.

¹ م.ش، قرار رقم 118، تاريخ 2008/11/11، عزت الحداد/ الدولة، م.ق.إ في لبنان، 2018، ص72.

لذلك فإنه عندما يخلو ملف الدعوى من أدلة الإثبات الكافية، او عندما يتعذر على الطرف المكلف بالإثبات تقديم ما يؤيد طلباته من مستندات، يتجه القاضي الإداري إلى تاسيس حكمه بالاستندات إلى الشواهد والدلائل التي تظهر من اوراق الملف ومن خلال سلطته ارقابية والتحقيقية، وبذلك يستخلص القاضي الإداري القرائن القضائية التي تؤدي إلى نقل عبء الإثبات إلى الطرف الاخر.

المطلب الأول: إدلاءات الخصوم في الدعوى الإدارية.

إن ما يميز إجراءات الدعوى الإدارية عن الدعوى المدنية هو الصفة الكتابية للإجراءات، وترتكز المنازعات الإدارية على مبدى الوجاهية وتبادل اللوائح بين الفرقاء بحيث لا يعتد باي مستند او لائحة ما لم يتم عرضها على أطراف الدعوى واطاحة الفرصة لتقديم اجابتهم عنها¹.

هكذا يمكن ان يحصل تحت رقابة القاضي الإداري نوع من الحوار يسمح له بتكوين صورة حقيقية عن وقائع النزاع الذي يلجأ اليها من أجل إعمال سلطته التقديرية بإستخراج القرائن القضائية حين تدعو الحاجة. وحيث انه من الشروط الأساسية المتعلقة بالمراجعة الإدارية أن يتضمن الإستدعاء بيان الوقائع والنقاط القانونية المبني عليها الإستدعاء، وعليه إذا تخلف المستدعي عن بيان المرتكز الواقعي والقانوني لمطالبته وعن بذل العناية الضرورية من لحظ للأسباب الواقعية والقانونية للمراجعة واللازمة لتحديد إطار النزاع، يكون قد خالف بشكل صريح أحكام المادة 72 الفقرة 2، مما يقتضي معه رد المراجعة شكلا لإغفالها ذكر الاسباب الواقعية والقانونية الواضحة².

الفقرة الأولى: تقديم المستدعي ادلاءات محددة.

إن الفرد وبحكم كونه المستدعي غالبا يتحمل منذ بداية الدعوى عبء الحد الادنى في المبادرة الى منازعة القرار الإداري ، فترتب هذه المهمة على عاتقه موجبان³:

¹ عصام، اسماعيل، المنازعات الدستورية والإدارية وفق الاجتهاد اللبناني، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان 2018، ص299.

² المرجع السابق، ص285.

³ جوزف، رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص122.

أولاً: أن يستند في طلبه إلى أحد الاسباب البطلان، وهذا السبب يجب ان يكون متعلقا بالوقائع او العناصر القانونية المنازع فيها من قبله.

ثانياً: حقيقة او صحة او وصف العناصر الواقعية والقانونية التي يتعلق بها سبب البطلان المدلى به، على ان تتصف بالجدية من قبله من خلال تقديم ادلاءات محددة وعلى درجة كبيرة من الدقة والوضوح.

والأمر نفسه في مجال اعمال قرينة الخطأ حيث يجب على المدعي تقديم ادلاءات جدية واكيدة متعلقة بالضرر المشكو منه وعلى العلاقة السببية بين الضرر والإدارة تسمح بتوليد الشك في نفس القاضي الإداري.

وعندما يؤدي المستدعي الموجب الملقى على عاتقه، يترقب القاضي ما هو موقف الإدارة ردا على ادلاءات المستدعي.

الفقرة الثانية: رد الإدارة على ادلاءات المستدعي.

في إطار استعراض رد الإدارة، نكون أمام حالتين:

الحالة الأولى تقوم الإدارة بالرد والمنازعة في ادلاءات المستدعي، كما يمكن للقاضي الطلب من الإدارة تقديم بعض التوضيحات والمستندات الداعمة لادلاءاتها، بعدها يستطيع القاضي إستخراج القرائن القضائية بناء على ادلاءات كل من الخصوم الجدية والواضحة والمستندات المثبتة لها.

اما الحالة الثانية الإدارة لا تقوم بالرد والمنازعة في الادلاءات المقدمة من المستدعي او الرد بطريقة مبهمة او غير واضحة حيث يمكن للقاضي إعتبار عدم رد الإدارة قرينة على صحة ادلاءات المستدعي وبالتالي الفصل بالنزاع على هذا الاساس.

وقد جاء في حيثيات إحدى قرارات مجلس شورى الدولة "...إعتبر اجتهاد هذا المجلس ان عدم جواب المستدعي بوجهه على إستدعاء المراجعة ضمن المهلة القانونية (ولا حتى خارجها) رغم ثبوت ابلاغها اياه يشكل قرينة على صحة اقوال وطلبات المستدعي، غير انه اشترط للاجابة إلى هذه الطلبات ان تكون قانونية في الشكل وجائزة القبول ومبنية على اساس قانوني صحيح وسليم".¹

¹ م.ش، قرار رقم 329، تاريخ 2008/1/29، دير يوحنا قتالة للطائفة المارونية/ الدولة ومصحة مياه عين الدلبة، م.ق.إ. في لبنان، 2016، ص457.

وعليه لاعمال هذه القرينة لا بد من ان تكون المراجعة مستوفية الشروط الشكلية، كما لا بد من ان تتضمن مراجعة المستدعي وقائع جدية وواضحة تحمل القاضي الإداري على استنتاج جدية المراجعة.

المطلب الثاني: حدود الرقابة القضائية على وقائع وعناصر القرار الإداري.

إذا كان من المبادئ العامة في الإثبات أن القاضي الإداري يكلف الطرفين بإيداع مستندات الدعوى وخاصة الإدارة، إلا أن سلطة القاضي الإداري تتضمن أيضاً تكليف الإدارة بتقديم الاسباب الواقعية والقانونية التي استندت اليها في قراراتها المطعون فيه، ويعتبر الزام الإدارة بالافصاح عن اسباب قراراتها قيماً حقيقياً على سلطة الإدارة الاستثنائية.

تهدف الرقابة القضائية على السلطة التقديرية للإدارة إلى التركيز على مدى سلامة ومشروعية الأعمال الإدارية التقديرية من الزاوية القانونية. اما من الناحية العملية فان ممارسة القاضي الإداري لرقابته انما هو للفصل في النزاع القائم حيث لا يتعدى دوره حدود الحكم، ويستعمل في ذلك إجراءات قضائية للوصول إلى الأنصاف من خلال مشاركته في إنشاء وابتكار القرائن القضائية أثناء فصله في النزاعات، فالقاضي يستوحي الحلول من التشريع والاجتهاد القضائي والفقهاء، كما يستوحي الحلول وفقاً لإعتبارات سياسية واجتماعية اقتصادية، ويتقيد بمذكرات الأطراف وطلباتهم، ويسهر على أن يكون فصله في النزاع مطابقاً للقانون.

الفقرة الأولى: الرقابة على الوقائع.

ان رقابة القاضي الإداري في إطار ممارستها على قرارات الإدارة تمر بعدة مستويات تبعاً لسلطة الإدارة في ممارسة نشاطها.

يميز الدكتور فوزت فرحات بين ثلاثة مستويات من الرقابة¹:

¹ فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، مرجع سابق، ص 177 وما بعدها.

أولاً: الرقابة الدنيا.

يمارس القاضي الإداري هذه الرقابة عندما يجد نفسه بمواجهة سلطة الإدارة الاستثنائية التي يريد مراعاتها، أو التي تفرض عليه بعض النصوص موجب إحترامها. فيكتفي القاضي الإداري هنا بالتأكد من مادية هذه الوقائع التي استندت إليها السلطة في قرارها، أي التثبت من وجود هذه الوقائع فعلاً، دون أن تمتد إلى غير ذلك من الأسباب التي يتركها لاستتباب الإدارة.¹

إلى غاية سنة 1914 لم يبحث مجلس الدولة الفرنسي المسائل المتعلقة بالوقائع، ولم يكن حتى ذلك الحين أقره إلا في حالات استثنائية، فالقضاء الفرنسي كان يعتبر ولعهد طويل أنه حتى بإعتبار الغلط في الواقع ثابتاً فإن ذلك لا يعد تجاوزاً للسلطة، إستناداً إلى أن الشرعية لا تشمل إلا مسائل القانون وليس لوجود الأفعال من عدمه أي دور فيها، وبالتالي فإن الإدارة وحدها المختصة ببحث مادية الوقائع وليس للقاضي أن يحل محلها في ذلك.

لاحقاً أدرك مجلس الدولة الفرنسي أنه لا يمكن لقرار ما أن كون قانونياً إلا إذا استند إلى واقعة ما، وغياب هذه الواقعة يجعله غير مطابق للقانون.² ففي حكم له في 4 ابريل سنة 1914 جاء ما يلي " حيث أنه طبقاً للمادة 3 من المرسوم 26 مارس 1852 على كل من يبني منزلاً أن يطلب قبل الشروع في العمل بيان حد الطريق العام وتسويته أمام أرضه ويلتزم بمطابقة العمل لذلك". وتتص المادة 4 من ذات المرسوم معدلة بالمادة 118 من قانون 13 يوليو 1911: وعليه كذلك أن يقدم للإدارة خطة تصميم المبنى الذي يزعم إنشائه والقطاعات الجانبية له وأن يخضع للتعليمات التي تصدر إليه لصالح الأمن العام والسلامة العامة وكذلك المحافظة على المعالم التذكارية للموقع وله أن يطعن في ذلك أمام مجلس الدولة بالطريق القضائي".

فمادة 118 السابق ذكرها تخول المدير الحق في رفض إعطاء رخصة بالبناء في حال كان المشروع المقدم فيه مساس بأحد المعالم التذكارية. وبالإستناد لهذا النص رفض طلب رخصة بناء في ميدان بوفو المقدم من السيد (جوميل)، إلا أنه تقدم بطعم أمام مجلس الدولة، فقرر الأخير مايلي " أن له أن يتحقق مما إذا

¹فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، مرجع سابق، ص177.

² محمد، الجمعة، رسالة ماجستير بعنوان "الإثبات الإداري في ظل احكام القضاء الاداري"، كلية الحقوق في الجامعة الاسلامية في لبنان، 2019-2020، ص81.

كان موقع المبنى يدخل في أحد المعالم التذكارية القائمة... ومن حيث أن ميدان يوفو لا يمكن إعتبره في مجموعة أحد المعالم التذكارية¹، وبالتالي ألغى قرار المدير.

ثانياً: الرقابة العادية.

يمارس القاضي الإداري هذه الرقابة عندما تكون قرارات الإدارة التي يتوجب النظر فيها قد اتخذت في إطار اختصاص مقيد بموجب نص او من قبل القاضي نفسه.

فتتناول الرقابة ايضاً الخطأ في تكييف القانوني للوقائع، فهذا يتضمن أن الوقائع التي استندت اليها الإدارة لإصدارها يجب أن لا تكون صحيحة وحسب، انما يجب ان تكون كافية لتبرير النتيجة القانونية التي استنتجتها الإدارة منها.² في لبنان اكد مجلس شورى الدولة في اجتهاداته على رقابته على سبب القرار من ناحيتين، صحة الوقائع المكونة للسبب من ناحية حدوثها مادياً، وكذلك من ناحية صحة وصفها القانوني من جانب الإدارة مصدره القرار.

وقد جاء في حيثيات إحدى قراراته "... فإذا كان لا يحق مبدئياً لمجلس شورى الدولة تقدير مائة التدبير المطعون فيه عن طريق الإبطال لتجاوز حد السلطة، غير ان على القاضي ان يتحقق وفي معرض رقابته شرعية التدبير المشار اليه من مادية الوقائع وصحتها، هذه الوقائع التي برزت اتخاذ التدبير المشكو منه، ومن ثم في حال ثبوت هذه الوقائع اعطائها الوصف القانوني لمعرفة ما إذا كانت تبرر قانوناً تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في القانون، وإذا كانت الوقائع التي بررت اتخاذ القرار المطعون فيه غير صحيحة وغير ثابتة فان طلب الإبطال يلغي الاستجابة"³.

ثالثاً: الرقابة القصوى.

الأصل أن القرارات الإدارية التي تصدر إستناداً الى السلطة التقديرية للإدارة لا تخضع لرقابة إلا من حيث الفحص والتأكد من صحة الوقائع أو القانون أو الإنحراف بالسلطة أو الخطأ في تكييف الوقائع. ولكن القضاء الإداري يحرص على تحقيق أعلى درجة من الفعالية الرقابية على أعمال الإدارة لإيجاد توازن بين

¹ حكم 4 أبريل 1944 نقلاً عن: محمد، هادي، اطروحة دكتوراه بعنوان "القرار الإداري مفاهيمه ومراحل إتخاذه والمشكلات التي تثيرها منازعاته"، مرج سابق، ص568.

² فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، مرجع سابق، ص177 وما بعدها.

³ م.ش، قرار رقم 727، تاريخ 12/6/1997، مصطفى الحاج/الدولة، م.ق.إ في لبنان، 1998، ص616.

حماية الحقوق والحريات الفردية، وضمان فعالية نشاط وأعمال الإدارة. فلا يتردد من بسط رقابة الحد الأعلى على أعمال الإدارة إذا شابها خطأ في التقدير وخاصة في مجال القرارات التأديبية¹.

فقد ذهبت المحكمة الإدارية العليا المصرية إلى اعتبار أن "سلطة الإدارة التقديرية في تقدير الجزاء تجد حدها عند قيد عدم جواز اساءة استعمال السلطة، ويكون ذلك عند ظهور عدم تناسب بين المخالفة التأديبية والجزاء الموقع عنها وهو ما يعبر عنه بالغلو في تقدير الجزاء، الذي يصم الاجراء التأديبي بعدم المشروعية، مما يجعله واجب الالغاء"². كما هي الحال في لبنان حيث تعتبر عدم الملاءمة الصارخة قرينة على عيب انحراف في السلطة خاصة في رقابة القرارات التأديبية ومدى ملاءمة العقوبة³.

كما يمارس القاضي هذه الرقابة عندما يلمس ان القرارات الصادرة عن الإدارة تشكل تهديدا صريحا لممارسة إحدى الحريات العامة، مما يدفعه لوضعها في إطار الاختصاص المقيد، وفي هذا السياق فان رقابة القاضي تتناول ايضا عدم تناسب موضوع العمل مع دوافعه الواقعية⁴. ففي فرنسا استقر مجلس الدولة على إخضاع ملاءمة القرارات المقيدة للحريات والحقوق العامة لرقابته وبصفة خاصة الإجراءات الصادرة عن سلطات البوليس المحلية، إذ لا يكفي القاضي الإداري بالتأكد من وجود الإضطرابات والخطر على الأمن بل يبحث مدى ملاءمة القرار الصادر بالقدر الضروري لمواجهة هذه الظروف.⁵

الفقرة الثانية: الرقابة على عناصر القرار الإداري.

ان القاضي الإداري في إطار ممارسة رقابته القضائية على قرارات الإدارة خصوصا في دعاوى الإبطال لعب الأثر بالسلطة لصعوبة إثباته كما ذكرنا سابقا، يتحرى من ظروف ووقائع القرار السابقة واللاحقة والمتزامنة مع اصداره، وبالتالي يمكن ان تشكل هذه الممارسة على هذا النحو حلقة هامة في إطار خلق

¹ محمد، هادي، اطروحة دكتوراه بعنوان "القرار الإداري مفاهيمه ومراحل إتخاذه والمشكلات التي تثيرها منازعاته"، مرج سابق، ص578.

² عبد العزيز، خليفة، الإثبات في الدعاوى الإدارية، مرجع سابق، ص184 وما بعدها.

³ جهاد، صفا، ابحاث في القانون الإداري، مرجع سابق، ص84.

⁴ فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، مرجع سابق، ص179.

⁵ محمد، هادي، اطروحة دكتوراه بعنوان "القرار الإداري مفاهيمه ومراحل إتخاذه والمشكلات التي تثيرها منازعاته"، مرج سابق، ص576.

القرائن القضائية باختلاف كل دعوى من خلال تقسيه لوقائع لم يشملها إدعاء المستدعي او لوقائع لم تكن ثابتة، خصوصا في إطار إثبات سوء نية الإدارة.

وعليه يمثل الدور الرقابي للقاضي الإداري جزء أساسي في توسيع رقعة وقائع القرار وبالتالي فرص اكبر لتكوين قرائن قضائية تسمح بالفصل بالنزاع خصوصا في إطار دعاوي الإبطال.

أولاً: تكليف الإدارة بإثبات صحة الاسباب الموجبة للقرار .

إن القاضي الإداري في معرض رقابته على شرعية التدابير الإدارية يتحقق كما ذكرنا سابقا من مادية الوقائع وصحتها، وفي هذا الإطار للقاضي أن يطلب من الإدارة إبراز المستندات التي تمكن القاضي من ممارسة هذه الرقابة، وعليه إذا لم تقدم الإدارة المستندات التي تثبت صحة الاسس التي استندت اليها في تصدير القرار، فانها تشكل قرينة على عدم إستناد القرار على اسس واقعية واضحة وبالتالي إبطاله.

وقد جاء في حيثيات إحدى القرارات ما يلي "بما أن القاضي بإقراره مبدأ مراقبة وجود وصحة الوقائع يكون قد تصدى للوسائل وبالتخصيص للإثبات ويعتبر ان الإثبات ينجم عن المستندات المضمومة إلى الملف ويمكن نقله من عاتق المستدعي إلى عاتق الإدارة..."

..وبما أن القاضي وإن لم يفرض على الإدارة المختصة إبراز جميع المستندات التي من شأنها ان تثبت قناعته والاسباب الواقعية والقانونية لقرارها غير انه يلزمها إثبات حقيقة الوقائع او على الاقل تقديم بدء الإثبات او ان مستندات الملف تؤيد صحة الوقائع المزعومة.

وبما ان للتحقق من صحة الوقائع التي استند اليها القرار المطعون فيه وتوصلا لمعرفة ما إذا كانت العوامل المنصوص عليها قانونا كانت السند لاتخاذها، أصدر المستشار المقرر قرار كلف بموجبه الدولة إبراز الخريطة المرفقة بالقرار المطعون فيه...

..وبما ان المستدعي ضدها الدولة-وزارة الداخلية والبلديات- افادت بانه لا توجد لديها مستندات تتعلق بهذا الموضوع...

..زوبما ان موقف الإدارة هذا يشكل قرينة على جدية المراجعة وعلى صحة الوقائع المدلى بها من قبل الجهة المستدعية.

...وبما ان القرار المطعون فيه يكون والحال ما تقدم غير قائم على اسس واقعية صحيحة...¹.

فهدف القاضي الإداري بدءا من قرار باريل يقوم ببسط رقابته على دوافع اعمال الإدارة، مما يسمح له بمباشرة هذه الرقابة، ووجود هذه الرقابة ينطوي بالضرورة على امكانية ان يباشر هذا الاخير فعليا هذه الرقابة.²

ثانياً: ظروف إصدار القرار الإداري وتنفيذه.

هنا يأخذ القاضي بظروف الزمان والمكان التي رافقت القرار المطعون فيه، فيقوم بعملية التقريب بين التواريخ وبعض الافعال التي تسمح بإعتبار أن التدابير المتخذة هي غير شرعية بسبب النية المشبوهة للإدارة التي استنتجت من تلك العملية.

كإصدار قرار بفصل موظف من قبل الرئيس المعين حديثا قبل تسلمه العمل ثم تنفيذه بسرعة غير عادية³، كما ذهبت المحكمة الإدارية العليا المصرية إلى ان "تلاحق نقل الموظف مكانيا بغير مقتضة من الصالح العام، وذلك في اعقاب رفعه تقريرا إلى رئيس مجلس الوزراء يؤكد ان الإدارة قد قصدت مجازاة المستدعي لأنها لم تكن راضية عن تقرير وتكون قد انحرفت بسلطتها"⁴.

كما القرار الصادر برفض منح تراخيص لأحدى الشركات لتسيير سيارات اجرة في المدينة بحجة عدم الحاجة إلى هذه السيارات، في حين من الثابت ان القرار قد صدر عقب اجتماع لنقابة سائقي سيارات الاجرة العاملة في المدينة لمعارضة طلب الشركة مما يفيد أن الغرض من القرار هو حماية طائفة معينة من المنافسة.⁵

ثالثاً: ظروف اللاحقة لصدور القرار المطعون به.

يمكن ان ينتج الدليل احيانا عن وقائع لاحقة للقرار المطعون فيه، اي في الغالب من تصرفات او مواقف تتخذها السلطة المختصة بعد اصدارها القرار وهي تكشف عن الدوافع التي حملتها على اتخاذه. وهكذا

¹ م.ش، قرار رقم 570، تاريخ 2008/5/6، انطوان حلو ورفاقه/الدولة، م.ق.إ في لبنان، 2016 ص 638 ومابعدها.

² C.E., Ass., 28 mai 1954, Barel et autres: Rec., p. 308, concl. LETOURNEUR.

³ C.E., 3 mars 1939, Dame Laurent, Rec. p.138.

⁴ عبد العزيز، خليفة، الإثبات في الدعاوي الإدارية، مرجع سابق، ص190.

⁵ C.E., 10 fevrier 1928, compagnie pyreneenne de transports, Rec, p.204.

ياخذ القاضي بعين الإعتبار ليس فقط الافعال التي تلحق صدور القرار المطعون فيه وإنما ايضا الافعال التي تلحق تقديم المراجعة بفترة طويلة¹.

ففي قرار شهير لم ياخذ مجلس الدولة الفرنسي بعناصر مستخرجة من الملف ولا بقرائن مستنتجة من هذا الملف وإنما اخذ بظروف خارجة كليا عن ملف النزاع².

وفي قرار لمجلس شورى الدولة إعتبر ان الوقائع والتصرفات التي حصلت بعد صدور القرار المطعون فيه تشكل دليل على انحراف السلطة بتصديق تخطيط طرق لم تكن الغاية منه خدمة النفع العام³.

رابعاً: التفرقة في المعاملة بين الحالات المماثلة.

تميز الإدارة بين من تماثلت مراكزهم القانونية كأصدار قرار اداري يمنع جميع التظاهرات فيما عدا أحداها، او التقدم بطلبات من عدة اشخاص للحصول على مطلب ما واجابتها لطلبات البعض دون الاخر يعد بمثابة قرينة على احراف الإدارة بسلطتها، ذلك لأن التفرقة في المعاملة بين متماثلي المراكز القانونية لا يستند إلى اساس قانوني، وإنما يدل على محاباة طائفة على حساب غيرها.

فالغي قرار الإدارة في مصر الرامي إلى رفض منح ترخيص بائع متجول لبعض الأفراد في دائرة معينة على الرغم من استقائهم لشروط منح الترخيص، إستنادا إلى ان واقع الأمر بالاسواق لا يسمح بالمزيد من الباعة المتخولين، رغم منحها لأخرين تراخيص بمزولة المهنة، حيث استندت المحكمة الإدارية العليا في الغائها للقرار إلى اخلاله بمبدأ المساواة بين اصحاب المراكز القانونية المتماثلة⁴.

¹ جهاد، صفا، ابحاث في القانون الإداري، مرجع سابق، ص85.

² C.E., 2 fevrier 1957, Castaing, Rec, p.78.

³ م.ش، قرار رقم 415، تاريخ 1994/5/26، يوسف خليل مطر/الدولة وبلدية الحدث، م.ق.إ في لبنان، 1995 ص465.

⁴ عبد العزيز، خليفة، الإثبات في الدعاوي الإدارية، مرجع سابق، ص180 وما بعدها.

المطلب الثالث: التحقيقات التكميلية.

يعتبر القاضي الإداري سيد التحقيق وله حرية اللجوء إلى التدابير التحقيقية من أجل استيضاح كامل وقائع النزاع في حال غموضها. فالمشرع أوكل إلى المقرر مهمة التحقيق وإعطاء حق التقدير في إجراءاته أو عدم إجرائه، كما أعطاه حرية اختيار الوسيلة التي يراها مناسبة كاستجواب الشهود أو تعيين الخبير أو إجراء كشف حسي¹. فقد نصت المادة 85 من نظام مجلس شورى الدولة على: "لمقرر أن يتخذ إما عفواً وإما بناءً على طلب الخصوم التدابير التي يراها لازمة للتحقيق كتعيين الخبراء وسماع الشهود بعد اليمين وإجراء الكشف الحسي وتدقيق القيود واستجواب الأفراد، وله أن يطلب من الإدارات العامة تقديم التقارير والمطالعات والسجلات وأن يستدعي الموظفين المختصين لاستيضاحهم عن النواحي الفنية والمادية".

حيث أن التحقيقات تهدف لاستيضاح وقائع مادية وعليه يمكن أن تحمل هذه التحقيقات وقائع تسمح بالتالي تكوين قرائن قضائية تسأهم في حل النزاع. وباعتبار أن مراجعات الإبطال لتجاوز حد السلطة تتناول الجانب القانوني المحض، فإن دور التحقيقات في تكوين قرائن قضائية غالباً ما يكبر في إطار القضاء الشامل وخصوصاً في إطار المسؤولية الإدارية حيث يستحوذ عنصر الضرر على جزء هام من الإثبات.

الفقرة الأولى: الإستجواب.

الإستجواب يعني مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته مناقشة تفصيلية يفند بها إن كان منكرها لها، أو يعترف بها إن شاء الإعتراف، ويستهدف الإستجواب إلى تحقيق دفاع المتهم كي يستطيع تنفيذ الأدلة التي تحوم ضده، وفي نهايتها قد يسفر عن تدعيم أدلة وإنهيارها.² فيلجأ القاضي عبر الإستجواب إلى سؤال أحد الخصوم عن وقائع معينة كي يحصل على إقرار منه. فإذا أدّى الإستجواب إلى إقرار صريح من قبل أحد الفرقاء اعتمد عليه القاضي، أما إذا لم يؤدي إلى مثل هذا الإقرار وإقتصر على إجابات مبهمّة أو غير واضحة فقد يستخلص منها القاضي قرائن³.

¹ م.ش، قرار رقم 379، تاريخ 1997/3/25، عاصي/الدولة، م.ق.إ في لبنان، 1998، ص 368.

² لفتى، العجيلي، التحقيق الإداري في الوظيفة العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، 2015، ص 39.

³ جوزف، رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 156.

الفقرة الثانية: الخبرة.

إن الخبرة هي وسيلة إثبات يقوم بها شخص ثالث يكلفه القاضي بالثبوت من بعض المسائل التقنية التي لا يكون ملماً بها، وهي تهدف إلى إحاطة القاضي علماً وانارته حول بعض العناصر الواقعية في النزاع القائم. في هذا الطار يمكن ان تشكل بعض الوقائع على اثر قرار المقرر باللجوء إلى الخبرة طريقاً لاستنباط قرائن قضائية هامة من شأنها الفصل بالنزاع.

فرفض أحد أطراف النزاع إطلاع الخبير المعين من المحكمة على دفاتره التجارية¹، أو أن يشترك بدون تحفظ في إجراءات الخبرة بعد أن أثار وجود مخالفات فيها لقواعد التحقيق²، يمكن ان يشكل وقائع تسمح باستنباط قرائن.

ففي إحدى القرارات اعتبر عدم دفع المستدعي بدل اتعاب الخبير قرينة على عدم جدية مراجعته، وقد جاء في حيثياته " وبما ان المستشار المقرر عين خبيراً في القضية الحاضرة وكلفه الاطلاع... كما كلف المستدعي تعجيل السلفة المقررة للخبير.

.... وبما ان المستدعي تبلغ قرار المستشار تعيين الخبير والقرار الاعدادي برد الاستئناف ولم يبادر حتى تاريخه إلى دفع السلفة المقررة مما تعذر معه انفاذ المهمة المحددة للخبير.

...وبما انه في حال عدم تنفيذ المستدعي ما طلب منه وعدم ادعائه لقرار القاضي، يعتبر انه تنازل عن مطالبته، وام ما ادلى به هو غير مسند إلى اساس قانوني صحيح..."³.

وفي إطار تقرير الخبير الغير معين من القضاء الإداري فقد جاء ما يلي " وبما انه إذا كان الخبير غير معين من قبل القضاء الإداري في ظل نظام المجلس السابق، فليس ثمة ما يمنع من الاخذ بتقريره عندما تتوفر في القضية قرائن أخرى تحمل على القول بجدية التقرير وفي القضية الحاضرة تمنع المستدعي ضده من تقديم الملف الإداري الذي يحتوي على التحقيق الإداري في القضية المنازع بشأنها"⁴.

¹ ادوار، عيد، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، مرجع سابق، ص 29.

² المرجع السابق، ص 29.

³ م.ش، قرار رقم 371، تاريخ 2005/3/24، فيصل ابراهيم فقيه/بلدية عديسة، متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

⁴ م.ش، قرار رقم 96، تاريخ 1984/6/19، طانيوس سليم عبد النور/مجلس تنفيذ المشاريع الأنشائية، متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

الفقرة الثالثة: تدقيق المستندات.

ان هذه الوسيلة من وسائل التحقيق لم ينص عليها قانون القضاء الإداري الفرنسي بشكل صريح، انما يلجأ اليها القاضي إستنادا لما يمتلكه من سلطات في الاستقصاء والتحقيق، فيجري تدقيق المستندات الإدارية بواسطة أحد القضاة عادةً يكون المقرر¹.

أثناء تدقيق القاضي للمستندات يستطيع بالإستناد إلى ما تثبت من وقائع ان يستخرج من هذه التدقيق قرائن قضائية يمكن ان تساهم في توفير الأدلة.

فقد يرى القاضي في الوقائع المثبتة في محاضر التحقيق والمعاينة اساساً لإستنباط القرائن القضائية، وتكون له سلطة مطلقة في التقدير إذا كانت هذه الوقائع كافية فيعتمدها، او على العكس غير صريحة وبالتالي غير كافية فلا يأخذ بها².

فإعتبر مجلس شورى الدولة في قرار له، أن سجل التجارة يشكل اداة للنشر والتسجيل، كما يمكنه ان يستتبط من وجود التسجيل قرينة على صفة التاجر، وهذه القرينة تخضع لإثبات العكس³.

وقد يستخلص ايضا من افادات ومستندات صادرة عن الغير ومبرزة من الخصوم في الدعوى، كالفواتير، والشهادات المعطاة بإثبات عرف او اعراف معينة، والافادات او الاوراق الصادرة عن الادارات العامة، ومحاضر الشرطة والدرك، وايصالات الرسوم الصادرة عن البلدية⁴.

وفي حيثيات أحد قرارات شورى الدولة جاء فيه" وبما انه يتبين من ملف المراجعة الأساسية التي فصلت بموجب القرار المطلوب الإعادة بشأنه ان محضر المحاكمة تضمن انه في الموعد المعين اجتمعت الهيئة الحاكمة واصدرت علنا وبحضور الكاتب القرار النهائي المطعون فيه،

¹ جوزف، رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص175.

² ادوار، عيد، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، مرجع سابق، ص27.

³ م.ش، قرار رقم 97، تاريخ 1988/5/5، شكري جنحو/الدولة-وزارة المالية، م.ق.إ في لبنان، سنة 1990-1991، ص167.

⁴ المرجع السابق، ص28.

وبما ان الفقه والاجتهاد يعتبران أن إذا تضمن الحكم اسماء القضاة الذين شاركوا في اصداره، فان ذلك يشكل قرينة على ان هؤلاء القضاة انفسهم شاركوا في المدأولات والذاكرة¹.

الفقرة الرابعة: وسائل إثبات وإجراءات أخرى.

يجوز للقاضي ان يستخلص القرائن القضائية من دلائل مستمدة من مضمون اوراق ومستندات لا تحوز لسبب من الاسباب حجيتها المعتادة، كالقرائن التي يستخلصها من محضر تحقيق او من تقرير خبير باطلين لعب في الشكل او لعدم مراعاة مبدأ الوجاهية، او يستخلصها من افادات شهود غير رسمية اعطيت فور حصول الحادث، او من اقوال شهود ابدت في اثناء تحقيق تحقيق بناء على قرار قد ابطال فيما بعد، او من شهادات مستمعة في دعوى أخرى، او من رسائل صادرة عن الغير، او من تقرير خبير معيناً حبياً، او من تقرير طبي، او من اوراق او دفاتر منزلية تخص المدعي في الإثبات، او من دفاتر تجارية غير منتظمة او اختيارية، او من اسناد ثبوتية مشوبة بعيب في الشكل².

فجاء في أحد قرارات مجلس شورى الدولة الحثيات التالية " ...بما ان خبير الشركة الضامنة دعى ممثل الإدارة لحضور عملية الكشف على البضاعة المتضررة فرفض، فيكون تدرع المستدعي ضدها بان الكشف جرى بغيابها في غير محله القانوني.

...وبما ان الكشف الذي اجري بحضور الضامن والمضمون المتضاربي المصالح يشكل قرينة جدية يمكن الإستناد اليها والاخذ بمضمونها³.

كما يجوز للقاضي استخلاص القرائن من وقائع ثابتة في حكم سابق وغير مكتسبة حجية القضية المحكوم بها، او من اوراق او مستندات دعوى أخرى قد جرى تقويمها ووضعت قيد المناقشة بين الخصوم في الدعوى الحاضرة.

ففي حثيات أحد القرارات مجلس شورى الدولة استند القاضي إلى تقرير خبير مقدم بدعوى أخرى، حيث جاء " ...بما انه يتبين من المستندين الموضوعين باللغة الفرنسية والذين ابرزتهما الإدارة وأحد في الدعوى

¹ م.ش، قرار رقم 634، تاريخ 2007/6/21، القاضي جميل بيرم/الدولة-وزارة العدل، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

² ادوار، عيد، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، مرجع سابق، ص 29 وما بعدها.

³ م.ش، قرار رقم 194، تاريخ 1985/03/30، شركة نورد شترن/الدولة اللبنانية، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

الحاضرة والثاني بدعوى فضل الله نمر يوسف ان عقار المستدعي الدباش يقع بين الاوتاد 202 - 200 ويفصله عن الطريق ملك فضل الله نمر يوسف (علم وخبر رقم 20 منطقة دير دوريت محلة الدباش) الذي يقع بدوره بين الاوتاد 200 و202 وقد ثبت بالدعوى رقم 17643/77 ان الاشغال العامة سببت تحول مياه الامطار إلى عقار السيد فضل الله نمر يوسف المذكور وتسببت باضراره.

...وبما ان عقار المستدعي في الدعوى الحاضرة يقع في نفس المحلة التي يقع فيها عقار السيد فضل الله نمر يوسف والتي اجتاحتها المياه مما يشكل قرينة على جدية ما جاء في تقرير الخبير السيد اسعد ابو اسماعيل الذي تعذر استماعه من قبل المجلس".¹

¹ م.ش، قرار رقم 95، تاريخ 19/06/1984، اليااس فضل الله عبد الله/مجلس تنفيذ المشاريع الأنشائية، متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

المبحث الثاني: في تقدير القيمة الثبوتية للواقعة المستنبطة.

إن الإثبات بالقرائن القضائية يقوم أساساً على تفسير القاضي لما هو ثابت لديه من الوقائع، كي يستخلص منها بطريق الاستنباط العقلي قرينة يستدل بها على واقعة مجهولة يراد إثباتها، وهذا الاستنباط هو من اختصاص قاضي الموضوع دونه غيره ، فهي عبارة عن عملية تقوم على فهمه لوقائع النزاع وتقديره لدلالاتها ما يرجح في نظره من احتمال صحتها، لذا كان خطأ هذا الاستنباط محتملاً.

والقرائن القضائية او الواقعية هي قرائن بسيطة يجوز اثبات عكسها بتقديم دليل يدحض هذه القرينة، وكلما ادلى الخصم بقرينة قضائية ليستدل بها على صحة ادعائه، يكون من حق الخصم الاخر ان يدحض مزاعم خصمه بكافة طرق الإثبات، فاذا لم تمكنه المحكمة من ذلك او لم ترد على دفعه في هذا الخصوص، فان حكمها يكون مشوب بغيب¹.

وعليه فان القاضي الإداري في إطار اعماله للقرينة القضائية للواقعة المطلوب إثباتها يكون افترض ثبوتها وقالبا بذلك عبء الإثبات على الطرف الاخر الذي له إثبات عكس هذه القرينة، ومن هنا يأتي دور الخصم في نفي هذه القرينة تحت رعاية القناعة الذاتية للقاضي الإداري.

هنا نلاحظ دورين، الدور الأول للقاضي الإداري في إستنباط الواقعة المجهولة ، والدور الثاني هو بنقل عبء الإثبات على الخصم الذي له حق الاجابة وتهديم هذه القرينة، فيقيم القاضي نوع من المقارنة بين القرينة المستنبطة وموقف الخصم من أجل ترجيح وأحد على الاخر، فاما تكون القرينة ثابتة كل الثبوت وبالتالي الفصل النزاع على اساسها اما هدمها والفصل على اساس نفي هذه القرينة.

ان هذه السلطة التقديرية للقاضي الإداري في هذا الإطار ما هي الا وجه اخر للدور الذي يلعبه القاضي في البحث عن الأدلة للفصل بالنزاع في ظل غيابها وفي ظل صعوبة توفير الدليل من قبل الفرد الذي يجد نفسه في نوع من الاستحالة في تأمينه سواء في دعاوي الإبطال وفي دعاوي المسؤولية.

¹ وسن، الخفاجي و جعفر، هاشم، سلطة القاضي التقديرية في إستنباط القرينة القضائية(دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد4، 2018، ص215.

المطلب الأول: حرية القاضي في تقدير الوقائع المستنبطة.

ان القاضي الإداري في إطار إستخراج القرائن الاقضية وبعد تنفيذهِ للوقائع المقدمة من أطراف النزاع ومن رقبته، يعمل على تنقيح الوقائع التي يمكن ان تحمل في طياتها دلائل على وقائع أخرى من خلال التسلسل الطبيعي عبر استخدام العقل والمنطق.

بالنسبة لسلطة القاضي في تقديرها، ففي اعتقادنا انه انها ايضا تخضع للاساس القانوني التي تخضع لها السلطة الاستقصائية وبالتالي لا يحد من شيء سوى ما نص عليه المشتري قانونا والمبادئ العامة للإثبات وخصوصا حق الدفاع ، حيث ان عدم إحترام هذه حق من شأنه ان يجعل قرار الهيئة الحاكمة مشوبا بالعيب.

وللوقوف بشكل اكثر دقة على مدى هذه الحرية في هذا الإطار، لا بد من التوقف عند خصوصية بعض القرائن، وفهم موقف المشتري والاجتهاد من هذه السلطة.

الفقرة الأولى: القرائن الإجرائية.

إن هذا النوع من القرائن القضائية هو ناتج عن الإجراءات في المراجعات الإدارية، وتتمثل بقرينة صحة إدعاءات المستدعي، وقرينة جدية مطالب المستدعي. فتستنبط من جواب الإدارة على ادعاءات المستدعي او من ردة فعل الإدارة تجاه تكليفها من قبل القاضي بايداعه المستندات او رفض التعاون في التحقيق.

وتعتبر من ذلك القبيل قرينة صحة الدفاع المقدم من أحد الأطراف نظراً لعدم رفضها او المنازعة بها من قبل الطرف الاخر¹، كذلك الأمر بالنسبة قرينة الأنسحاب عندما لا يقدم الفرد الأدلة التي اعلن عنها². من مراجعة قرارات مجلس شوري الدولة، نرى ان القاضي لا يعمل هذه القرائن الا بعد التأكد من إبلاغ الإدارة واعطائها وقت كاف من أجل الرد قبل اعمال هذه القرائن. عملاً بمبدأ الوجاهية. إن هذا النوع من القرائن يمكن اعماله بوجه الطرفين على حد سواء.

¹ C.E., 21 décembre 1949, Raison: Rec., p. 526; C.E., 1er février 1993, Gaillard: Rec., p. 28.

² F, Rabbat, L'office du juge et la preuve dans le contentieux administratif à la lumière du droit français et du droit libanais, op. cit, p283.

لصحة القرائن الإجرائية يجب توفر شرطين:

الشرط الأول متعلق باشعار الإدارة وتؤكد من تبلغها حيث جاء في أحد قراراتها "وبما ان عدم جواب البلدية على المراجعة رغم ثبوت تبلغها لها انما يشكل قرينة على صحة إدعاءات المستدعي"¹. كما يمكن تحقيق هذا الشرط "بتكليفها عدة مرات بإيداع المستندات للمحكمة قبل اعمال القرينة"².

والشرط الثاني باعطائها مهلة للرد ومن خلال مراجعة قرار مجلس شورى الدولة لم نجد مدة محددة، على الأرجح يتم تحديدها من قبل القاضي الإداري في كل منازعة على ضوء وقائع كل دعوى، على ان تكون بالتأكيد مهلة كافية.

ولا بد من الاشارة إلى ان قانون العدالة الإدارية الفرنسي قد اشار إلى هذه الشروط في بعض المواد³.

الفقرة الثانية: الواقعة المستنبطة على ضوء القانون والاجتهاد.

كما أسلفنا سابقا فإن النصوص القانونية لم تعالج سلطة القاضي الإداري في الإثبات بنوع من التفصيل، وبالإستناد للمادة 84 من نظام مجلس شورى الدولة التي تنص على أن "يعين المقرر الشكل الذي تجري فيه أعمال التحقيق، ويستوحي في ذلك المبادئ الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية دون ان يكون ملزم بالتقيد بها حرفيا، ويحرص على ان تكون جميع اعمال التحقيق كاملة ومجردة، ويكون حق الدفاع محترما".

بما أن عملية إستخراج القرائن القضائية تعتبر من أعمال التحقيق الذي يجريها القاضي عند عدم كفاية الأدلة، بالتالي مشمولة بنص المادة 84.

وإذا اخذنا عبارة "يستوحي في ذلك المبادئ الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية دون ان يكون ملزم بالتقيد بها حرفيا"، وحاولنا تطبيقها على سلطة القاضي الإداري من خلال التعرف على حقيقة موقف القانون المدني من سلطة القاضي المدني في استنباط القرائن من خلال إستعراضنا لحيثيات عدة قرارات صادرة عن محكمة التمييز المدنية.

¹ م.ش، قرار رقم 585، تاريخ 1980/06/25، بوغوص زرتريان/بلدية الجديدة-البوشرية-السد، متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

² م.ش، قرار رقم 163، تاريخ، 1987/12/03، انجال ارملة صموئيل الطرنب/وزارة الموارد المائية والكهربائية-مصلحة

كهرباء لبنان، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

³ Les articles R.612-5 et R.612-6 du c.j.a.

وفي حيثيات عدة قرارات جاء ما يلي:

"...ان تقدير القوة الثبوتية للقرائن هو امر متروك لحكمة القاضي وبصيرة قاضي الاساس"¹...
نضيف ايضاً "...ليس لمحكمة التمييز ان تحاسب قاضي الاساس على تقديره للقرائن المتروكة لبصيرته"².
وفي قرار اخر "...إن القرائن القضائية تخضع من حيث قيمتها في الإثبات إلى تقدير القاضي وفطنته
وبصيرته، ولا يقع هذا التقدير تحت رقابة محكمة التمييز الا إذا كان مصدر الواقعة وهمياً او كان الاستنتاج
مخالفاً للثابت او كان مستحيل عقلاً استخلاص الواقعة على وجه الذي اخذ به القاضي"³.
بناء على ما تقدم نلاحظ ان القاضي المدني غير مكبل السلطة في إطار تقدير القيمة الثبوتية للقريضة طالما
كان استخراجها قد تم ضمن إطار ما نصت عليه نصوص القانون المدني.

وبما أن القانون الاداري لم يحد سلطة القاضي الإداري بموجب النصوص القانونية.

وبما أن تطبيقنا للنتيجة اعلاها على سلطة القاضي الاداري في تقدير القيمة الثبوتية للواقعة المستنبطة
بموجب المادة 84، بالتالي يمكن الإستنتاج أن القاضي الإداري يتمتع بحرية واسعة في تقدير القيمة
الثبوتية للواقعة المستنبطة شرط إحترام مبدأ الدفاع، والشروط العامة لإستخراج القرائن القضائية.

المطلب الثاني: عبء الإثبات بالقريضة القضائية.

ان عبء الإثبات يلعب دور هام في الفصل بالنزاع، ذلك ان مسألة تحديد من ينهض أولاً بعبء الإثبات
ترتدي أهمية بالغة، خاصة أن تعيين الطرف المكلف بالإثبات له تاثير كبير على سير الدعوى ونتيجتها،
لأنه يلقي على أحد الخصوم عبأ ثقيلاً، بينما يكتفي الخصم الاخر بان يتخذ من الدعوى موقفاً سلبياً⁴.

¹ تمييز مدني، قرار رقم 9، تاريخ 1974/3/21، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

² تمييز مدني، قرار رقم 3، تاريخ 1974/1/28، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

³ تمييز مدني، قرار رقم 64، تاريخ 1960/6/29، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

⁴ جوزف، رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 240.

في فرنسا لم يتضمن القانون نصوص قانونية صريحة بشأن تنظيم عبء الإثبات أمام القضاء الإداري باستثناء المراجعات في القضايا الضريبية¹، كذلك في لبنان خلافا للقضاء العدلي حيث نصت المادة 132 ا.م.م على انه: يقع عبء الإثبات على من يدعي الواقعة او العمل.

وبما ان طرفي الإدعاء في الدعوى الإدارية وهما الفرد والإدارة، أولهما أعزل وهو المستدعي الذي يقع عليه عبء الإثبات بحسب الأصل العام، وثانيهما الجهة الإدارة التي تتمتع بإميازات وهي تمثل الطرف المدعى عليه غالبا، الأمر الذي يخلق نوعا من عدم التوازن بين طرفي الدعوى الإدارية.

لذا كان من الضروري تدخل القاضي الإداري لكفالة توزيع عبء الإثبات مما يحقق التوازن بين طرفي الدعوى، حيث القاضي الإداري بموجب سلطته من خلق قرائن قضائية² تسمح بقلب عبء الإثبات لصالح طرف أو آخر من أجل أن يحسم النزاع بنوع من التوازن بين الأطراف.

الفقرة الأولى: القاعدة الاصلية لعبء الإثبات.

ان تعيين الفريق المكلف بالإثبات امر بالغ الأهمية في سير المحاكمة وعلى نتيجة الدعوى. فهذا الفريق يتحمل عبء الإثبات ومخاطره، الذي يمكن ان يكون ثقيل عليه فيعجز عن تحمله ويخسر الدعوى، في حين ان الفريق الاخر يلتزم موقف السكوت الذي هو سهل عليه، فيربح الدعوى دون مشقة لأن خصمه عجز عن تقديم الإثبات المطلوب منه.

بالنظر لخطورة هذا الأمر، كان على المشتري ان يتكفل به ويعين احكامه التي يتقيد بها القاضي. هذه

القاعدة التي كرسها المشتري عرفت في اواخر العهد الروماني حيث كان مشار اليها بعبارة انه على من يطلب حقا ان يثبت ما يدلي به³.

وهذا المبدأ ثابت بمعظم القوانين، اذ جاء في المادة 1315 القانون الفرنسي: "ان على من يطلب تنفيذ الموجب ان يثبته، وعلى من يدعي التخلص منه ان يثبت ذلك"⁴. وجاء في المادة 362 موجبات وعقود

¹ المرجع السابق، ص240.

² C.E., 7 février 2001, Adam: Req. n°201993, décision disponible sur le site: www.gouv.fr.

³ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص32.

⁴ Code du procedures civile francais.

لبناني¹: "من يدعي انه دائن يجب عليه إثبات حقه، وإذا تم هذا الإثبات كان على من يدعي ان التزامه قد انقضى ان يثبت صدق مدعاه". اما المادة 389 من القانون المصري: "على الدائن إثبات الالتزام، وعلى المدين إثبات التخلص منه".

الفقرة الثانية: دور القرائن القضائية في نقل عبء الإثبات.

في المسائل الإدارية تضاعف اللجوء إلى القرائن القضائية أكثر بكثير من المسائل المدنية، من ناحية بسبب صعوبة او حتى استحالة الإثبات، ومن ناحية أخرى بسبب طبيعة القانون الإداري نفسه الذي يستعين بالاجتهاد لعدم احاطة القانون الإداري للقواعد المنظمة للإثبات أمامه.

فالقاضي الإداري له دور إيجابي في مجال الاثبات في الدعوى الإدارية، يتفق مع المذهب الحر في الإثبات، ويترتب عليه أن لا يترك مهمة الإثبات على عاتق الأفراد ليقومون بها وحدهم واقتصر دوره على الحكم كما في القضاء العدلي، وانما يقوم هو بنفسه بدور كبير في البحث عن الحقيقة.

إن القاضي الإداري لا يراعي في مجال التكليف بتقديم الأدلة مجرد أعمال القاعدة الأصلية " البينة على من ادعى"، إنما يمكن يتجاوز ذلك إلى التزام مبدأ آخر هو " البينة على من يملكها والنكول قرينة ضده".

أولاً: عبء إثبات الانحراف بالسلطة.

يظهر دور القرائن القضائية بشكل ملفت في دعوى الإبطال، حيث لا يكون للشخص العادي بشكل عام على علاقة مع الإدارة قبل القرار المطعون فيه فهو طرف ثالث لأنه لم تشارك في وضعه، ما يجعل من الصعب عليه إثبات عدم القانونية القرار الذي اتخذته الإدارة، وهو ما دفع القاضي للتدخل بشكل مباشر وخاصة في مجال إثبات الانحراف بالسلطة وذلك عبر المسار دقيق يمكن اختصاره عبر المسار التالي:

في المرحلة الأولى يقع على المستدعي موجب إثبات ما يدعي، حيث لا يطلب منه تقديم دليل كامل انما مجرد قرائن جدية وهامة من أجل خلق الشك في ذهن القاضي.

اما في المرحلة الثانية يكمن دور القاضي الإداري بنقل عبء إثبات صحة القرار الإداري على عاتق الإدارة من خلال اعماله لرقابته التي يمارسها، واجبارها على الافصاح عن الاسباب الحقيقية خلف قرارها وصحة الوقائع المادية، وإبراز الملف الإداري.

¹ المادة 363 من قانون الموجبات والعقود، مرجع سابق.

ثانياً: عبء إثبات قرينة الخطأ.

في نزاعات القضاء الشامل الأمر مختلف عن قضاء الإبطال، فالعلاقات التي سبقت الفعل المطعون فيه بين الإدارة ومقدم الطلب قد خلقت روابط بينهما لتسهيل الإثبات. وعليه فإن تدخل القاضي في الإثبات نجدها بشكل مألوف في الدعاوي المتعلقة بتجاوز حد السلطة أكثر من القضاء الشامل فهو أكثر محدودية، حيث يكون تدخله قريب من تدخل القاضي المدني، إلا أنه يبقى يحتفظ بدور خاص و متميز في مجال عبء الإثبات في إطار أعمال قرينة الخطأ.

في هذا الإطار يعمل القاضي الإداري على استنتاج وجود الخطأ بالإستناد إلى اشارات او دلائل معينة ومكتفياً بتحقق وثبوت حدوث الضرر.

فهذه الآلية تنطوي على عدم معرفة الخطأ المسبب للضرر، فيلجأ القاضي للإثبات غير المباشر عن طريق إعمال قرينة الخطأ التي تنقل موضوع الإثبات من إثبات الفعل المجهول إلى الإثبات والتيقن من فعل معلوم يؤدي بحكم اللزوم العقلي للفعل المجهول¹.

وبالإستناد إلى مبدأ حرية الإثبات في المنازعات الإدارية، فيرى القاضي الإداري في حالة غياب الخطأ، وعدم القدرة على إثباته نقل عبء الإثبات من على عاتق المدعي إلى جهة الإدارة التي لها ان تنفي حدوث الخطأ من جانبها، فالإثبات في هذه الحالة ينصب على نفي الخطأ وليس إثباته، وهنا يظهر بشكل واضح دور القرائن القضائية في نقل عبء الإثبات²، من خلال اعمال قرينة الخطأ في إطار المسؤولية عن الخطأ. ولا يكون لجوء القاضي إلى قرينة الخطأ القضائية إلا بصفة استثنائية وعارضة من الاصل الثابت، فالطابع الضمني للجوء للقرائن في ظل مسلك القاضي الإداري في عدم الافصاح عن اتجاهه في هذا الشأن يزيد من الغموض حول نوع المسؤولية التي ارتكن اليها القاضي.

فعندما يعجز المستدعي عن إثبات الخطأ في جانب جهة الإدارة، يجد القاضي أنه من المناسب اعفائه من الإثبات عن طريق قلب عبء الإثبات عدم وجود الخطأ على عاتق الإدارة. وهذا الاتجاه يضيف مزيد

¹ محمد، حسونة، قرينة الخطأ في مجال المسؤولية الإدارية، مرجع سابق، ص212.

² المرجع السابق، ص213.

من الغموض حول الدلالات والوقائع التي على اساسها رتب القاضي المسؤولية، فهذه الافعال لا ترتب بحد ذاتها الخطأ، لكن تدل على وجود خطأ ما¹.

ثالثاً: عبء الإثبات في القضايا الضريبية.

على الرغم من ان القانون الضريبي قد حددت نصوصه من يقع عليه عبء الإثبات، إلا أن الأصول الاستقصائية للمنازعات الإدارية تحتفظ بطبيعتها في المنازعات المتعلقة بالقضايا الضريبية وان كان على درجة متفاوتة. وقد جاء في سلسلة من القرارات² الحثيات التالي:

"...وبما انه في الأصول الضريبية يقع مبدئياً على المدعي إثبات ادعائه. وفي اغلب الأحيان يحدد القانون، واستطرادا القاضي الجهة التي يقع عليها عبء الإثبات غير أن هذا التحديد القانوني أو من القاضي لا يحول في النزاعات المعقدة دون توزيع هذا العبء على الفريقين..".

"وبما أن القاضي الضريبي إستنادا إلى ميزة أصول المحاكمات الإدارية التي تتسم بالطابع الاستقصائي وبالإستناد إلى موقف كل من الفريقين في النزاع الضريبي يخفف من صرامة القواعد المتعلقة بتوزيع عبء الإثبات ويعتبر احيانا ان قرائن بسيطة أو غير قاطعة تكفي لإعتبار أن موجب عبء الإثبات قد نفذ."

وعليه يمكن الاستنتاج انه على المكلف خصوصا في حالة التكاليف المباشر للضرائب تقديم قرائن جدية على ان التكاليف المشكو منه جاء مبالغا فيه، التي من شأنها نقل عبء الإثبات على عاتق الإدارة التي لها دحض هذه القرائن وإثبات صحة لجوئها إلى التكاليف المباشر³.

¹ محمد، حسونة، قرينة الخطأ في مجال المسؤولية الإدارية، مرجع سابق، ص 213 وما بعدها.

² ميراي، داود، التنازع الضريبي، مرجع سابق، ص 82.

³ المرجع السابق، ص 82 وما بعدها.

الفصل الثاني: الضوابط التي تحكم إختيار القرائن القضائية.

يتمثل تدخل القاضي الإداري في الإثبات بالهيمنة والفعالية في تسيير إجراءات التحقيق في الدعوى إنطلاقاً من مبدأ حرية الإثبات أمام القضاء الإداري، حيث أنه غير ملزم بطرق محدد سلفاً للإثبات بل هو يحدد بكل حرية وسائل الإثبات المقبولة أمامه والتي تتلائم مع الدعوى المعروضة أمامه وظروفها، كما يحدد قيمة كل منها في الإثبات ويقدر مدى اقتناعه بها دون قيد او مراعاة الترتيب المحدد قانوناً.

إلا أن حرية القاضي ودوره الإيجابي في الإثبات لا يعني التعسف بإستعمال هذه السلطة التقديرية، وانما استعمال المنطق السليم، فضلاً عن تطبيق خبراته العلمية التي يكتسبها من تجاربه في العمل القضائي، إذ ان هذه السلطة لا تمنح للاحكام التي ارساها قوة ملزمة غير قابلة للخروج عنها، فهذه القوة لا تكتسب إلا بالإستنادا للنصوص القانونية التي وضعها القانون.

فالقاضي وهو بصدد ممارسة سلطته ان يلتزم بمراعاة حقوق الدفاع و ضمانات التقاضي من ناحية، كما يلتزم بإحترام استقلال الإدارة وعدم التدخل في سلطتها الإستثنائية الممارسة ضمن إطار القانون، ويضمن القاضي الإداري مبدأ المواجهة في الإجراءات بإعتباره من أهم ضمانات حقوق الدفاع وعنصر من عناصره.

وبناء على ما ذكر فإن القاضي الإداري في إطار إستخراجه للقرائن القضائية بإعتبارها وجه من وجوه هذه السلطة، موجب إحترام النصوص القانونية والسوابق الاجتهادية التي ارسنها المحاكم الإدارية في هذا الإطار، حيث تعتبر هذه الضوابط جزء لا يتجزء من النظام القانوني التي يرفع دور القاضي في إستخراج القرائن القضائية.

للقوف على الضوابط التي تحد من السلطة القاضي الإداري في إستخراج هذه القرائن سوف نبينها في ضمن إطارين، الإطار الأول المتمثل القيود المفروضة على القرائن القضائية في الإثبات ، والإطار الثاني القيود المفروضة على السلطة القاضي الإداري أثناء إستخراج القرائن القضائية.

المبحث الأول: القيود المفروضة على القرائن القضائية في الإثبات الإداري.

على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه القرائن القضائية في الإثبات وخصوصاً اما القضاء الإداري، إلا انه في بعض الحالات يصب اللجوء اليها، بالتالي يمكن أن تشكل نوع من قيد على سلطة القاضي في استخراجها.

لقد قسمنا الحالات التي يصعب اللجوء بها الى القرائن في مجال الإثبات الى حالتين:

الحالة الأولى تتمثل بعدم امكانية إثبات واقعة او حالة قانونية عن طريق القرائن ذلك لأن المشرع فرض مسبقاً كيفية إثباتها بموجب نصوص قانونية، او لأن الاجتهاد الإداري كرسها عبر احكامه لمدة من الزمن لنصبح امام مبدأ عام ملزم.

أما الحالة الثانية تتمثل بعدم قدرة القرائن القضائية على إثبات عكس ما تمّ إثباته بوسائل أخرى.

المطلب الأول: في إثبات الصفة لدى المستدعي.

إن الصفة وإن إتحدت مع المصلحة الشخصية والمباشرة في بعض الأحيان، إلا أنها تبقى متميزة عنها ، فالمصلحة تقوم في الفائدة التي يتوخاها الخصم من إقامة الدعوى، بينما تتمثل الصفة في السلطة التي تمكن الخصم من رفع الدعوى.¹

وعليه فإن الشخص الذي يملك الصفة للمدعاة هو الشخص الذي يتمتع بالسلطة اللازمة للإدعاء بشأن حق أو مصلحة معينة. ويمكن أن يكون هذا الشخص طبيعياً أو معنوياً، وتستمد هذه الصفة من الحق ذاته أو من القانون.²

¹ محمد، عبده، أصول المحاكمات المدنية، مرجع سابق، ص52.

² عصام، اسماعيل، المنازعات الدستورية والإدارية وفق الاجتهاد اللبناني، مرجع سابق، ص232.

لكي يستطيع صاحب العلاقة أن يتقدم بمراجعة لدى مجلس شورى الدولة يجب أن يكون صاحب صفة بتاريخ تقديم المراجعة¹، وترد المراجعة شكلاً إذا عجز المستدعي عن إثبات صفته التي تخوله حق المقاضاة². والصفة يجب إثباتها للشخص المعنوي كما للشخص الطبيعي.

إن القانون الإداري لم يحدد كيفية إثبات صفة لدى شخص الطبيعي أو المعنوي أمامه، لكن عملاً بحرية الإثبات أمام القضاء الإداري هل يمكن إثبات توفر الصفة لدى المستدعي على أساس أنها شرط من شروط قبول الدعوى المراجعة الإدارية بالقرائن القضائية؟

وللإجابة على هذا السؤال لا بد من الوقوف على حقيقة رأي الإجتهد الإداري الذي يمكن إستنتاجه من مادية قراراته.

الفقرة الأولى: إثبات الصفة بالقرائن.

على الرغم من عدم تضمين نصوص القانون الإداري لوسائل إثبات المقبولة أمامه لإثبات الصفة للمدعاة أو للقيمة الثبوتية لكل وسيلة، إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن نستنتج موقف الإجتهد الإداري من الوسائل الإثبات وحجيتها من خلال مقارنة نصوص القرارات الصادرة عنه.

ففي قرار لمجلس شورى الدولة جاء مايلي " وبما ان الدولة تطلب رد المراجعة لعدم ثبوت صفة المستدعي للدعاء وبما انه يقتضي ان تتوافر في المستدعي الصفة لتقديم مراجعة لدى مجلس شورى الدولة طعنا باي قرار اداري وهذه الصفة تقدر ويجب ان تتوافر بتاريخ تقديمه المراجعة وبما ان المستدعي تبلغ لائحة الدولة الجوابية بتاريخ 98/7/13 دون ان يجيب عليها كما انه لم يودع الملف اي دليل يثبت صفته ولم يدل باي ملاحظات على التقرير والمطالعة اللذين تضمننا اقتراح رد المراجعة لعدم الصفة وبما انه ليس في ملف المراجعة وفي المستندات المبرزة مع استدعاء المراجعة ما يثبت صفة المستدعي لجهة كونه صاحب اجازة مدرسة الحياة للتعليم الابتدائي الخاص وبالتالي صفته للدعاء وبما ان المراجعة امام مجلس شورى الدولة لا تقبل الا ممن تتوافر فيه الصفة وبالتالي المصلحة للطعن الامر

¹ م.ش، قرار رقم 108، تاريخ 2001/1/18، عارف شيا/الدولة-وزارة الدفاع الوطني. متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

² م.ش، قرار رقم 661، تاريخ 2003/9/29، بيار شاهين وشربل مطر/الدولة. متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

غير المتوافر في المستدعي بمراجعته الحاضرة وبما انه والحالة ما تقدم يقتضي رد المراجعة لعدم صفة السيد احمد حسنين لتقديم هذه المراجعة"¹.

فهذا القرار يتضمن واقعتان:

الواقعة الاولى هي عدم إجابة المستدعي أو إدلائه بأي ملاحظات على التقرير والمطالعة اللذين تضمننا اقتراح رد المراجعة لعدم الصفة على الرغم من تبّلغه لائحة الدولة الجوابية بتاريخ 98/7/13، واللافت هنا أن القاضي لم يعتبر سكوت المستدعي قرينة على صحة جواب الدولة، بالتالي جديّة جواب الإدارة بعدم توفر الصفة لدى المستدعي كما كان يفعل في قرارات الأخرى عند سكوت أي طرف حول إدلاءات الخصم.

أما الواقعة الثانية فهي أنّ المستدعي لم يودع الملف اي دليل يثبت. لكن اللافت هنا هو استعمال كلمة اي دليل فقط، ففي قرارات أخرى حول إثبات العكس استخدم عبارة اي "دليل او قرينة"، وعلى سبيل المثال: "... وبما ان عبء إثبات عكس هذا التقرير المشار اليه اعلاه، يقع على عاتق المستدعي ضدها - الدولة - والتي لم تقدم لهذا المجلس اي دليل او قرينة تدحض ما ورد في هذا التقرير،..."². بناء على ما ذكر يظهر بشكل واضح كيف استبعد القاضي الإداري القرائن في إثبات عدم توفر الصفة.

الفقرة الثانية: في كيفية إثبات للصفة.

بمراجعة قرارات مجلس شوري الدولة نرى ان الشخص المعنوي يخضع لاحكام القانون الذي ينتمي إليه الأخير، حيث يحدد كيفية وأصول تمثيله امام المحاكم³. فتمثّل السلطات اللامركزية والمؤسسات العامة بجهازها التنفيذي الذي لا يمكنه أن يلجأ الى القضاء إلا بموجب تفويض مسبق صادر عن مداولة للمجلس المعين⁴. ويمثّل الشركة رئيس مجلس الإدارة بتفويض من المجلس، فإذا أبرزت الشركة المستدعية التصريح المسجل في محكمة التجارة وصورة عن شهادة التسجيل يتبين منها أن التوقيع منوط

¹ م.ش، قرار رقم 612، تاريخ 1999/6/22، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

² م.ش، قرار رقم 15، تاريخ 2005/10/6، الشركة اللبنانية الدولية للمقالع والكسارات ش.م.ل/الدولة، م.ق.إ في لبنان، 2011، ص23.

³ م.ش، قرار رقم 171، تاريخ 1997/12/18، الدار اللبنانية للصحافة/الدولة. متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

⁴ م.ش، قرار رقم 76، تاريخ 2003/10/21، عبده بطرس ابو زيد وبلدية حملنا/الدولة-وزارة السياحة. متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

بالمستدعي تكون المراجعة مقدّمة من قبل صاحب صفة، ويمثّل النقيب النقابة بموجب تفويض من مجلس النقابة¹.

وعليه نرى أنه لا يمكن إثبات الصفة لدى الشخص المعنوي إلا بموجب تفويض او وكالة، بالتالي لا يمكن للقرائن أن تلعب أي دور في إثبات الصفة لدى الشخص المعنوي.

أما بالنسبة لإثبات الصفة لدى الشخص الطبيعي ففي قرار لمجلس شورى الدولة جاء ما يلي:
"بما ان الدولة تطلب رد المراجعة لانتهاء صفة الجهة المستدعية للتقدم بها.

وبما انه يتبين من استدعاء المراجعة ومن المستندات المرفقة ان بيار سركيس شاهين وشربل امين مطر قد تقدما بالطعن بصفتها عضوين بحزب القوات اللبنانية ومنتمين اليه قبل ...

وبما ان الجهة المستدعية تدلي بعدم امكانيتها الحصول على افادة عن انضمامها للحزب من اي مسؤول فيه نظراً لختم جميع المراكز بالشمع الأحمر وتطلب من هذا المجلس استنابات الصفة بالبينة الشخصية او تعيين خبير للكشف على سجلات الحزب.

وبما أنه يعود لهذا المجلس تقدير وسيلة إثبات الوقائع المدلى بها وبالتالي فإن طلب الجهة المستدعية استنابات الصفة بالبينة الشخصية ليست مجدية في النزاع طالما انه بإمكانها تقديم اي مستند يثبت انتماؤها الى الجمعية كالبطاقة الحزبية او سوى ذلك من المستندات التي تكون في العادة بحوزة المحازب². وفي قرار آخر إعتبر أن صفة الأبوة لا تكفي لتوفر الصفة في المستدعي لتقديم المراجعة إلا إذا إستندت إلى تفويض من صاحب الشأن³، فالتفويض يشكل مستند خطي. كما إستند في قرار مختلف إلى الوكالات المرفقة بإستدعاء المراجعة للتأكد من أن المستدعين من أهالي بلدة بعدا نظراً لإستقرار الإجتهد على إعتبار أن لكل مواطن في البلدية التي يقيم فيها مصلحة وصفة للمدعاة بكل ما يتعلق بالشؤون البلدية⁴. بالإستناد الى حيثيات القرارات السابق ذكرها، نلاحظ أن الإجتهد عبّر عن تفضيله بشكل صريح للمستند كوسيلة إثبات الصفة بشكل عام الأمر الذي يقطع الطريق أمام القرائن القضائية كوسيلة إثبات للصفة.

¹ عصام، اسماعيل، المنازعات الدستورية والإدارية وفق الاجتهاد اللبناني، مرجع سابق، ص233.

² م.ش، قرار رقم 661، تاريخ 2003/9/29، بيار شاهين وشربل مطر/الدولة. متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

³ م.ش، قرار رقم 108، تاريخ 2001/1/18، عارف شيا/الدولة-وزارة الدفاع الوطني. متوفر على:

www.legiliban.ul.edu.lb.

⁴ م.ش، قرار رقم 570، تاريخ 2008/5/6، انطوان الخوري حلو ورفاقه/الدولة، م.ق.إ في لبنان، 2016، ص637.

المطلب الثاني: في إثبات عكس مضمون بعض الأدلة.

تلعب الأدلة الخطية دوراً مميزاً في الإثبات، حيث أنها أُعدت من أجل هذه الغاية نظراً لحصولها وقت تنفيذ العمل. القاعدة العامة في القضاء العدلي أنه لأجل معارضة الأسناد الخطية أو الطعن في صحتها أو محتوياتها التذرع بأدلة خطية، لهذا منع القانون العدلي الإثبات ببينة الشهود والقرائن ما لم يكن هناك بدء بينة خطية على كل ما يجاوز أو يناقض مضمون السند، وعلى ما يزعم حصوله قبل تحريره أو في اثناء انشائه¹.

أما على صعيد القضاء الإداري، فإن تمتع الإدارة بالشخصية المعنوية، أدى إلى استقلال شخصيتها عن شخصية ممثليها، وهذا ما استوجب أن يكون لها شخصيتها الخاصة وذمتها وذاكرتها، فهي تعتمد كلياً على المستندات الخطية، ولا تعتمد على ذاكرة موظفيها. وفي التنازع الإداري وإنطلاقاً من قاعدة الأصول الخطية التي تحكمه، فإن المستندات والأوراق المقدمة أثناء النزاع تحتل أهمية خاصة، من حيث القوة الثبوتية لمحتوياته أمام القضاء الإداري.

على الرغم من دور مبدأ حرية الإثبات وأهميته أمام القضاء الإداري، إلا أن التطبيق العملي لهذا المبدأ لا يمكن إعماله في كل المحطات، ذلك أن هناك بعض الحالات لا يمكن إثبات عكس المستندات الخطية إلا بسلوك أداء معين من قبل الخصم، دون أن يستطيع القاضي أن يلعب الدور الإيجابي السابق ذكره سابقاً، مما ينعكس بدوره على سلطة القاضي في اللجوء إلى استخراج القرائن القضائية لإثبات عكس بعض المستندات الخطية، كالمستند الرسمي، وبعض المستندات الإدارية.

الفقرة الأولى: المستندات الرسمية.

المستند الرسمي هو المستند الذي يثبت فيه موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ضمن حدود سلطته واختصاصه، ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي العلاقة وفق القواعد المقررة². ولا بد لتحديد صفة السند

¹ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص 51.

² المادة 143، أصول محاكمات مدنية اللبناني، مرجع سابق.

الرسمي من الرجوع إلى احكام قانون محل انشائه، لأن هذه الصفة تدخل في نطاق الشكل الذي يخضع إلى القاعدة العامة في القانون الدولي¹.

أولاً: شروط المستند الرسمي.

لكي يكون المستند رسمياً يجب ان تتوفر فيه الشروط الاتية²:

1- صدوره عن موظف عام: الموظف هو الشخص الذي تعينه الدولة او حدى الإدارات التابعة لها للقيام بعمل او أعمال تتعلق بها او بتنفيذ مصالحها العامة. ولا يشترط أن يكون من تولى تحرير الورقة موظفاً عاماً، بل يكفي أن يكون قائماً بخدمة عامة، كالمطران الذي يتولى التصديق على الوصية.

2- دخول كتابة السند في اختصاص الموظف: العمل الذي يقوم به الموظف لا يكون له اية قيمة متى خرج عن حدود ولايته، ويجب أن يصدر عنه أثناء ولايته أي بعد تعيينه، وقبل كفاً يده. ويقصد بإختصاص الموظف صلاحيته للقيام بالعمل المطلوب توثيقه من حيث نوعه، ومكان إجرائه.

3- قد يعين القانون أوضاعاً وإجراءات خاصة لكل نوع من الأعمال كذكر الساعة واليوم والشهر والسنة وأسماء ذوي العلاقة، ومحل إقامتهم، وأسماء الشهود، ووجوب تلاوة السند عليهم، وترقيم صفحات السجلات، وحفظها، والتحقق من الأهلية ورضى. ومن هذه الأوضاع منها ما هو جوهري، ويترتب على مخالفته جزاء البطلان، ومنها ما هو غير جوهري ولا يؤثر في صحة العقد.

ثانياً: القوة الثبوتية للمستند الرسمي.

يكون للسند الرسمي قوة تنفيذية، وهو حجة على الكافة، ويمتد أثره إلى ورثة أطرافه وخلفائهم، وعليه لا يوقف قوته بالإثبات والتنفيذ إلا إدعاء التزوير، وبالتالي لا يمكن إعمال القرائن القضائية بوجه المستند الرسمي وإثبات عكس ما يتضمنه بالقرائن. فقد جاء في حيثيات أحد القرارات التالي:

"وبما ان مضمون المستندات والقيود الرسمية يجب أن يثبت لمحتويات تلك المستندات ذاتها لا بوسائل ثبوتية عادية أخرى كالقرائن والشهود والا لفقدت تلك السمات والقيود صفتها الرسمية ولا يمكن إثبات عكسها

¹ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص 54.

² المرجع السابق، ص 54 وما بعدها.

بالبينة العادية بدون اللجوء إلى إدعاء تزويرها كما يفرض القانون ذلك وتكون القرائن والبينة الشخصية في هذا الخصوص بدون اية قيمة قانونية¹.

ألا أنه تعتبر البيانات المدونة فيه، والصادرة من ذوي الشأن ودونها الموظف العمومي على مسؤوليتهم دون ان يتمكن من التحقق من مدى صحتها، تعتبر صحيحة إلى ان يثبت العكس باي طريقة من طرق الإثبات²، وهذا يعني ايضا ان كل ما يخرج عن اختصاص هذا الموظف لا يكون له اي طابع رسمي، ويمكن دحضه بإثبات عكسه.

الفقرة الثانية: الصكوك والمستندات الإدارية.

يُقصَد بالمستندات الإدارية كافة المحررات الموجودة في حوزة الإدارة والمتضمنة وقائع إدارية معينة، فهي تتضمن الوقائع المتعلقة بالنشاط الإداري او العاملين فيها³.

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو حول القيمة الثبوتية لهذه المستندات، ما إذا كانت تخضع لنفس قوة للمستند الرسمي وبالتالي عدم إمكانية اللجوء بوجهها إلى القرائن القضائية. وللوقوف على حقيقة هذه النقطة لا بد من المرور بالاجتهاد الفرنسي وصولاً لموقف اجتهاد مجلس شورى الدولة.

أولاً: الصكوك الإدارية في فرنسا.

في البداية إعتبر القاضي الإداري ان الصكوك الإدارية تعتبر جميعها صكوك رسمية، وأنه يُعمل بها حتى إدعاء تزويرها، فالأعمال الإدارية تتمتع بالصدقية ذاتها والقوة الثبوتية عينها التي تتمتع بها السندات الرسمية المنصوص عليها في المادة 1217 من القانون المدني. وهذا ما اقر به بداية بالنسبة للعقود الصادرة عن السلطات المحلية، وللمراسيم⁴.

إن التطور الحالي للإجتهاد يذهب إلى إعطاء القاضي حرية في التقدير، بحيث لا يقر للأعمال الإدارية بقوة ثبوتية خاصة إلا في الحالات المنصوص عنها في القانون. وعلى هذا الأساس، فإن الإجراءات المتعلقة بإدعاء التزوير المنصوص عليها في المادة 60 من المرسوم تاريخ 31 تموز 1945 والتي

¹ م.ش، قرار رقم 98، تاريخ 1987/6/1، منير توفيق اللحام ورفاقه/الدولة-وزارة المالية، م.ق.إ، سنة 1989، ص166

² محمد، الجمعة، الإثبات الإداري في ظل احكام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص57.

³ المرجع السابق، ص58.

⁴ زياد، ايوب، إدعاء التزوير أمام القضاء الإداري، دراسة دراسة منشورة في م.ق.إ في لبنان، العدد22، المجلد الأول، سنة

2011، ص11.

استعادتها المادة 1-633 R من القانون الإداري، لا تطبق إلا على الأعمال الإدارية التي نص القانون صراحة على وجوب إدعاء تزويرها لدحض مضمونها¹. وهكذا أصبحت الأعمال الإدارية تتمتع بقوة ثبوتية فقط حتى إثبات عكسها، والذي يعود تقدير هذا الإثبات بصورة حرة متوافقاً مع نظام البيئة الإدارية، وإمكانية اللجوء إلى القرائن القضائية باستثناء ما نص القانون على عكس ذلك.

ثانياً: الصكوك الإدارية في لبنان.

منذ البدء إعتبر مجلس شورى الدولة في لبنان أن القرارات والمستندات الإدارية تعتبر صحيحة ما لم يثبت عكسها²، والاحكام القضائية تعتبر صحيحة حتى ثبوت تزويرها، كذلك بالنسبة للأوراق القضائية.

فقد قضى بان القرار القضائي هو مستند رسمي يجب ان يثبت مضمونه بذاته ويثبت حتى ثبوت تزوير المستند والا انعدمت قوة المستند الرسمي الثبوتية وأصبح من الممكن إثبات مضمونه او عكس مضمونه بالأدلة الأخرى³.

وبشان محضر دعوى قضائية والسجل الممسوك في قلم المحكمة لتسجيل الإستدعاءات، فإن مضمون تلك المستندات والقيود الرسمية يجب ان يثبت بمحتوياتها لا بوسائل ثبوتية عادية أخرى كالقرائن والشهود والا لفقدت تلك المستندات والقيود صفتها الرسمية ولا يمكن إثبات عكسها بالبيئة العادية بدون اللجوء إلى إدعاء التزويرها كما يفرض القانون ذلك وتكون القرائن والبيئة الشخصية في هذا الخصوص بدون أية قيمة قانونية، فقد جاء في حيثيات أحد القرارات التالي:

"...وبما انه من الواجب التثبت من ان المذاكرة حصلت فعلا ام لا وبما ان هذا الأمر يجب ان يثبت من نص القرار ذاته لا من غير مضمونه من الأدلة كالأستنتاج والقرائن ذلك لأن القرار الصادر عن الهيئة الحاكمة هو مستند رسمي يجب ان يثبت مضمونه به ذاته ويثبت هذا المضمون حتى ثبوت تزوير المستند والا لأنعدمت قوة المستند الرسمي الثبوتية وأصبح من الممكن إثبات مضمونه او عكس مضمونه بالأدلة الأخرى بدون اللجوء إلى إدعاء التزوير"⁴.

¹ زياد، ايوب، إدعاء التزوير أمام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص12.

² المرجع السابق، ص19.

³ م.ش، قرار رقم 103، تاريخ 1997/11/20، حيطاين/بلدية بيروت ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، م.ق.إ، سنة 1999، ص152.

⁴ م.ش، قرار رقم 548، تاريخ 1961/7/14، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

كما إعتبر أيضاً أن محضر تبليغ مرسوم يعتبر محضراً رسمياً¹، كما هي الحال بالنسبة لمستندات صادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء أنها مستندات رسمية²، بالإضافة لمحضر جلسة مجلس الوزراء³. كما أن المجلس إعتبر أيضاً أن المستندات كإفادة صادرة عن مؤسسة كهرباء لبنان، وعلم وخبر الصادر عن المختار وإفادة صادرة عن رئيس البلدية المبرزة بالملف، هي جميعها صادرة عن مراجع رسمية وتتمتع بقوة ثبوتية حتى إدعاء تزويرها وان ما أدلي به من قبل الخصم ليس من شأنه أن يدحض مضمون تلك المستندات الرسمية⁴.

¹ م.ش، قرار رقم 718، تاريخ 2004/6/22، الفرخ/الدولة، م.ق.إ، سنة 2008، ص1364.

² م.ش، قرار رقم 781، تاريخ 1995/6/7، راشد/الدولة، م.ق.إ، سنة 1996، ص595.

³ م.ش، قرار رقم 228، تاريخ 2005/1/17، بيطار ورفيقه/الدولة، م.ق.إ، سنة 2006، ص815.

⁴ م.ش، قرار رقم 436، تاريخ 2004/3/9، راشد/الدولة، م.ق.إ، سنة 2008، ص790.

المبحث الثاني: القيود المفروضة على القاضي الإداري أثناء إستخراج القرائن القضائية.

بعد تطرقنا للقيود المفروضة على القرائن القضائية بإعتبارها وسيلة إثبات قائمة بذاتها امام القضاء الإداري، لا بد لنا من الإنتقال الى القيود المفروضة على سلطة القاضي الإداري أثناء لجوئه الى استخراج القرائن. في هذا الإطار نرى أنّ هذه القيود تندرج ضمن موجب إحترام المبادئ العامة للإثبات حيث يحتل مبدأ الحياد الدرجة الاعلى رتبة فيما بينها. فعلى الرغم من إستقصائية اصول المحاكمات الإدارية التي انعكست على دور القاضي في الإثبات إلا انه يُفترض دائماً الحفاظ على المظهر الحيادي للقاضي الذي لا ناقة له ولا جمل في الدعوى سوى فصل النزاع تطبيقاً للقواعد القانونية والعدالة.

من جهة أخرى يجب القاضي اثناء إستخراجه للقرائن إحترام إرادة المشرع عندما يحدد مسبقاً بعض القرائن سواء عبر النصوص القانونية، او عندما تكتسب بعض القرائن الصفة القانونية نتيجة السوابق الإجتهادية.

المطلب الأول: موجب إحترام مبدأ الحياد.

من المبادئ الأساسية المستقرة في النظام القضائي للإثبات هو مبدأ الحياد القاضي، وهذا المبدأ يقوم على عدم تحيز القاضي لأحد الخصوم بل الفصل في الطلبات التي يتقدم بها أطراف الدعوى، على ضوء الأدلة المقدمة لإثبات الوقائع والتصرفات والحقوق المتنازع عليها وفقاً للقانون.

الا انه طبقاً لخصوصية المنازعة أمام القضاء الإداري، فإن لمفهوم الحياد في القضاء الإداري تطبيق متميز عن القضاء المدني نظراً للطبيعة الاستقصائية للأصول الإدارية. فالحياد المطلوب هنا هو حياد ايجابي اي بتدخل القاضي في النزاع من خلال تحريك عبء الإثبات عبر استخراج القرائن بما يتلائم مع نظام الإثبات الحر من أجل الوقوف على حقيقة وقائع النزاع،

لكن لا يجوز للقاضي أن يحكم بناء على معلوماته الشخصية، أي تلك التي تصل إلى علمه عن وقائع الدعوة ومدى صحتها وثبوتها من غير الطريق المقررة والمحددة قانوناً للنظر في القضايا، كما لو قد شاهد حادثة، ورفعت بشأنها دعوة تعويض أمامه، فإذا قضى بعلمه فإن ذلك يؤثر على تقديره للوقائع لأنه يكون

بمثابة شاهد وليس قاض، أضف إلى ذلك أن علمه سيكون بمثابة دليل في القضية وسيكون خصماً وقاضياً في نفس الوقت وهذا أمر غير جائز، وإذا تبين للقاضي أن معلوماته الشخصية سوف تؤثر على الحكم وجب عليه أن يتحى عن النظر فيها. أما المعلومات العامة المستسقاء من خبرة القاضي بالشؤون العامة المفروض إمام الكافة بها فلا تعد من قبيل المعلومات الشخصية المحظور على القاضي أن يبين حكمه فيها.

كما على القاضي إحترام حق كل طرف في النزاع بأن يكون لديه معلومات عن النزاع المرفوع أمامه، وذلك عبر إبلاغ كل طرف كل الوثائق والإدلاء التي تتعلق به سواء من قبل خصمه أو أي شخص ثالث، وذلك كي يتسنى له مناقشتها وتحديد موقفه منها والرد عليها اذا ما اقتضى الأمر¹. فعلى القاضي توفير عنصرين²:

1- العنصر المادي: الإبلاغ من قبل القاضي لكل مستند يتضمن عنصراً جديداً تكون معرفته مفيدة للفريق المعني به.

2- العنصر الزمني: الإبلاغ لهذا المستند ضمن مهلة كافية، مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة المستند وظروف ومهل الدعوى. وذلك كي يتسنى للفرقاء الوقت الكافي لتحضير دفاعهم وابداء ملاحظاتهم ويعود للقاضي في هذا المجال ان يمنحهم مهلة كافية لتقديم الملاحظات.

المطلب الثاني: تحوّل القرينة القضائية إلى قرينة قانونية.

في إطار إستخراج القاضي للقرائن يمكن للمشرع أن يحدد بموجب نص قانوني بعض القرائن، سواء من حيث الواقعة المستنبطة، أو من حيث القيمة الثبوتية للواقعة المستنبطة، فتصبح واجبة التطبيق على القاضي عند توفرها في الدعوى إعمالاً للنص القانوني وبالتالي تخرج عن حرية القاض. فيتجلى هذا النوع بتدخل المباشر من قبل المشتري لرفع القرينة القضائية إلى منزلة القرينة القانونية.

¹ C.E., 8 avril 2001, Dervin: Req. n° 225658, disponible sur le site gouvernemental: www.legifrance.gouv.fr.

² خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، 18

كما يمكن أن تتحول القرينة القضائية نظراً لظروف معينة وخدمة للعدالة ان تصبح واجبة التطبيق عند توفر مقوماتها، وهي ما تسمى بالقرائن الشبه قانونية، نظراً لتكرارها واستطراد المحاكم على إستنباطها، دون تدخل المشتري.

الفقرة الأولى: القرينة القانونية.

ترتكز القرينة القانونية على إستنباط المشتري المبني كما في القرينة القضائية على فطنة القاضي وخبرته. لكن لا بد من أن يعين القانون الوقائع التي تتخذ اساساً للاستنباط، ويحدد النتيجة المترتبة، فالإثبات بها وبيان حكمها لا يخرج عن دائرة الاعفاء من عبء الإثبات، وبناء على ذلك تكون القرينة القانونية وضعاً استثنائياً لا وجود لها من غير نص، ولا يمكن التوسع بتفسيره¹.

نصت المادة 301 م.م على ان " القرينة القانونية هي التي ينص عليها القانون، وهي تغني من تقررت لمصلحته عن اية طريقة أخرى من طرق الإثبات، على انه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي، كما لم نص يقضي بغير ذلك".

اما في القانون الإداري فلم ياتي على تعريف هذه القرائن ولكن لتوضيحها لا بد لنا من الوقوف عند تطبيقاتها في المنازعات أمام القضاء الإداري.
أولاً: قرينة القرار الضمني بالرفض.

نصت المادة 68 من نظام مجلس شوري الدولة عل ان: "إذا لم تكن السلطة قد اصدرت قرار فيتوجب على ذي العلاقة ان يستصدر مسبقاً قرار من السلطة المختصة، ومن أجل ذلك يقدم إلى السلطة طلباً قانونياً فتعطيه بدون نفقة ايصالاً يذكر فيه موضوع الطلب وتاريخ استلامه.

وإذا لم تجبه السلطة إلى طلبه خلال مدة شهرين إعتباراً من تاريخ استلامها الطلب المقدم منه إعتبر سكوتها بمثابة قرار رفض، الا في حالتين:..."

وعليه فان سكوت الإدارة مدة شهرية من تاريخ تقديم الطلب لاستصدار قرار منها قرينة قانونية على قرار ضمني صادر عن الإدارة بالرفض²، بإستثناء بعض الحالات المنصوص عليها في المادة ذاتها.

¹ خليل، جريج، النظرية العامة للموجبات، مرجع سابق، ص 277.

² م.ش، قرار رقم 676، تاريخ 1980/10/07، الياس سابا/بلدية بيروت، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

ثانياً: قرينة التحسين في قضايا الاستملاك.

في حيثيات قرار لمجلس شورى الدولة جاء ما يلي:

"...وحيث ان الشارع بالمادة 51 قد افترض بصورة جازمة ووضع لافتراضه هذا قرينة قانونية قاطعة من ان إنشاء الطرق والساحات العامة وتقويمها وتوسيعها يؤدي على اطلاقه إلى الحاق التحسين في العقارات التي تصيبها وحسما للمنازعات الكبيرة التي تنشأ عنها وضع الشارع قاعدة موحدة لحساب هذه الزيادة المطلقة فقضى بان يضم إلى الاملاك العامة بصورة مجانية ربع العقار المستملك لقاء تلك الزيادة وهذا الاقتطاع المجاني حتمي في جميع الاحوال وإذا كان هنالك من نقصان فانه يحسب وفقاً للقواعد العادية¹. فالمشروع إعتبر من واقعة إنشاء الطرق والساحات العامة وتقويمها وتوسيعها قرينة بموجب المادة 51 على التحسين في العقارات التي تصيبها، من دون ان يتمتع القاضي الإداري بأي سلطة في تقدير وجود او عدم وجود تحسين لاحق في تلك العقارات.

ثالثاً: القرائن القانونية في إطار المنازعات الضريبية.

يتضمن القانون الضريبي الكثير من القرائن القانونية التي نص عليها المشرع بشكل صريح سواء لمصلحة الإدارة، او لمصلحة المكلف.

كقرينة تحويل الاموال إلى الخارج في فرنسا²، ولبنان حيث نصت المادة 15 من المرسوم الاشتراعي 59/144: "إذا تبين ان مؤسسات تابعة لمؤسسات واقعة في الخارج او مشرفة على مؤسسات واقعة خارج لبنان، تنتقل قسماً من ارباحها إلى الخارج، اما بزيادة اسعار البيع او الشراء او بانقاصها او باية وسيلة أخرى فان الارباح المنقولة على هذه الصورة يجب ان تضاف عند فرض الضريبة إلى الارباح المبينة في الحسابات. وإذا لم تتوفر الأدلة الكافية لتحديد الربح الحقيقي اتخذت ارباح المؤسسات المشابهة اساساً للمقارنة ولتحديد الربح بالاضافة إلى المظاهر الخارجية ومعلومات الدوائر المالية المختصة.³"

¹ م.ش، قرار رقم 520، تاريخ 1962/10/22، امين محمد عويضة/الدولة، متوفر على: www.legiliban.ul.edu.lb.

² Article 45 du Code général des impôts français.

³ المادة 15 من المرسوم الاشتراعي 59/144، المتعلق بتحديد الآلية الواجب اتباعها لاحتساب ضريبة الدخل على الرواتب والاجور، الجريدة الرسمية، العدد 46، تاريخ 2019/10/3.

فمن الواضح هنا ان المشرع قد أعطى الحق للاداة الضريبية بإستخدام كافة الأدلة والقرائن للتحقق من الأرباح، التي تبقى في نهاية المطاف وقائع يمكن إثبات عكسها¹.

كما تظهر ايضا في أسلوب التقدير الجزافي القانوني الذي يستند إلى بعض القرائن التي يركز عليها القانون الضريبي لأن ظهورها يؤدي حتما لوجود الوعاء الضريبي، فهذه القرائن يحددها المشرع مسبقا، لا يمكن الاعتراض عليها بإعتبارها نصوص قانونية، ومثالا: إعتبار ان ارباح المكلف من نشاطه التجاري في عدد من السنوات الماضية مساوية لربحه في سنة معينة تعتبر سنة اساس، او كتحديد الربح الصافي كنسبة ثابتة من الدخل الاجمالي².

الفقرة الثانية: القرينة الشبه قانونية.

بالنظر إلى أن القرينة القضائية متروك أمر إستنباطها إلى القاضي من خلال ظروف الدعوى ووقائعها، فإن تكرار إستنباط قرينة قضائية ما على نحو معين وفي قضايا من نوع متشابه يؤدي الى إطراد القضاء على تطبيقها عند توفر مقوماتها في أي نزاع. فان القرينة القضائية في الحالة هذه تصبح ملزمة للقاضي، نظراً لتواتر العمل بها أمام المحاكم، بل قد يتمسك بها الخصوم للدفاع عن وجهة نظرهم³.

ومرد ذلك أن تكرار المحاكم في إستنباط قرينة ما، في مجال معين يجعلها محط اهتمام وعناية، اذ يوليها القاضي اهتمام كبير، ويعمل بها متى وجد عناصرها في ظل الظروف ذاتها.

أولاً: القرينة الشبه قانونية قضائية المصدر.

إن الاجتهاد الإداري يلعب الدور الأساسي في تحويل القرينة القضائية إلى قرينة قانونية، إذ لا بد من توفر عدة عوامل من أجل إعتبار اننا أمام قرائن شبه قانونية. فلا بد من توفر عنصر التكرار سواء لجهة الواقعة المستنبط منها، كما إلى ترتيب نفس النتيجة من قبل القاضي الإداري، الذي يوفر العامل النفسي بالاعتقاد بوجوبية ترتيب النتيجة عند توفر واقعة معينة. فهذه الالية باعتدنا انها تتشابه مع القواعد العرفية المكملة للنصوص القانونية.

¹ فوزت، فرحات، التشريع الضريبي، مرجع سابق، ص110.

² محمد علي، خليفة، اطروحة دكتوراه بعنوان الاعتراض الضريبي في لبنان، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة بيروت العربية، سنة 2016، ص68.

³ مصطفى، الطراونة، القرائن القضائية لإثبات عدم مشروعية القرار المطعون به، مرجع سابق، ص67.

وعليه من هنا يمكن التأكيد على ان القرينة الشبه قانونية هي قضائية المنشأ، ولكن تطبيقها من قبل القضاء الإداري فترى من الزمن على نحو من الاطراد، تسمح لنا بالجزم بتحول القرينة من قضائية المصدر إلى الشبه قانونية التطبيق.

ثانياً: الشبه القانونية التنفيذية لبعض القرائن القضائية.

للقوف اكثر على هذا النقطة لا بد من توضيحها باستعراض بعض القرائن القضائية المصدر، والتي أصبح يمكن تصنيفها ضمن القرائن الشبه قانونية التنفيذ.

1- القرائن الإجرائية.

يمكن تصنيف القرائن الإجرائية ضمن فئة القرائن الشبه قانونية، حيث أن هذه القرائن عادة ما تتكرر في الكثير من المراجعات الإدارية. فالقاضي الإداري عند إعماله هذه القرينة في مختلف المراجعات يرتب نفس النتيجة القانونية، نتيجة التشابه سواء من جهة الواقعة المستنبط منها، او من جهة الواقعة المستنبطة التي يستنتجها القاضي الإداري.

فالقاضي الإداري عند عدم جواب الإدارة على إدلاءات المستدعي والتزام الصمت، يعمد الى الفصل بالمراجعة على إعتبار الوقائع المدلى بها من قبل المستدعي جدياً وعلى قدر من الصحة على الرغم من عدم نص نظام مجلس شورى الدولة على هذه القرينة.

بناءً على ما تقدم يمكن التأكيد على أن اللجوء إلى هذا النوع من القرائن أصبح ملزم للقاضي دون نص قانوني، على إعتبار أنه سيحثه الإدارة على التفكير أكثر في حال تفكيرها بأخذ موقف سلبي في أي مراجعة لاحقة نتيجة معرفتها المسبقة للتوجه الذي سيسلكه القاضي الإداري.

2- قرائن عيب الانحراف بالسلطة.

يمكن إعتبار القرائن المستخلصة من قبل الاجتهاد الإداري في إطار إثبات انحراف السلطة إعمالاً لرقابته من قبيل القرائن الشبه قانونية، حيث أن الاجتهاد الإداري إعتبر انه عند توفر إحدى هذه القرائن المذكورة سابقاً¹، يكون القرار مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة.

¹ راجع القسم الثاني، الفصل الأول. من هذه الرسالة.

فإن تطبيق هذه القرائن فترى يسيرة من الزمن من قبل الاجتهاد الإداري سواء لجهة الواقعة المستنبط منها، او لجهة الحكم بإبطال القرار الإداري، تفيد بتحول هذه القرائن من قرائن قضائية إلى قرائن شبه قانونية، تفرض على القاضي الإداري موجب تطبيقها عند توفر شروطها، فليس له في هذه الحالة عدم تطبيقها.

كقرينة التفرقة في المعاملة بين الحالات المماثلة، فإن القاضي الإداري أصبح مجبراً على إلغاء القرارات الإدارية عند توفر عوامل هذه القرينة ، ولو كنا أمام قرارات في ميادين مختلفة، فكل قرار يحمل تفرقة في المعاملة مع حالات مشابهة للحالة موضع القرار كان على القاضي الإداري إعلان أن هذا القرار مشوب بعيب الأنحراف بالسلطة عملاً بقرينة التفرقة في المعاملة بين الحالات المماثلة وبالتالي إبطاله.

3- العقد الإداري بموجب توكيل ضمني.

منذ العام 1975، أصبح الاجتهاد الإداري يضيفي الصفة الإدارية للعقد المبرم بين شخصين من أفراد القانون الخاص على الرغم من غياب توكيل صريح، خصوصاً إذا دلت عدة قرائن إلى أن أحد هذين الشخصين يعمل لحساب شخص عام¹.

وفي هذا السياق استند الاجتهاد الإداري الفرنسي إلى ثلاث قرائن ليثبت وجود توكيل ضمني منحه إحدى السلطات اللامركزية لشركة اقتصاد مختلط:

- منح هذه الشركة اعانات مالية عائدة للسلطة الإدارية.
 - تسليم المباني إلى السلطة اللامركزية عند الانتهاء من بنائها من قبل الشركة.
 - حلول السلطة اللامركزية محل الشركة في اية دعوى بالمسؤولية يمكن ان تقم ضدها.
- وعليه فعندما تتوفر هذه قرائن في وقائع الدعوى على القاضي الإداري اضاء الصفة الإدارية على العقد موضوع المنازعة.

¹ فوزت، فرحات، القانون الإداري العام، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، 2004، ص455.

الخاتمة.

إن الدعوى القضائية هي الوسيلة القانونية لحل النزاعات وإثبات الحقوق، وإثبات الحقوق في إطار أي منازعة يتوجب على مدعي الحق ان يقدم الأدلة المثبتة لحقه، فإذا لم يقدم الأدلة الكافية التي تثبته خسر دعواه.

إن الإثبات أمام القضاء عملية معقدة، فلا بد من تحديد الأدلة المقبولة أمام القاضي وتحديد قيمتها بوجه بعضها البعض، كما تحتاج هذه العملية للإدارة والحكم. لقد ظهرت عدة مذاهب محاولة تحديد دور المتنازعين والقاضي في عملية الإثبات.

تميز القضاء الإداري حامي الحريات بتبنيّه المذهب الحر في الإثبات، مانحاً للقاضي الدور الأبرز في قيادة الإثبات نحو التطبيق الصحيح إحقاقاً للعدالة.

إن تبنيّ المذهب الحر من قبل المحاكم الإدارية ناجم عن عدة عوامل لعلّ أهمها إنعدام التوازن بين أطراف النزاع، فالإدارة وما تتمتع به من إمتيازات تشكل الخصم الدائم بوجه الفرد الذي يمثل الطرف الأضعف. اما العامل الآخر فهو استقصائية أصول المحاكمات الإدارية، والمقصود بالإستقصائية تقصي الحقيقة بعيداً عن قدرة كل طرف بالإثبات. وعليه يعتبر الإستقصاء وسيلة بغاية الأهمية لتحقيق إعادة التوازن الإثباتي بين اطراف النزاع.

بناءً على ما تقدّم مُنِح القاضي الإداري سلطة تحقيقية متميّزة عن سلطة أي قاضٍ أمام القضاء العادي، وترجمتها نصوص القانون الإداري بعدم تحديدها لوسائل الإثبات ولا لقيمتها، الأمر الذي ألقى على عاتق القاضي الإداري مهمة صعبة. اذ لم يقتصر دوره على إستنباط حكم القانون من مجرد الإطلاع على النصوص أو الوصول الى الحكم بطريقة الية، إنما لعب دوراً يتطلب منه القيام بعمليات ذهنية متتالية من خلال الترجيح بين الادلة المتعارضة الغائبة أحياناً، مستعيناً بالسلطة الاستقصائية التي حولها له المشترع.

من هنا كان الدور الذي لعبته القرائن القضائية الى جانب القاضي الإداري عند غياب أدلة الإثبات بإعتبارها عملية فكرية ينطلق بها القاضي من وقائع ثابتة في الدعوى او من أفعال الخصوم، حيث يسمح المنطق العقلي بالاستقراء بهذه الوقائع الثابتة إلى واقعة أخرى يفترض إثباتها ولكن لم تتوفر أدلة تثبتها، على أن تجمعهما بينها علاقة منطقية قوية.

على الرغم من المفهوم الواضح للقرائن القضائية ظاهرياً، إلا أنها ضمناً لعبت دوراً إيجابياً إلى جانب القاضي الإداري وعلى مستوى أكبر من ذلك المتعارف عليه أمام القضاء المدني، من خلال دورها كوسيلة إثبات قائمة بذاتها لم يحدد القانون حجيتها، وترك أمر استنباطها إلى السلطة التقديرية للقاضي باعتبارها من أدلة الإثبات التي يمارس القاضي سلطته التقديرية فيها بأوسع مجال لإثبات الانحراف بالسلطة والخطأ في المسؤولية الإدارية، وأخيراً على صعيد المنازعات الضريبية..

إن سلطة القاضي الإداري في استخراج القرائن القضائية تميّزت بمساحة من الحرية، فالقاضي حرّاً بإختيار الوقائع المستنبط منها سواء من إدلاءات الخصوم أو من رقابته على القرارات الإدارية، وأخيراً من التحقيقات التي يقوم بها. كما سمحت له تقدير قيمة الواقعة المستنبطة الثبوتية بحرية، ونقل عبء الإثبات بما يخدم ختام التحقيق.

على الرغم مما سبق وجدنا بعض القيود المفروضة على سلطة التقديرية القاضي الإداري في اللجوء إلى القرائن القضائية. ويمكن تقسيمها هذه القيود إلى نوعين:

النوع الأول متعلق بالقوة الثبوتية للقرائن القضائية، فمن جهة أولى لمسنا تفضيل الإجتهد الإداري للمستند الخطي من أجل إثبات الصفة للشخص الطبيعي كشرط من شروط قبول الدعوى. ومن جهة أخرى أكد الإجتهد على عدم امكانية اللجوء إلى القرائن كوسيلة إثبات بوجه المستندات الرسمية والصكوك الإدارية. بالتالي على القاضي استبعاد اللجوء إلى القرائن في الحالات المذكورة أعلاه.

أما النوع الثاني فهو متعلق بالقيود المفروضة على سلطة القاضي الإداري عند استخراج القرائن القضائية، حيث يتدرج هذا القيد ابتداءً من موجب القاضي الحفاظ على حياديته عند استنباط القرائن، كما موجب إحترام إرادة المشرّع والسوابق الإجتهدية عبر القرائن القانونية والشبه قانونية.

في الختام توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات، وهي على الشكل الآتي:

الإستنتاجات:

- ان وظيفة القضاء عموماً والإداري خصوصاً تفرض على من يشغلها مسؤوليات جسام مقابل ما تمنحه من سلطات وصلاحيات ذات أهمية قصوى. من هنا يتوجب على القاضي الإداري أن يكون على مستوى المهمة الملقاة على عاتقه، ذلك أن توزيع العدل بين اطراف نزاع غير متساويين ليس امراً بسيطاً، بل يعتبر العمود الفقري لدولة القانون حيث يكون الجميع سواسية أمام القانون الذي يشكل الفيصل فيما بينهم، وعلى اساسه يعطي القاضي كل ذي حق حقه.

- على الرغم من المفهوم البسيط للقرائن القضائية إلا أنها تشكل واحدة من العمليات الفكرية التي تتطلب من قاضي ان يكون على درجة من الوعي والمعرفة والخبرة.
- تلعب القرائن القضائية دور بالغ الأهمية في إطار إعادة التوازن بين أطراف المنازعة الإدارية، وتعتبر الأداة الرئيسية التي يلجأ لها القاضي الإداري في إطار سلطته اللإستقصائية.
- تعتبر القرائن القضائية في إطار المنازعات الإداري وسلبية إثبات قائمة بذاتها لا يحد من قيمتها شيئاً باستثناء بعض الحالات الدقيقة، على عكس قيمتها في القضاء المدني حيث أنزلت منزلت البيئة الشخصية، التي لا يمكن اللجوء إليها في حالات قليلة محدّدة قانوناً.
- للإجتهد الإداري الدور الأبرز في تسليط الضوء على القرائن القضائية ودورها في الإثبات، خصوصاً في ظل غياب النصوص القانونية التي تحدد قيمتها في الإثبات.
- لا بد من الإشادة بقرارات الجريئة لمجلس شورى الدولة في لبنان، فإعتمد في الكثير من قراراته على القرينة من أجل الحكم بمسؤولية الإدارة، كما واكب الإجتهد الإداري اللبناني نظيره الفرنسي من كافة جوانبه، حتى انه كان سابقاً له في العديد من القرارات.

التوصيات:

- على الرغم من القرارات الجريئة لمجلس شورى الدولة، إلا أنه لكي يكتمل دور القاضي الإداري على الوجه الذي يتفق وخصوصية المنازعة الإدارية ومراكز أطرافها، فعلى المشتري وضع قانون إثبات إداري خاص.
- يجب الإهتمام من قبل فقهاء القانون بدراسة الإثبات في الدعوى الإدارية من خلال إدخالها كمادة مستقلة في برامج الدراسة في منهاج الحقوق على غرار الإثبات في القضايا المدنية وتجارية، وخصوصاً القرائن بإعتبارها من أهم وسائل الإثبات أمام القضاء الإداري، إذ لا يذكرها شراح القانون إلا بطريقة غير مباشرة بمناسبة ذكر أدلة الإثبات، فهذا الإطار الغير مكتمل الذي سجتت فيه القرائن يفسر لنا السبب في عدم الإهتمام بهذا الموضوع إلى هذا الحد.
- يجب أن يتابع الحقوقيون الأحكام القضائية الجديدة وما تتطوي من ابتداع على مستوى القرائن قضائية نظراً الدور المتزايد في حل النزاع.
- على الإجتهد الإداري أن يرفع التناقض بين الأحكام القضائية ذات الصلة بالقرائن وتوحيدها، خصوصاً القضائية منها.
- لا بد من التأكيد على ان هذه المسؤولية الملقاة على كاهل القاضي الإداري خصوصاً في مجال القرائن القضائية تفرض عليه أن لا يصدر أي قرار اعتباطيا او خاطئاً. فالقاضي عندما يلجأ إلى التقدير سواء

لجهة الواقعة المستنبط منها او المستنبطة أن يحكم ضميره وعقله وخبرته، فلا يمكنه ان يرتكب خطأً ظاهراً أو ساطعاً في التقدير، وإلا تعرض للمسائلة عند الاقتضاء. فالقاضي وإن كان حراً في تكوين وترسيخ قناعته الذاتية، الا انه ليس متفلتاً من اي قيد بل يكون محكوماً في كل ما يقوم به بقواعد المنطق، وغيرها من قواعد التفكير والتحليل.

بعد تحديد دور القاضي الإداري في إستخراج القرائن القضائية لابد من التساؤل حول الدور القانوني لشهادة الشهود بإعتبارها وسيلة من وسائل الإثبات أمام القضاء الإداري، مما يفتح الأفق العلمية أمام زملائنا الطلاب والباحثين الحقوقيين من أجل الإجابة على هذا الموضوع في بحوث علمية جديدة.

لائحة المراجع.

• المراجع باللغة العربية.

المراجع العامة.

1. اسماعيل، (عصام)، المنازعات الدستورية والإدارية وفق الاجتهاد اللبناني، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان 2018.
2. جريج، (خليل)، النظرية العامة للموجبات، اشراف رمزي جريج، الجزء الثالث (نظام الإثبات)، طبعة رابعة منقحة، المنشورات الحقوقية صادر، 2004.
3. عبده، (محمد)، أصول المحاكمات المدنية، الطبعة الأولى، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، بيروت، 2008.
4. العوجي، (مصطفى)، مجموعة القانون المدني، الجزء الأول العقد، الطبعة الخامسة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.
5. عيد، (ادوار)، أصول المحاكمات الإدارية، الجزء الأول، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت 1974.
6. عيد، (ادوار)، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، جزء السابع عشر، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، 1992.
7. فرحات، (فوزت)، التشريع الضريبي العام دراسة مقارنة، الطبعة الرابعة، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، 2013.
8. فرحات، (فوزت)، القانون الإداري العام، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، 2004.
9. فرحات، (فوزت)، القانون الإداري العام، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، 2004.

المراجع الخاصة.

1. ابراهيم، (علي)، منهجية البحث القانوني، الطبعة الثانية، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)، 2001.

2. ابي حيدر، (علي)، دروس في المنهجية والمصطلحات القانونية، (حقوق النشر والتأليف محفوظة للمؤلف)
3. حسونة، (محمد)، قرينة الخطأ في مجال المسؤولية الإدارية دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة 2011.
4. خليفة، (عبد العزيز)، الإثبات في الدعاوي الإدارية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2010.
5. رزق الله، (جوزف)، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، الطبعة الأولى، المنشورات الحقوقية صادر، 2010.
6. زريق، (برهان)، نظام الإثبات في القانون الإداري، الطبعة الأولى، مطبعة الداودي، سوريا 2009.
7. الطراونة، (مصطفى)، القرائن القضائية لإثبات عدم مشروعية القرار المطعون به دراسة مقارنة، دار الثقافة، الطبعة الأولى 2011.
8. العجيلي، (لفتى)، التحقيق الإداري في الوظيفة العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، بيروت 2015.
9. المليجي، (اسامة)، القواعد الإجرائية للإثبات وفقا لنصوص واحكام القضاء وراء الفقه، دار النهضة العربية، القاهرة 2000.
10. مهدي، فضل الله، علم المنطق (المنطق التقليدي)، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979.

الدوريات والدراسات والمقالات.

1. اسماعيل، (عصام)، محاضرات في مادة القضاء الإداري، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول، العام الجامعي 2016-2017.
2. ايوب، (زياد)، إدعاء التزوير أمام القضاء الإداري، منشور في مجلة القضاء الإداري في لبنان، العدد 22، المجلد الأول، سنة 2011، ص 9-25.
3. جابر، وليد،، محاضرات في مادة المنازعات الإدارية، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول، العام الجامعي 2017-2018.
4. الخفاخي، (وسن) و هاشم، (جعفر)، سلطة القاضي التقديرية في إستنباط القرينة القضائية دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 4، 2018، ص 193-233.

5. داود،(ميراي)، **التنازع الضريبي**، دراسة صادرة عن المعهد الوطني للإدارة، سنة 2015، ص1-92.
6. الدورية العلمية المتخصصة، صادرة عن مركز الدراسات و البحوث القضائية بمجلس الدولة المصري، العدد الأول، الجزء الأول، إذار 2015.
7. كمال، (سمية)، **"الدور الإجرائي للقاضي الإداري في الإثبات دراسة مقارنة"**، منشور في مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 42، حزيران 2015، ص104-120.
8. مجلة القضاء الإداري في لبنان.
9. مجموعة المبادئ القانونية التي اقترتها المحكمة الإدارية العليا في مصر، الجزء الاول، المكتب الفني، دون تاريخ نشر.

الاطروحات والرسائل.

1. الجمعة، (محمد)، رسالة ماجستير بعنوان **"الإثبات الإداري في ظل احكام القضاء الإداري"**، كلية الحقوق في الجامعة الاسلامية في لبنان، 2019-2020.
2. خليفة، (محمد علي)، اطروحة دكتوراه بعنوان **"الاعتراض الضريبي في لبنان"**، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة بيروت العربية، سنة 2016.
3. العلوان، (سعود)، اطروحة دكتوراه بعنوان **"دور القاضي الإداري في إثبات عدم مشروعية القرار الطعين دراسة مقارنة"**، كلية القانون في جامعة عمان العربية، شباط 2014.
4. هادي، (محمد)، اطروحة دكتوراه بعنوان **"القرار الإداري مفاهيمه ومراحل إتخاذه والمشكلات التي تثيرها منازعاته"**، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، سنة 2017.

القوانين.

1. قانون رقم 25، تاريخ 1968، الإثبات المصري في المواد المنية والتجارية، الجريدة الرسمية، العدد 22، تاريخ 1968/5/30.
2. قانون رقم 0، تاريخ 1932/3/9، الموجبات والعقود، الجريدة الرسمية، العدد 2642، تاريخ 1932/4/11.
3. قانون رقم 47، تاريخ 1972، بشأن مجلس الدولة المصري، دون تاريخ نشر.
4. المرسوم الاشتراعي 59/144، المتعلق بتحديد الآلية الواجب اتباعها لاحتساب ضريبة الدخل على الرواتب والاجور، الجريدة الرسمية، العدد 46، تاريخ 2019/10/3.

5. مشروع القانون المنفذ بالمرسوم الاشتراعي رقم 90، تاريخ 16/9/1983، المتعلق بإصدار قانون اصول المحاكمات المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 40، تاريخ 6/10/1983.
6. مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم 10424، تاريخ 14/6/1975، المتعلق بتنظيم القضاء الاداري في لبنان، الجريدة الرسمية، العدد 39، تاريخ 15/11/1984.

المعاجم اللغوية.

1. ابن منظور، (احمد بن بكر)، لسان العرب، الجزء 11، الطبعة الثالثة، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1999.
2. الرازي، (محمد بن ابي بكر بن عبد القادر)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1995.

• المراجع باللغة الفرنسية.

Ouvrages et theses.

1. CAIRE, Anne-Blandine, relecture du droits des preemptions a la lumiere du droit europeen des droits l’homme, these, France, 2010.
2. DEBBASCH, Charles, Procédure administrative contentieuse et procédure civile, Paris, L.G.D.J., 1962.
3. GAUDEMET, Y., Les méthodes du juge administratif, Paris, L.G.D.J., 1972.
4. PACTET, Pierre, Essai d’une théorie de la preuve devant la juridiction administrative, these, Paris, ed. Pedone, 1952.
5. POUILLAUDE, Hugo-Bernard, le lien de causalite dans le droit administrative, universite Pantheon-Assas, these, 2001.
6. RABBAT, Fadi, L’office du juge et la preuve dans le contentieux administratif à la lumière du droit français et du droit libanais, these, universite de poitiers, France, 2013.
7. VINCENT, Jean et GUINCHARD, Serge, Procédure civile, Dalloz, 21ed 1987.

Periodique.

Recueil Lebon.

codes.

1. Code de justice administrative.
2. Code de procédure civile français.
3. Code général des impôts.

Rapports.

rapport présenté par M. D. LEGER, auditeur au Conseil d'État de France, « La preuve devant le juge administratif français », 1972, pp. 1-45.

• المواقع الالكترونية.

1. www.legifrance.gouv.fr.
2. www.legiliban.ul.edu.lb.
3. www.std.ena.gov.lb.

فهرس المحتويات.

1.....	المقدمة.....
5.....	القسم الأول: دور القرائن القضائية في الإثبات الإداري.....
6.....	الفصل الأول: القواعد العامة للإثبات الإداري.....
8.....	المبحث الأول: ماهية الإثبات الإداري.....
8.....	المطلب الأول: تعريف الإثبات ومذاهبه.....
8.....	الفقرة الأولى: مفهوم الإثبات.....
9.....	الفقرة الثانية: المذاهب العامة للإثبات.....
10.....	أولاً: مذهب الإثبات الحر.....
10.....	ثانياً: مذهب الإثبات المقيد.....
11.....	ثالثاً: مذهب الإثبات المختلط.....
12.....	المطلب الثاني: النظام القانوني للإثبات الإداري.....
16.....	أولاً: في لبنان.....
13.....	ثانياً في مصر.....
14.....	ثالثاً: في فرنسا.....
15.....	الفقرة الثانية: إمتيازات الادارة في الإثبات.....
15.....	أولاً: العوامل المؤثرة في الإثبات الإداري.....
16.....	1- حياة الأوراق والمستندات.....
17.....	2- التصرف التلقائي.....
17.....	3- صحة القرارات الإدارية.....
18.....	الفقرة الثالثة: تمايز الإثبات الإداري.....

19.....	أولاً: الواقعة المادية والتصرفات القانونية.
20.....	ثانياً: اليمين الحاسمة.
21.....	المبحث الثاني: دور القاضي الإداري في الإثبات.
22.....	المطلب الأول: مهمة القاضي في الإثبات.
22.....	الفقرة الأولى: مراقبة مضمون الإثبات.
24.....	الفقرة الثانية: مراقبة وسائل التحقيق التي يطلبها الأطراف.
24.....	الفقرة الثالثة: الاستعانة بوسائل تحقيق أخرى.
25.....	المطلب الثاني: مهمة القاضي الإداري في الإثبات.
25.....	الفقرة الأولى: اختيار وسائل الإثبات والتحقيق.
27.....	الفقرة الثانية: تقدير القيمة الثبوتية.
28.....	الفصل الثاني: حجية الإثبات بالقرائن القضائية.
29.....	المبحث الأول: مفهوم القرائن القضائية.
30.....	المطلب الأول: تعريف القرينة القضائية واركائها.
30.....	الفقرة الأولى: تعريف القرائن القضائية.
31.....	الفقرة الثانية: أركان القرينة القضائية.
32.....	أولاً: العنصر المادي.
32.....	ثانياً: العنصر المعنوي.
34.....	المطلب الثاني: خصائص القرينة القضائية.
34.....	الفقرة الأولى: القرائن القضائية دليل مقيد.
34.....	الفقرة الثانية: القرائن القضائية قرائن غير قاطعة.
34.....	الفقرة الثالثة: القرائن القضائية ذات حجية متعدية.

35.....	المبحث الثاني: أهمية القرائن القضائية في الإثبات الإداري
35.....	المطلب الأول: القيمة القضائية للقرينة القضائية
36.....	الفقرة الأولى: في تعزيز أدلة الإثبات الأخرى
36.....	الفقرة الثانية: القرينة دليل قائم بذاته
36.....	أولاً: قانونياً
38.....	ثانياً: إجتهادياً
39.....	ثالثاً: فقهيّاً
41.....	المطلب الثاني: دور القرائن القضائية في إعادة التوازن بين الأطراف
41.....	الفقرة الأولى: في إثبات عيب الانحراف بالسلطة
42.....	أولاً: تحويل السلطة
42.....	ثانياً: تحويل الأصول
42.....	ثالثاً: إثبات الانحراف بالسلطة
43.....	الفقرة الثانية: في إثبات الخطأ في المسؤولية الإدارية
44.....	الفقرة الثالثة: في المنازعات الضريبية
46.....	القسم الثاني: الإطار القانوني لدور القاضي الإداري في استخراج القرائن القضائية
48.....	الفصل الأول: السلطة التقديرية للقاضي إزاء القرائن القضائية
49.....	المبحث الأول: في اختيار الواقعة المستتبطة منها
50.....	المطلب الأول: ادلاءات الخصوم في الدعوى الإدارية
50.....	الفقرة الأولى: تقديم المستدعي ادلاءات محددة
51.....	الفقرة الثانية: رد الإدارة على ادلاءات المستدعي
52.....	المطلب الثاني: حدود الرقابة القضائية على وقائع وعناصر القرار الإداري

- 52.....الفقرة الأولى: الرقابة على الوقائع.
- 53.....أولاً: الرقابة الدنيا.
- 54.....ثانياً: الرقابة العادية.
- 54.....ثالثاً: الرقابة القصوى.
- 55.....الفقرة الثانية: الرقابة على عناصر القرار الإداري.
- 56.....أولاً: تكليف الإدارة بإثبات صحة الأسباب الموجبة للقرار.
- 57.....ثانياً: ظروف اصدار القرار الإداري وتنفيذه.
- 57.....ثالثاً: ظروف اللاحقة لصدور القرار المطعون به.
- 58.....رابعاً: التفرقة في المعاملة بين الحالات المماثلة.
- 59.....المطلب الثالث: التحقيقات التكميلية.
- 59.....الفقرة الأولى: الإستجواب.
- 60.....الفقرة الثانية: الخبرة.
- 61.....الفقرة الثالثة: تدقيق المستندات.
- 62.....الفقرة الرابعة: وسائل إثبات وإجراءات أخرى.
- 64.....المبحث الثاني: في تقدير القيمة الثبوتية للواقعة المستنبطة.
- 65.....المطلب الأول: حرية القاضي في تقدير الوقائع المستنبطة.
- 65.....الفقرة الأولى: القرائن الإجرائية.
- 66.....الفقرة الثانية: الواقعة المستنبطة على ضوء القانون والاجتهاد.
- 67.....المطلب الثاني: عبء الإثبات بالقرينة القضائية.
- 68.....الفقرة الأولى: القاعدة الاصلية لعبء الإثبات.
- 69.....الفقرة الثانية: دور القرائن القضائية في نقل عبء الإثبات.

69	أولاً: عبء إثبات الانحراف بالسلطة.....
70	ثانياً: عبء إثبات قرينة الخطأ.....
71	ثالثاً: عبء الإثبات في القضايا الضريبية.....
72	الفصل الثاني: الضوابط التي تحكم إختيار القرائن القضائية.....
73	المبحث الأول: القيود المفروضة على القرائن القضائية في الإثبات الإداري.....
73	المطلب الأول: في إثبات الصفة لدى المستدعي.....
74	الفقرة الأولى: إثبات الصفة بالقرائن.....
75	الفقرة الثانية: في كيفية إثبات للصفة.....
77	المطلب الثاني: في إثبات عكس مضمون بعض الأدلة.....
77	الفقرة الأولى: المستندات الرسمية.....
78	أولاً: شروط المستند الرسمي.....
78	ثانياً: القوة الثبوتية للمستند الرسمي.....
78	الفقرة الثانية: الصكوك والمستندات الإدارية.....
79	أولاً: الصكوك الإدارية في فرنسا.....
80	ثانياً: الصكوك الإدارية في لبنان.....
82	المبحث الثاني: القيود المفروضة على القاضي الإداري أثناء إستخراج القرائن القضائية.....
82	المطلب الأول: موجب إحترام مبدأ الحياد.....
83	المطلب الثاني: تحوّل القرينة القضائية إلى قرينة قانونية.....
84	الفقرة الأولى: القرينة القانونية.....
84	أولاً: قرينة القرار الضمني بالرفض.....
85	ثانياً: قرينة التحسين في قضايا الإستملاك.....

85.....	ثالثاً: القرائن القانونية في إطار المنازعات الضريبية.....
86.....	الفقرة الثانية: القرينة الشبه قانونية.....
86.....	أولاً: القرينة الشبه قانونية قضائية المصدر.....
87.....	ثانياً: الشبه القانونية التنفيذية لبعض القرائن القضائية.....
89.....	الخاتمة.....
93.....	لائحة المراجع.....
98.....	فهرس المحتويات.....